الرقابة الشاملة

مجلة نصف سنوية
تصدرها الإدارة المركزية للتدريب والتعليم المستمر
العددان ٢١٦ - ٢١٧

رئيس الوزراء يهنئ المستشار محمد الفيصل يوسف على توليه منصب رئيس «المركزي للمحاسبات» ويشيد بدور الجهاز في تعزيز الحوكمة والرقابة المالية

- إدارة المخاطر المؤسسية بالأجهزة العليا للرقابة ودورها فى تطور واستدامة الأداء
- قياس أثر تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم ٤٨ على جودة التقارير المالية
- إطار مقترح لقياس مبادئ حوكمة تكنولوجيا المعلومات على ترشيد قرارات الاستثمار

www.asa.gov.eg

لقد قطعت مصر شوطاً كبيراً في مكافحة الفساد بمختلف صوره واكتسب الاهتمام المصري وضعية خاصة في ضوء التأكيد الدستوري على مبدأ التزام الدولة بمكافحة الفساد. كما تم فرض التزام الهيئات والأجهزة الرقابية بالتنسيق لتعزيز قيم النزاهة والشفافية ضماناً للحفاظ على المال العام وتحقيقًا لحسن إدارته لصالح الشعب.

فخامة الرئيس

عبد الفتاح السيسي

رئيس جمهورية مصر العربية

المؤتمر الأفريقى الأول لمكافحة الفساد

شرم الشيخ - يونيو ٢٠١٩

افتتاحية العدد

المستشار
محمد الفيصل
رئيس
الجهاز المركزي للمحاسبات

تشهد الفترة المقبلة للجهاز بعض التغيرات والأحداث الهامه التي تؤكد وتعزز مكانته على المستوى المحلى والدولي وتجعله محط أنظار وتقدير في الداخل والخارج وهو الأمر الذى حدا بقيادات الجهاز إلي الحرص على تكثيف الجهود نحو الإرتقاء بجودة العمل الرقابي حيث أطلقت عدة مبادرات بهدف تطوير كفاءه أداء الجهاز وتنمية قدرات العاملين وتزويدهم بالمعارف والمهارات اللازمة لمواكبة التطورات المتلاحقة في مجال العمل الرقابي.

حيث أطلق الجهاز مبادرة لقياس أداء الجهاز باستخدام إطار الأنتوساى لقياس أداء الأجهزة العليا للرقابة SAI – PMF والتي تهدف إلى الوقوف على نقاط القوة والضعف وإيجاد آليات لمتابعة وتحسين العمل على مستوى كافة أدارات الجهاز، كما قام بإستحداث قطاعات لقياس وإدارة المخاطر التى تواجه عمله وما يتعلق بحوكمة الجهاز من خلال إصدار ومتابعه السياسات والاجراءات والقواعد التي تحكم العمل داخل كافة أدارات الجهاز.

وتأكيداً لدور واهمية التدريب لتطوير وتأهيل أعضائه حرصنا على تنمية قدرات العاملين وخاصة ما يتعلق بإستخدام التكنولوجيا الحديثة لدعم دورة فى مجال الكشف عن التجاوزات ومكافحة الفساد وتأتى هذه الجهود تماشياً مع المبادرة الرئاسية للتنمية البشرية التى أطلقت مؤخراً هادفة لإعادة بناء الإنسان وتنمية قدراته.

وقد إنعكست جهود التطوير التى قام بها الجهاز فى السنوات الاخيرة على المستويين المحلى والدولي حيث تولى الجهاز رئاسة لجنة حوكمة الأستثمارات العامة الكلية والتى تتولى متابعه ورقابة كافة الخطط الإستثمارية لكافه جهات الدولة من وزارات وهيئات اقتصادية والشركات المملوكة للهيئات أو الوزارات أو أى جهة تساهم الدولة فى رأس مالها بنسبة تزيد عن ٥٠ ٪ وذلك تأكيداً وثقة فى الدور الذى يقوم به لحماية المال العام.

اما على الصعيد الدولي فبالإضافة إلى رئاسة الجهاز لمجموعة عمل الإنتوساي لمكافحة الفساد وغسل الأموال، فقد تسلم الجهاز رئاسة مجموعة عمل الإنتوساى المعنية بتأثير العلوم والتكنولوجيا في الرقابة المالية

كما تتجه أنظار الدول الأعضاء بالمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة لمتابعة التحضيرات التى يقوم الجهاز بها استعداداً لإستضافة الجمعية العامة للإنتوساى (الإنكوساى) عام ٢٠٢٥ والتى بموجبها سيتولى رئاسة منظمة الإنتوساي والتي جاءت تكليلاً للجهود التي قامت ومازالت تقوم بها قيادات الجهاز لدعم وتطوير الدور الهام الذى يقوم به فى مجال العمل الرقابي.

والله ولى التوفيق،،

رئيس الجهاز

المستشار/ محمد الفيصل يوسف

الاستراتيجية

مجلة نصف سنوية تصدرها الإدارة المركزية للتدريب والتعليم المستمر، وتهدف إلى الارتقاء بالمستوى الفنى للعمل الرقابى بصفة عامة وأعضاء الجهاز بصفة خاصة.

والمقالات والأبحاث التى تنشرها المجلة تعبر عن آراء معديها، ولا تعبر بالضرورة عن رأى الجهاز.

وتدعو الإدارة المركزية للتدريب والتعليم المستمر السادة الزملاء أعضاء الجهاز لتقديم المقالات والأبحاث والترجمات وغيرها التي تخدم العمل الرقابي للجهاز لنشرها بالمجلة، ويمكن إرسالها إلى الإدارة بمقر الجهاز بمدينة نصر بالقاهرة، بريداً أو بالبريد الإلكتروني للإدارة.

والمواد التي يقبل نشرها هي تلك التي تتناول الجوانب العملية والتطبيقية للعمل الرقابى والمجالات والتقنيات المستخدمة فيه، ولا تقبل المقالات التي تتناول بصفة أساسية الجوانب النظرية.

شروط ومعايير النشر فى المجلة

- أن تقدم البحوث والمقالات مطبوعة ومكتوبة بلغة عربية سليمة وأسلوب واضح مع ارسال نسخة إلكترونية على (CD) بصيغة WORD و PDF.
- أن يتم الالتزام فى إعداد البحوث والمقالات بأصول وقواعد البحث العلمي المتعارف عليها.
- أن يتم توثيق المصادر بدقة وأمانة والالتزام بقواعد وأصول التوثيق المتعارف عليها، وإعداد قائمة بالمراجع فى نهاية البحث أو المقال.
- أن يكون معد البحث أو المقال من أعضاء الجهاز المركزى للمحاسبات، ويجوز قبول نشر البحوث والمقالات المقدمة من غير أعضاء الجهاز بشرط أن تكون فى مجال العمل الرقابي.
- أن يكون البحث أو المقال أو الترجمة لم يسبق نشرها بأى من المجلات أو الدوريات العلمية أو وسائل النشر الأخرى.
- أن يرفق بالمقال أو البحث المترجم النص الأصلي باللغة الأجنبية المترجم عنها، مع ذكر اسم المؤلف والمصدر المنشور به النص الأصلي.
- ألا يتجاوز عدد صفحات البحث أو المقال «١٠» صفحات، وألا يقل عن «٤» صفحات.
- المواد المرسلة للمجلة لا ترد لأصحابها سواء نشرت أو لم تنشر.
- لا يحق الاعتراض على عدم نشر ما يرسل للمجلة.
- للإدارة الحق فى اختيار ما تراه مناسباً للنشر وإجراء التعديلات بما يتلاءم وقواعد النشر.

لجنة تحرير المجلة

السيده / وفاء عبد الجليل محمد بدراوي
القائم بعمل وكيل الجهاز لشئون الإداره المركزيه للتدريب والتعليم المستمر

السيد / علاء الدين عبد المنعم عبد الغفار
مستشار التدريب

السيد/ حسام خالد عبدالحليم
رئيس قطاع النشر

السيدة/ فاتن فتحى شنودة
رئيس قطاع المكتب الفنى

السيدة/ مارى جرجس عبدالمسيح
رئيس قطاع بالنشر

السيدة/ نشوة محمد مسعود الوحش
رئيس قطاع بالنشر

السيدة/ ريهان محمد محمد حجاج البري
مدير عام أ.م الأولى للرقابة علي شئون العاملين

السيد الدكتور/ عادل محمد أحمد رزق
مدير عام أ.م للرقابة على البنوك

السيد/ زين محمد محمد سيد أحمد
مراجع أول أ.م للرقابة المالية على وزارة المالية والجهات التابعة لها

السيدة/ إيمان مبروك
المستشار الإعلامي

السيد/ أمير مصطفى حسنى
المدير الفني
اخصائي قطاع الترجمة والنشر

السيد/ تامر محمد فتحى
الإخراج الفنى

المراسلات:
الجهاز المركزى للمحاسبات – الإدارة المركزية للتدريب والتعليم المستمر - مدينة نصر-القاهرة

تليفون : ٢٤٠١٨٣٧٢
فاكس : ٢٤٠١٨٣٢٩
بريد إلكتروني: rtdept@asa.gov.eg
موقع الجهاز: www.asa.gov.eg

مشاركـــــات | ٣

إصدارات علمية | ٤٦

تدريب وتطوير | ٢٨

الرقابة
الشاملة

كلمة فخامة الرئيس/ عبدالفتاح السيسي

افتتاحية العدد ٣

الفهرس ٦ ٧

شكر واحترام وتقدير ٨ ٩

لقاء رئيس الوزراء لرئيس «المركزى للمحاسبات» ١١

مشاركات الجهاز في إطار المنظمات الدولية والإقليمية
خلال الفترة من يوليو ٢٠٢٣ حتي يونيو ٢٠٢٤. ..... ١٣

كتاب جديد ٤٦

ابحاث ومقالات ٤٨

رسالة ماجستير ٨٦

رسالة دكتوراه ٩٧

موجز بأهم القوانين والقرارات ١١٦

موجز بأهم الكتب الدورية الصادرة عن وزارة المالية ١٢٤

النشاط التدريبي والعلمي للجهاز ١٢٨

أحدث المراجع العلمية التي وردت لمكتبة الجهاز ١٣٦

تهنئة وتكريم ١٣٨

يتقدم جميع السادة العاملين بالجهاز المركزى للمحاسبات
بأسمى آيات الشكر والاحترام والتقدير

لمعالي المستشار الجليل

هشام بدوى

الرئيس السابق للجهاز المركزي للمحاسبات

متمنيين لمعاليه وافر الصحة والعافية والتوفيق الدائم.

يهنئ السادة أعضاء الجهاز المركزي للمحاسبات والعاملين به

بثقة فخامة رئيس الجمهورية

بتعيين
معالي السيد المستشار
محمد الفيصل يوسف
رئيساً للجهاز المركزي للمحاسبات

و

تعيين
السيد الاستاذ المحاسب
محمد عبد الغنى عبدالرازق
نائباً لرئيس الجهاز

كما يتقدمون بالشكر لفخامة الرئيس
عبدالفتاح السيسي
على ثقته في قيادات الجهاز الجديدة

رئيس الوزراء يهنئ المستشار محمد الفيصل يوسف على توليه منصب رئيس «المركزي للمحاسبات» ويشيد بدور الجهاز في تعزيز الحوكمة والرقابة المالية

التقى الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، المستشار محمد الفيصل يوسف، رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات.

وفي مستهل اللقاء، هنأ رئيس الوزراء المستشار محمد الفيصل؛ بصدور القرار الجمهوري, أغسطس ٢٠٢٤، بتكليف سيادته بهذا المنصب رفيع المستوى، متمنياً له التوفيق في مهمته؛ وتحقيق إسهام فاعل نحو تعزيز دور الجهاز المركزي للمحاسبات في مجالات المحاسبة والتدقيق، وتحقيق مبادئ الحوكمة الرشيدة.

وأعرب الدكتور مصطفى مدبولي عن التقدير الكامل لدور الجهاز المركزي للمحاسبات، والحرص على التعاون وبناء مسارات من التواصل المستمر معه، من منطلق دور الجهاز المهم في تقييم الأداء، وتصويب أية إجراءات بما يُسهم في تحقيق المصلحة العليا.

من جانبه، عرض المستشار محمد الفيصل، أبرز أنشطة «المركزي للمحاسبات» خلال الفترة الماضية، حيث تطرق إلى دور الجهاز في رئاسة لجنة حوكمة الاستثمارات العامة الكلية للدولة، لتعزيز جهود حوكمة ورفع كفاءة الإنفاق الاستثماري في إطار برنامج عمل الحكومة لضمان استقرار الاقتصاد الكلي.

وأوضح رئيس الجهاز أن الجهاز يساهم بدور فاعل في إطار هذه اللجنة التي تتولى تجميع بيانات الخطط الاستثمارية للجهات المختلفة، والتأكد من عدم تجاوز الاستثمارات العامة الكلية للدولة خلال العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ للسقف المالي المحدد بالقرار بمبلغ تريليون جنيه، حيث تقوم اللجنة في حالة تجاوز هذا الرقم بعد التشاور والتنسيق مع الوزارات والجهات المعنية باقتراح أولويات الخطط الاستثمارية، وتعد اللجنة تقريراً بنتائج أعمالها وتوصياتها وآليات تنفيذها يعرضه رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات على رئيس الوزراء، وذلك قبل اعتماد الخطط الاستثمارية.

كما عرض رئيس الجهاز الاستعدادات الجارية لاستضافة مصر لاجتماع المجلس التنفيذي للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الانتوساي)، بما يُعزز مكانة مصر الدولية في هذا المجال، حيث تولي الجهاز المركزي للمحاسبات مؤخراً رئاسة مجموعة عمل الانتوساي للرقابة على تكنولوجيا المعلومات.

«مدبولي»:
الحرص على التعاون وبناء مسارات من التواصل المستمر مع الجهاز المركزي للمحاسبات من منطلق دوره المهم في تقييم الأداء، وتصويب أية إجراءات بما يُسهم في تحقيق المصلحة العليا.

«محمد الفيصل»:
إن دور الجهاز في رئاسة لجنة حوكمة الاستثمارات العامة الكلية للدولة، تعزز جهود حوكمة ورفع كفاءة الإنفاق الاستثماري لضمان استقرار الاقتصاد الكلي.

الأفروساي

مجموعة الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة بالدول الافريقية

الأرابوساي

المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة

الآسوساي

مجموعة الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة بالدول الآسياوية

الكاروساي

مجموعة الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة بدول الكاريبي

الأوروساي

مجموعة الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة بالدول الأوروبية

الأولاسافس

مجموعة الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة بأمريكا اللاتينية والكاريبيك

الباساي

مجموعة الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة لدول الباسيفيك

مشاركات الجهاز في إطار المنظمات الدولية والإقليمية خلال الفترة

من يوليو ٢٠٢٣ حتي يونيو ٢٠٢٤

شارك الجهاز المركزى للمحاسبات خلال الفترة من يوليو ٢٠٢٣ حتي يونيو ٢٠٢٤ فى عدة مشاركات وأنشطة فى إطار المنظمات الدولية والإقليمية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة بالإضافة إلى أنشطة الجهاز على المستوى المحلي، ومن بينها ما يلي:

أولاً:

مشاركة الجهاز
فى أنشطة المنظمة العربية

منظمة (الأرابوساي)

١
برنامج تدريبي حول «تحليل البيانات الرقمية»

استضاف الجهاز المركزي للمحاسبات برنامجاً تدريبياً حول موضوع «تحليل البيانات الرقمية» لأعضاء جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة بسلطنة عُمان حضوريًا بالقاهرة خلال الفترة من٢٠-٢٤ أغسطس ٢٠٢٣، حيث تضمنت الهيئة التدريبية أعضاء من ذوي الخبرة بالجهاز مع الاستعانة بخبراء من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بجمهورية مصر العربية، وقد تناول البرنامج الموضوعات التالية:

- مقدمة عن استخدامات Excel، Power BI في أعمال المراجعة.
- تقييم المخاطر باستخدام Power BI.
- الأهمية النسبية وكشف الغش باستخدام أدوات الذكاء الاصطناعي.
- الاستدلال الإحصائي واستخداماته في المراجعة.
- الإحصاء الوصفي والعينات الإحصائية.

٢
ندوة حول «دور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في تعزيز الشفافية والنزاهة والحكامة الجيدة»

شارك وفد برئاسة سيادة المستشار/ هشام بدوي، بصفته رئيس الجهاز والنائب الأول لرئيس الإنتوساي في ١٢ سبتمبر ٢٠٢٣ في ندوة حول موضوع «دور الأجهزة العليا للرقابة المالية

مشاركة وفد برئاسة المستشار/ هشام بدوي فى ندوة حول «دور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في تعزيز الشفافية والنزاهة والحكامة الجيدة» التي نظمتها وزارة الاقتصاد والمالية بالمملكة المغربية

والمحاسبة في تعزيز الشفافية والنزاهة والحكامة الجيدة» التي نظمتها وزارة الاقتصاد والمالية بالمملكة المغربية بالتعاون مع الجهاز الأعلى للرقابة المغربي برئاسة السيدة/ زينب العدوي، وذلك حضوريًا بمدينة مراكش.

وجاءت هذه الندوة في إطار سلسلة الفعاليات التي نظمتها المملكة المغربية بمناسبة استضافتها للاجتماعات السنوية لمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في أكتوبر ٢٠٢٣ بمراكش.

وقد هدفت الندوة إلى تبادل التجارب والأفكار حول القضايا الناشئة والتحديات المرتبطة بمساهمة الأجهزة العليا للرقابة في تعزيز منظومة الشفافية والنزاهة والحكم الرشيد في القطاع العام وتركزت المناقشات على الموضوعات الثلاث التالية:

- الشراكات المؤسسية لتعزيز الشفافية والنزاهة العامة.
- استراتيجيات الرقابة للأجهزة العليا للرقابة في خدمة تعزيز الشفافية والنزاهة العامة.
- التحول الرقمي كوسيلة لتعزيز الشفافية والنزاهة العامة والحكامة الجيدة.

٣

برنامج تدريبي حول «مقدمة إلى رقابة الأداء»

شارك الجهاز من خلال أحد الخبراء المتخصصين من أعضاء الجهاز لتقديم البرنامج التدريبي حول موضوع «مقدمة إلى رقابة الأداء»، وذلك لأعضاء ديوان المحاسبة لدولة قطر خلال يومي ١٧ و١٨ سبتمبر ٢٠٢٣، وقد جاء ذلك في ظل التعاون المشترك بين الجهازين لتعزيز العلاقات المهنية من خلال تبادل الخبرات والمعارف.

وكان من أهم محاور البرنامج التدريبي ما يلي:

- تطبيق مبادئ ومعايير رقابة الأداء.
- معايير الإبلاغ والتوصيات لرقابة الأداء.
- منهجية الإنتوساي لرقابة الأداء.
- الإطار العام لتقارير رقابة الأداء.

٤

لقاء تدريبي حول «المعايير الدولية في المحاسبة»:

شارك الجهاز في اللقاء التدريبي حول موضوع «المعايير الدولية في المحاسبة» الذي استضافه مجلس المحاسبة بالجمهورية الجزائرية خلال الفترة من ١٧ إلى ٢٠ سبتمبر ٢٠٢٣، وقد هدف اللقاء إلى:

- التعريف بأهمية المعايير المحاسبية الدولية في تحسين الأداء الحكومي والقطاع الاقتصادي.
- إدراك العلاقة الوثيقة بين فعالية العمل الرقابي وجودة المعلومات المالية في ظل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية.
- توضيح أهمية المعايير الدولية للمراجعة في توحيد العمل الرقابي وارتباطها بالمعايير الدولية في المحاسبة.
- إبراز التحديات التي تواجه الأجهزة العليا للرقابة في ظل الإصلاحات المالية والمحاسبية الراهنة.

٥

لقاء تدريبي حول «تدريب كوادر من الأجهزة أعضاء منظمة الأرابوساي على ممارسة مراجعة النظير»

شارك الجهاز ضمن الهيئة التدريبية للقاء حول موضوع «تدريب كوادر من الأجهزة أعضاء منظمة الأرابوساي على ممارسة مراجعة النظير»، الذي تم عقده بالجمهورية التونسية خلال الفترة من ٢-٦ أكتوبر ٢٠٢٣.

وقد تركزت أهداف اللقاء في التعريف بمراجعة النظير من حيث طبيعتها وأغراضها ومبادئها ومراحل تنفيذها، حيث تم تناول دليل مراجعة النظير (GUID ١٩٠٠)، والتطبيقات والممارسات

استضافة الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة للجمهورية اليمنية:

المتعلقة بإجراء مراجعات ضمان الجودة من طرف نظير.

كما دفع الجهاز ببعض أعضائه كمتدربين للاستفادة وتبادل الخبرات والتجارب في مجال اللقاء.

٦

الاجتماع السنوي السادس عشر للجنة الرقابة على تكنولوجيا المعلومات للمنظمة الأوروبية للأجهزة العليا للرقابة (يوروساي)

شارك الجهاز في الاجتماع السنوي السادس عشر للجنة الرقابة على تكنولوجيا المعلومات للمنظمة الأوروبية للأجهزة العليا للرقابة (يوروساي) افتراضياً خلال الفترة من ١٠-١٢ أكتوبر ٢٠٢٣ حيث تم استعراض المشروعات المتعلقة بالمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة (أرابوساي)، وآفاق التعاون مع فريق العمل المعني التابع لمنظمة اليوروساي. وقد أسفر الاجتماع عن التوصية بتعزيز التعاون بين الأجهزة العليا للرقابة العربية مع نظيرتها الأوروبية في مجالات الأمن السيبراني والتدريب والبحث والتطوير من خلال تنظيم الدورات التدريبية وتبادل الخبرات وكذا إجراء الأبحاث والدراسات المشتركة.

٧

استضافة الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة للجمهورية اليمنية

استضاف سيادة المستشار/ هشام بدوي، رئيس الجهاز ونائبه سيادة المستشار/ محمد الفيصل وفداً من أعضاء الجهاز اليمني وعلى رأسه سيادة القاضي/ أبو بكر حسين عمر السقاف، رئيس الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة للجمهورية اليمنية خلال الفترة من ١٧-٢٥ أكتوبر ٢٠٢٣ للاستفادة من خبرات الجهاز المركزي للمحاسبات في عدة مجالات على النحو التالي:

- مراجعة الدين العام وعلاقته بالسياسات المالية والنقدية.
- مراجعة وتقييم إجراءات التحاسب الضريبي بمراحله المختلفة.
- مراجعة القطاع المصرفي ولاسيما البنك المركزي.

وقد قام خبراء من أعضاء الجهاز بعرض تجربة الجهاز في تلك المجالات، حيث دار العديد من المناقشات لتبادل الخبرات والتجارب فيما بين الجهازين لتعزيز معارف وقدرات منسبيها.

٨
الاجتماع الرابع للمشروع البحثي لفريق عمل الآسوساي حول موضوع «التدقيق عن بُعد لدى الأجهزة العليا للرقابة: التحديات والآفاق المستقبلية»

شارك الجهاز في الاجتماع الرابع للمشروع البحثي الذي يتولى تنفيذه فريق عمل عن الآسوساي برئاسة الجهاز الأعلى للرقابة لدولة إندونيسيا حول موضوع «التدقيق عن بُعد لدى الأجهزة العليا للرقابة: التحديات والآفاق المستقبلية»، حيث أن الجهاز مراقب في اعداد العدد الثالث عشر من المشروع والذي تم عقده عن بُعد في ١٨ اكتوبر ٢٠٢٣، حيث تم إعداد ورقة عمل وعرض تقديمي حول تجربة الجهاز في تطوير برنامج المراجعة عن بُعد. وقد تناول العرض تجربة في إعادة تقييم المخاطر الكامنة والسيطرة عليها، بما في ذلك مخاطر الاحتيال فيما يتعلق بحالة بيئة العمل عن بُعد وأفضل الممارسات المحددة لاكتشاف الاحتيال في برامج المراجعة عن بُعد بالإضافة إلى الدروس المستفادة والتحديات المرتبطة بتطوير تلك البرامج.

٩
لقاء تدريبي حول «التدقيق المبني على المخاطر»

شارك الجهاز في اللقاء التدريبي حول موضوع «التدقيق المبني على المخاطر» الذي استضافه جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة بسلطنة عُمان خلال الفترة من ٢٢ إلى ٢٦ أكتوبر ٢٠٢٣، وقد هدف اللقاء إلى ما يلي:

- تعزيز القدرات المهنية والفنية للمشاركين بخصوص التدقيق المبني على المخاطر.
- التحكم في المنهجيات اللازمة للتدقيق المبني على المخاطر.
- امتلاك المعايير الدولية والاستئناس بالممارسات الفضلى لإجراء عمليات تدقيق مبنية على المخاطر.

١٠
لقاء تدريبي حول «مخاطر التشغيل الإلكتروني للبيانات وكيفية اكتشاف وسائل الغش ومواطن الفساد»:

شارك الجهاز في اللقاء التدريبي حول موضوع «مخاطر التشغيل الإلكتروني للبيانات وكيفية اكتشاف وسائل الغش ومواطن الفساد» الذي استضافه الديوان العام للمحاسبة بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة من ٢٢ إلى ٢٦ أكتوبر ٢٠٢٣، وقد هدف اللقاء إلى ما يلي:

- التعرف على الوسائل والآليات الحديثة في مجال التدقيق على نظم المعلومات.
- تعزيز القدرات المهنية والفنية بشأن كيفية اكتشاف وسائل الغش ومواطن الفساد في نظم المعلومات.

١١
الاجتماع الثاني والعشرين «للجنة المعايير المهنية والرقابية للأرابوساي»

استضاف الجهاز المركزي للمحاسبات الاجتماع الثاني والعشرين للجنة المعايير المهنية والرقابية للأرابوساي بمقر الجهاز بالقاهرة خلال الفترة من ٢٩-٣١ أكتوبر ٢٠٢٣.

وقد ترأس الجهاز الاجتماع كرئيس للجنة وبحضور ممثل الأمانة العامة لمنظمة الأرابوساي كمقرر للجنة وبمشاركة الأجهزة الأعضاء باللجنة من دول (السعودية –البحرين – فلسطين – سلطنة عمان – الأردن - الكويت – العراق – المغرب).

وقد تناول الاجتماع البنود التالية:

- النظر في تحديث قاعدة البيانات الخاصة باللجنة.

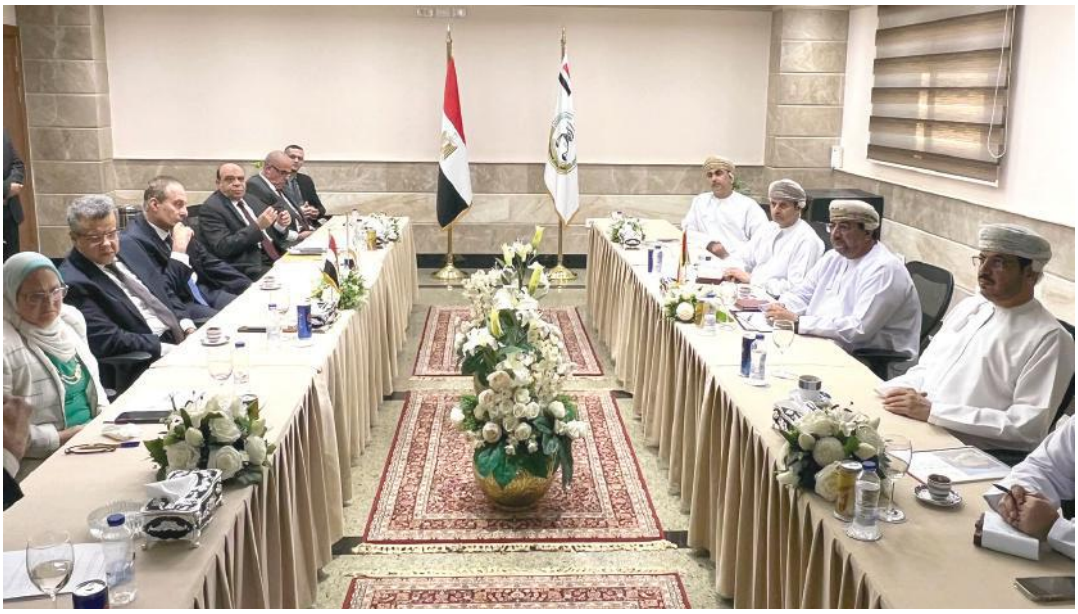

استقبال وفد «جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة لسلطنة عمان»:

- النظر في معايير الترشح لقائمة المختصين في مجال ضمان الجودة.
- النظر في دليل مراجعة الجودة من طرف نظير.
- النظر في تحديث ضمان الجودة.
- مراجعة ترجمة الدليلين ١٩٠٠ و١٩٥٠، وترجمة الدليل ٥٢٠٠ والمبدأ ٢٠ (للإنتوساي).
- النظر في المقالات المقدمة من الأعضاء.
- النظر في مخرجات اللقاء التدريبي حول موضوع «تدريب الكوادر حول مراجعة النظير».
- النظر في مذكرة بخصوص الورشة التدريبية المتعلقة بتقييم السياسات العمومية.
- النظر في الوثيقة المحدثة حول موضوع «إطار الإنتوساي للتوجيهات والإصدارات المهنية».
- النظر في تقرير ممثل المنظمة العربية في اللجنة التوجيهية للجنة المعايير للإنتوساي حول نشاط اللجنة.
- النظر في مذكرة المفاهيم المتعلقة بمراجعة أعمال الترجمة بالتعاون مع لجنة المعايير للإنتوساي.
- النظر فيما تم إنجازه من الخطة التشغيلية ٢٠٢٣.
- إعداد الخطة التشغيلية للجنة لعام ٢٠٢٤، وتوزيع الأعمال على أعضاء اللجنة.

١٢

استقبال وفد «جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة لسلطنة عمان»

استقبل الجهاز المركزي للمحاسبات، برئاسة سيادة المستشار/ محمد الفيصل يوسف، نائب رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات ووفد مرافق لسيادته من قيادات وأعضاء الجهاز، زيارة رفيعة المستوى برئاسة السيد/ أحمد الرجيبي، نائب رئيس جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة لسلطنة عمان وأعضاء من الجهاز مرافقين لسيادته بمقر الجهاز المركزي للمحاسبات بالقاهرة يوم ٦ نوفمبر ٢٠٢٣، وذلك في إطار العلاقات الثنائية مع الأجهزة الأعضاء تحت مظلة الإنتوساي ومنظماتها الإقليمية. وقدم قيادات وأعضاء الجهاز خلال الزيارة عروضاً تقديمية عن أفضل الممارسات التي يقوم بها الجهاز المركزي للمحاسبات في العديد من المجالات ومن أهمها:

- نبذة تعريفية عن الجهاز وقوانينه وتشريعاته.
- نبذة تاريخية عن الجهاز وعلاقاته بالمنظمات الدولية والإقليمية والمراجعة الخارجية للمنظمات.
- تقارير الجهاز المقدمة لمجلس النواب.
- عرض نموذج النظام المحاسبي الموحد للجهاز.

● تقديم حالات عملية في مجال الضرائب.

وتم إثراء تلك العروض بنقاشات واستفسارات متبادلة في مجال العمل الرقابي بين الجانبين في إطار السعي نحو تبادل الخبرات والممارسات المهنية الفضلى.

١٣
ندوة حول «تقييم القدرات المؤسسية في المنطقة العربية»

شارك الجهاز في الندوة الافتراضية حول تقييم القدرات المؤسسية في المنطقة العربية التي تم عقدها عن بعد يوم ٢٠ نوفمبر ٢٠٢٣، والتي ناقشت تجارب بعض الأجهزة العربية بما يرفع من قدرات الأجهزة على الرقابة على الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة ضمن خطتها التشغيلية لعام ٢٠٢٣، مع التركيز على غايتي الحد من الفساد والرشوة وإنشاء مؤسسات فعالة وشفافة، وتقديم تجارب وقصص نجاح الأجهزة الأعضاء بالمنظمة العربية، وقد تقدم الجهاز بعرض تقديمي بعنوان «المساهمة في دعم الشفافية والمساءلة لتنفيذ الهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة».

١٤
الاجتماع الثالث للجنة «الرقابة على تكنولوجيا المعلومات للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية (الأرابوساي)»

شارك الجهاز في الاجتماع الثالث للجنة «الرقابة على تكنولوجيا المعلومات للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية (الأرابوساي) والندوة العلمية المصاحبة له اللذين تم عقدهما بالجمهورية التونسية خلال الفترة من ٣١ أكتوبر إلى ٣ نوفمبر ٢٠٢٣، وكانت من أهم بنود الاجتماع ما يلي:

- التعاون مع المنظمات الأخرى.
- استعراض خطة فريق الإعداد للقاء السنوي.
- متابعة إنجاز مشاريع اللجنة.
- مناقشة إعادة تسمية رئيس وأعضاء اللجنة.
- ما يستجد من أعمال.

وقد صاحب الاجتماع ندوة علمية اختتمت بالعديد من التوصيات، منها:

● العمل على تعميم مصفوفة تقييم المخاطر على الأجهزة العليا للرقابة مع السعي إلى تطويرها وإضافة مؤشرات كمية لقياس المخاطر بما يتناسب مع احتياجات كل جهاز.

● الاعتماد على المعايير العالمية الصادرة من الجمعية الدولية لمدققي نظم المعلومات ISACA في عملية الرقابة على تكنولوجيا المعلومات والحصول على الشهادات المهنية في هذا الشأن.

● إعداد نماذج أوراق عمل استرشاديه لاستخدامها في عملية المراجعة من قبل الأجهزة.

● الاهتمام بالرقابة على حوكمة تكنولوجيا المعلومات بالجهة الخاضعة للرقابة.

١٥
الاجتماع التاسع للجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة

شارك الجهاز في الاجتماع التاسع للجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة الذي انعقد بدولة الكويت خلال الفترة من ٦ إلى ٨ نوفمبر ٢٠٢٣، وقد تم مناقشة البنود المطروحة بجدول الاجتماع ومنها:

١. النظر في نتائج مشاركة المنظمة في منتدى الإسكوا للتنمية المستدامة ٢٠٢٣

٢. النظر في الورقة البحثية في موضوع «دور الأجهزة العليا في تحقيق الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة».

٣. النظر في نشر قصص نجاح الأجهزة في رقابتها على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والتي توصلت لها اللجنة.

٤. النظر في تقديم إنجاز النشاطين المتعلقين بدراسة وتقييم المخططات الاستراتيجية للأجهزة الأعضاء والاستبيان بشأن وضعية الرقابة على أهداف التنمية المستدامة.

٥. النظر في تقدم الاعداد لتنظيم الندوة الافتراضية بشراكة الاسكوا حول تقييم القدرات المؤسسية في علاقتها مع الرقابة على الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة.

١٦

الاجتماع الثالث والعشرين للجنة تنمية القدرات المؤسسية للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة بالمملكة العربية السعودية

شارك الجهاز في الاجتماع الثالث والعشرين للجنة تنمية القدرات المؤسسية للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة من ١٢-١٤ نوفمبر ٢٠٢٣، وقد تم خلال الاجتماع متابعة أنشطة المنظمة خلال العام ٢٠٢٣ وإعداد خطة عمل المنظمة للعام ٢٠٢٤.

وتم مناقشة مجموعة من البنود منها:

١. دراسة نتائج تنفيذ خطة العمل في مجال التدريب لسنة ٢٠٢٣ والمتبقي من خطة عمل عام ٢٠٢٢ والذي تم تنفيذه خلال عام ٢٠٢٣.

٢. متابعة توصيات اللقاءات العلمية والتدريبية للعام ٢٠٢٢.

٣. عرض نتائج مشاركة رئاسة اللجنة في اجتماع اللجنة التوجيهية للجنة الإنتوساي لتنمية القدرات المنعقدة بجاميكا في شهر يونيو ٢٠٢٣.

٤. عرض نتائج مشاركة ممثلي اللجنة في ندوة «دعم استقلالية الأجهزة العليا للرقابة بإقليم الأرابوساي» الذي عقد بدولة قطر خلال شهر مايو ٢٠٢٣.

٥. إعادة النظر في طريقة تقييم اللقاءات التدريبية والعلمية.

٦. النظر في مشروع تعديل قواعد اللقاءات العلمية والتدريبية والبحث العلمي للمنظمة.

١٧

الاجتماع العشرين للجنة المخطط الاستراتيجي للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (أرابوساي)

شارك الجهاز في الاجتماع العشرين للجنة المخطط الاستراتيجي للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (أرابوساي) خلال الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ نوفمبر ٢٠٢٣ عن بُعد ومن أهم ما تناوله الاجتماع ما يلي:

- استعراض التوصيات الواردة في تقرير لجنة متابعة تنفيذ المخطط الاستراتيجي في اجتماعها التاسع.
- النظر في نتائج تنفيذ خطط هياكل المنظمة لعام ٢٠٢٣
- دراسة الخطط التشغيلية لعام ٢٠٢٤ المعدة من قبل هياكل المنظمة.

١٨

الاجتماع العاشر للجنة متابعة المخطط الاستراتيجي للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (أرابوساي):

شارك الجهاز في الاجتماع العاشر للجنة متابعة المخطط الاستراتيجي للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (أرابوساي) عن بُعد يوم الثلاثاء الموافق ٢٨ نوفمبر ٢٠٢٣ بصفته رئيس لجنة المعايير المهنية والرقابية، حيث تم

خلال الاجتماع مناقشة تقييم أعمال تلك اللجنة خلال عام٢٠٢٣ ومناقشة ملاحظات لجنة المتابعة والتي سوف يتم تنفيذها خلال عام ٢٠٢٤.

١٩
اجتماع المجلس التنفيذي للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (أرابوساي)

شارك الجهاز في المجلس التنفيذي للمنظمة الذي عقد يومي ٦و٧ ديسمبر ٢٠٢٣ بالرياض- المملكة العربية السعودية، وقد تم خلاله مناقشة الموضوعات المطروحة على جدول أعماله ومن بينها النظر في تقارير اللجان والأمانة العامة ورئاسة المجلس التنفيذي، وقد شارك الجهاز بصفته ممثل لأعضاء لجنة الرقابة المالية للمنظمة كما تم خلال الاجتماع مناقشة تقرير اللجنة عن مراجعة حسابات المنظمة عن العام المالي ٢٠٢٢ واعتماد المجلس التنفيذي للتقرير.

٢٠
ورشة عمل حول «إطار قياس أداء الاجهزة العليا للرقابة (SAI PMF)»

شارك الجهاز في ورشة عمل حول إطار قياس أداء الاجهزة العليا للرقابة (SAI PMF) والتي تم عقدها خلال الفترة ١٢-١٥ ديسمبر ٢٠٢٣ بالجمهورية التونسية وذلك بهدف زيادة تعزيز قدرة الأجهزة بإقليم الأرابوساي على استخدام إطار قياس أداء الأجهزة وضمان حصول موظفيها على معرفة واسعة بشأن الإطار وتطبيقه.

ويستتبع ذلك أن يكون لدى المشاركين فهم دقيق للموضوعات التالية:

- المجالات التي يتم تقييمها باستخدام إطار قياس أداء الأجهزة ويتضمن ذلك المعرفة بمحتوى مجالات ومؤشرات الإطار.
- منهجية إجراء التقييم بما في ذلك: المبادئ الرئيسية التي يجب إتباعها عند إجراء التقييم، وإسناد الدرجات، وأدلة الاثبات التي يمكن البناء عليها عند إجراء التقييم، وتحليل النتائج، وكتابة التقارير.
- مسار عملية إجراء التقييم باستخدام إطار قياس أداء الأجهزة.

٢١
ندوة حول «حوكمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، عامل تمكين رئيسي للتحول الرقمي»

شارك الجهاز في الندوة الافتراضية حول «حوكمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، عامل تمكين رئيسي للتحول الرقمي» الذي تم عقدها يوم الخميس ١٤ ديسمبر ٢٠٢٣.

- التعريف بأهمية التحول الرقمي والذي يُمثل أهم الاتجاهات العالمية في مجال تكنولوجيا المعلومات، ويهدف إلى دمج التقنيات الرقمية في جميع جوانب العمل الحكومي، من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- أهمية حوكمة تكنولوجيا المعلومات وعناصرها، وتعريف التحول الرقمي وفوائده بالإضافة إلي أهمية حوكمة تكنولوجيا المعلومات في دعم التحول الرقمي.
- الدور الهام الذي تلعبه الأجهزة العليا للرقابة في دعم حوكمة تكنولوجيا المعلومات في القطاع العام.
- إلقاء الضوء على دولة أوغندا حيث أنها من الدول الرائدة في مجال حوكمة تكنولوجيا المعلومات ودعم التحول الرقمي في القطاع العام.
- تسليط الضوء على التطورات المتسارعة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- شرحاً وافياً لأهمية الرقمنة في التحول الرقمي، مع تحسين خدمات الحكومة للمواطنين.

وقد خلصت الندوة الافتراضية إلى أهم النتائج:

- أصبحت حوكمة تكنولوجيا المعلومات عامل تمكين رئيسي للتحول الرقمي في القطاع العام.
- تلعب حوكمة تكنولوجيا المعلومات دورًا هامًا في تحقيق أهداف التحول الرقمي، مثل تحسين الكفاءة والفعالية، وتقديم خدمات أفضل للمواطنين، وتعزيز الشفافية والمساءلة.
- تحتاج الحكومات إلى تطوير إطار تنظيمي فعال لحوكمة تكنولوجيا المعلومات يحدد المسؤوليات والصلاحيات، ويدير المخاطر، ويضمن الشفافية والمساءلة.

٢٢
لقاء علمي حول موضوع «الرقابة على الحكومة الالكترونية»

شارك الجهاز في اللقاء العلمي حول موضوع «الرقابة على الحكومة الالكترونية» بالمملكة العربية السعودية في الفترة من ١٧ إلى ٢١ ديسمبر ٢٠٢٣، وكان أهم أهداف اللقاء ما يلي:

- سعي المنظمة في إطار ذلك اللقاء إلى أن تكون قادرة على تطوير قدرتها التقنية لتعزيز مهنية الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.
- مواكبة موضوع الرقابة على تكنولوجيا المعلومات والتطورات الحديثة في هذا المضمار.
- اكتساب خبرات ومهارات في هذا المجال.
- تخطيط ومتابعة وتقييم لمجال تقنيات الرقابة على تكنولوجيا المعلومات.

٢٣
الاجتماع السابع والثمانين للجنة شؤون مجلة «الرقابة المالية»

شارك الجهاز في الاجتماع السابع والثمانين للجنة شؤون مجلة «الرقابة المالية» لإصدار العدد (٨٣) من المجلة النصف سنوية خلال الفترة من ١٨ إلى ٢٢ ديسمبر ٢٠٢٣ بالجمهورية التونسية وذلك بحضور ممثلي الأجهزة الأعضاء في اللجنة وهم من الأجهزة العليا للرقابة (الأردن، مصر، اليمن) كما شارك الجهاز الأعلى للرقابة لفلسطين في الاجتماع عن بُعد.

تناول العدد أخبار التدريب وأخبار المنظمة وأخبار الأجهزة الأعضاء ومقالات محررة ومترجمة بالإضافة إلى افتتاحية وكلمة العدد. وتم إصدار العدد (٨٣) من المجلة في نسخته النهائية والالكترونية ونشره ضمن موقع المنظمة العربية (الأرابوساي).

٢٤
ورشة عمل حول «إعداد وتنفيذ استراتيجية التواصل مع أصحاب المصلحة»

شارك الجهاز في ورشة عمل حول «إعداد وتنفيذ استراتيجية التواصل مع أصحاب المصلحة» التي نظمها الأرابوساي بالتعاون مع المجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربيّة خلال الفترة من ١٩ إلى ٢١ ديسمبر ٢٠٢٣ بمدينة الرباط.

وقد تولى تيسير أعمال الورشة (٤) خبراء من المغرب وهولندا. وكانت أهداف الورشة كما يلي:

- رفع وعي الأجهزة العليا للرقابة بالمنظمة العربية بأهمية التواصل مع أصحاب المصلحة.
- تملك منهجية وأدوات إعداد استراتيجية للتواصل مع أصحاب المصلحة و تنفيذها.
- تحديد الصعوبات والتحديات التي أفرزتها الممارسة في مجال التواصل مع أصحاب المصلحة و اقتراح حلول لتحسينه و تطويره.
- اكتساب معارف حول أنماط و تقنيات التواصل مع المواطنين والإعلام.
- تقاسم التجارب وقصص النجاح بين الأجهزة في مجال التواصل.

٢٥
لقاء تدريبي حول «إعداد الخطط الاستراتيجية والتشغيلية»

شارك الجهاز في اللقاء التدريبي حول «إعداد الخطط الاستراتيجية والتشغيلية» وذلك بمقر الأمانة العامة للمنظمة بتونس خلال الفترة من ٢٥ إلى ٢٩ ديسمبر ٢٠٢٣.

وهدف اللقاء إلى:

- تنمية معارف المشاركين ومهاراتهم في مجال التخطيط الاستراتيجي.
- تمكين المشاركين من إدراك المفاهيم المتعلقة بالتخطيط الاستراتيجي وأهدافه وفوائده.
- إطلاع المشاركين على محتوى دليل مبادرة تنمية الإنتوساي حول التخطيط الاستراتيجي.
- تدريب المشاركين على استخدام الدليل وكيفية تطبيقه والاستفادة منه في إعداد الخطط الاستراتيجية لأجهزتهم وفق أفضل الممارسات.

٢٦
ورشة عمل حول «إعداد وتنفيذ استراتيجية التواصل مع أصحاب المصلحة»

شارك الجهاز، خلال الفترة من ١٩ إلى ٢١ ديسمبر ٢٠٢٣، في ورشة عمل حول «إعداد وتنفيذ استراتيجية التواصل مع أصحاب المصلحة» التي نظمتها الأرابوساي، بمدينة الرباط، بالتعاون مع المجلس الأعلى للحسابات بالمغرب، وتم تيسير أعمالها من قبل ٤ خبراء من كل من الجهاز المغربي والمعهد العالي للإعلام والاتصال بالمغرب ومحكمة الحسابات الهولندية.

وتلخصت التوصيات النهائيّة لورشة العمل في النقاط التالية:

- العمل على تحديد آليات وقنوات التعريف بالتفويض القانوني للأجهزة العليا للرقابة حتى يتسنّى لأصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين فهم وإدراك عمل الأجهزة والتفاعل مع مخرجاتها وتوصياتها، مع دعوة الأجهزة إلى تنويع قنوات التواصل مع أصحاب المصلحة.
- إعداد دليل استرشادي لتطوير وتتبع وتقييم استراتيجية التواصل مع أصحاب المصلحة للأجهزة الأعضاء، بغية تعميم الممارسات الفضلى بين مختلف الأجهزة ودعوتهم إلى تقاسم قصص نجاحهم في التواصل مع أصحاب المصلحة على الموقع الرسمي للمنظمة.
- دعوة الأجهزة إلى العمل على تكوين شبكة من الصحافيين المتخصصين لفهم مخرجات الأجهزة والتفاعل المستمر معهم (في إطار دعم صحافة الحلول).
- الدعوة إلى تنظيم ورشة عمل أخرى لاكتساب مهارات تقنية حول تصميم وإنتاج المحتوى الرقمي والتدريب الإعلامي «media-training»، بغية تكوين فريق من الخبراء على مستوى الأرابوساي لتطوير وتتبّع وتقييم استراتيجية التواصل مع أصحاب المصلحة لدى أجهزتهم ومساندة المنظمة في المجال.

٢٧
ندوة حول موضوع «الإنفاق الحكومي على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تحت السيطرة»

في إطار تنفيذ اتفاقية التعاون الفني فيما بين منظمتي اليوروساي والأرابوساي التي تم إبرامها خلال عام ٢٠٢٢، شارك الجهاز يوم ٢٤ إبريل ٢٠٢٤ (افتراضيًا) في ندوة حول موضوع «الإنفاق الحكومي على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تحت السيطرة»، ضمن لقاءات مجموعة عمل اليوروساي المعنية بالرقابة على تكنولوجيا المعلومات برئاسة الجهاز الأعلى للرقابة بإستونيا، والتي تهدف إلى تقاسم التجارب والخبرات مع اللجنة المثيلة للأرابوساي، وقد عقدت الندوة بهدف معالجة التحديات المتعلقة بميزانية إدارة دورة الحياة لمشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحكومية.

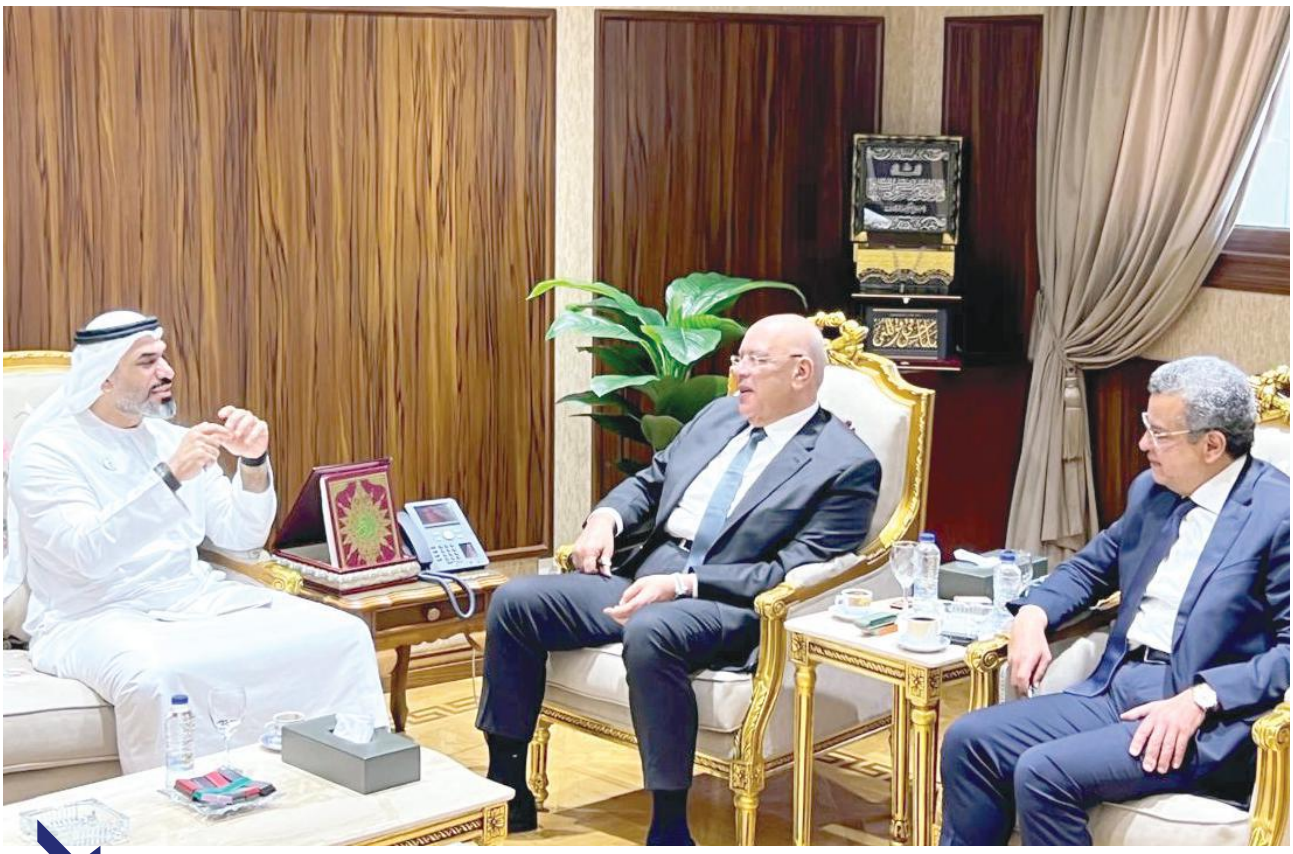

استقبال رئيس جهاز الإمارات للمحاسبة،

٢٨

استقبال رئيس جهاز الإمارات للمحاسبة، والوفد المرافق

استقبل سيادة المستشار/ هشام بدوي، رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات، وسيادة المستشار/ محمد الفيصل يوسف، نائب رئيس الجهاز، يوم ٨ مايو ٢٠٢٤ بمقر الجهاز بالقاهرة، السيد/ حميد عبيد أبو شبص، رئيس جهاز الإمارات للمحاسبة، والوفد المرافق لسيادته، وأشار السيد المستشار/ هشام بدوي إلى أهمية الزيارة التي تستهدف تعزيز سبل التعاون المشترك بين الجهازين وترسيخ أسس الرقابة النزيهة بأقصى معايير الشفافية في مكافحة الفساد وتبادل الخبرات بهدف رفع القدرات الفنية والمهنية وتطوير الأداء البشري في كلا الجهازين.

من جانبه، أعرب السيد/ حميد أبوشبص عن سعادته بزيارة مصر ولقاء قيادات الجهاز المركزي للمحاسبات وحرصه على تعزيز سبل التعاون بين الجهازين في مختلف الملفات ومجالات العمل المشتركة، كما أبدى ترحيبه بتولي الجهاز المركزي للمحاسبات المصري رئاسة مجموعة العمل المعنية بتأثير العلوم والتكنولوجيا في الرقابة المالية خلفًا لجهاز دولة الإمارات.

وقد رحب السيد المستشار/ هشام بدوي بالتعاون المثمر بين الجهازين في تسليم ملفات العمل والخطط التنفيذية والفنية ذات الصلة بالمجموعة، كما طرح رؤية الجهاز في الخطة المستقبلية القادمة لمجموعة عمل الانتوساي لمكافحة

الفساد التي تترأسها مصر.

هذا، وقد تناول اللقاء عدد من الملفات ذات الاهتمام المشترك والقضايا ذات الصلة بتعزيز وتبادل الخبرات، كما تباحث الأطراف المشاركة في بعض الأطروحات ذات الصلة بدعم وتعزيز العمل في منظمة الإنتوساي والكيانات التابعة لها، لاسيما تحت مظلة رئاسة جمهورية مصر العربية للمنظمة في دورتها العامة المحددة من ٢٠٢٥ وحتى ٢٠٢٨.

كما تطرق اللقاء إلى الاستعدادات الجارية لاستضافة مصر لاجتماع المجلس التنفيذي لمنظمة الإنتوساي والمنتظر عقده خلال شهر أكتوبر القادم بالقاهرة. هذا، وأسفرت المباحثات عن توافق كبير في وجهات النظر بين الجهازين، المصري والإماراتي، وانتهت الأطراف المشاركة من الجانبين إلى تشكيل مجموعة عمل ممثلة في لجنة مشتركة بين الجهازين للنظر والتباحث في كافة الملفات ذات الاهتمام المشترك.

٢٩

ندوة حول موضوع «استقلالية الأجهزة العليا للرقابة»

شارك الجهاز في ندوة حول موضوع «استقلالية الأجهزة العليا للرقابة» تلتها ورشة عمل حول موضوع «الوساطة لرفع مستوى الدعم للأجهزة العليا للرقابة BUSS Workshop» واللتين نظمتهما مبادرة الإنتوساي للتنمية IDI بالمغرب بالتعاون مع الأرابوساي، وذلك يومي ٣-٤ و٥-٦ يونيو ٢٠٢٤ على التوالي بمشاركة قادة الأجهزة العليا للرقابة وأعضاء برلمانيين من إقليم الأرابوساي.

وقد تم عقد الحدث الأول (الندوة) بناءً على التوصية الصادرة من الندوة المثيلة التي عقدت العام السابق بدولة قطر يومي ٢٣-٢٤ مايو ٢٠٢٣، بهدف مواصلة التباحث بشأن استقلالية الأجهزة العليا للرقابة وتبادل التجارب بشأن تعاونها والبرلمانات تنفيذًا للتوصيات المدرجة بالتقارير الرقابية، وقد تم توجيه الدعوة للمشاركة في الندوة إلى الاتحاد البرلماني الدولي IPU وأطراف أخرى ذات علاقة كشركاء في التنمية.

أما ورشة العمل، فأتت في إطار مبادرة الوساطة لرفع مستوى الدعم للأجهزة العليا للرقابة BUSS Initiative التي أطلقتها منظمة الإنتوساي بالتعاون مع الجهات المانحة عام ٢٠٢٢، وتهدف إلى ربط مصادر الدعم المتاحة مع خطط التنمية للأجهزة العليا للرقابة من خلال الخطوات التالية:

- تحديد الموارد بشكل استباقي.
- دعم الأجهزة العليا للرقابة في التعبير عن احتياجاتها.
- إتاحة فرص التعاون بين الأجهزة العليا للرقابة والشركاء.

٣٠

الاجتماع الثامن والثمانين للجنة شؤون مجلة الرقابة المالية

شارك الجهاز في الاجتماع الثامن والثمانين للجنة شؤون مجلة الرقابة المالية لإصدار العدد ٨٤ من المجلة النصف سنوية خلال الفترة من ٣ إلى ٧ يونيه ٢٠٢٤بالجمهورية التونسية، بحضور ممثلي الأجهزة الأعضاء في اللجنة وهم من الأجهزة العليا للرقابة (الأردن، مصر، اليمن)، تناول العدد أخبار التدريب وأخبار المنظمة وأخبار الأجهزة الأعضاء ومقالات محررة ومترجمة بالإضافة إلى افتتاحية وكلمة العدد. وتم إصدار العدد ٨٤ من المجلة في نسخته النهائية والإلكترونية ونشره ضمن موقع المنظمة العربية (الأرابوساي).

ثانياً:

مشاركات الجهاز فى منظمة الأفروساى ومنظمة الكوميسا والمشاركات الأخرى المتعلقة بالشئون الأفريقية:

منظمة (الأفروساي)

١
الاجتماع الافتراضي التحضيري للجمعية العامة السادسة عشرة للأفروساي

شارك الجهاز في الاجتماع الافتراضي التحضيري للجمعية العامة السادسة عشرة للأفروساي الذي عقد يومي ١٧ و١٨ يوليو ٢٠٢٣ عبر تقنية الفيديو كونفرنس بصفته رئيس هيئة تحرير المجلة الأفريقية للمراجعة الشاملة وهي أحد كيانات الأفروساي، حيث ترأس الاجتماع السيد رئيس الجهاز الأعلى للرقابة لليبيا (النائب الأول لرئيس الأفروساي ورئيس المنظمة شبه الإقليمية للأجهزة العليا للرقابة الناطقة باللغة العربية (AFROSAI-A)).

وقد تناول الاجتماع الموضوعات التالية:

- استعراض الموضوعات الفنية الثلاثة التي سيتم مناقشتها في اجتماع الجمعية العامة السادسة عشرة للأفروساي المقرر عقدها في ليبيا في عام ٢٠٢٤ و هي:

– الرقابة على المنح والمساعدات الدولية.

– الرقابة على الدين العام الخارجي.

– مشاركة المواطنين و المجتمع المدني في عملية الرقابة.

- استعراض دور الأجهزة العليا للرقابة أعضاء الأفروساي في مكافحة تغير المناخ، وقد نوقشت قضايا الانبعاثات الكربونية وارتفاع درجات الحرارة العالمية والدعم المخصص للدول الأفريقية للحد من الآثار السلبية لتغير المناخ، كما طالب الجهاز بضرورة توافر المؤشرات لمراجعة تغير المناخ و التنوع البيولوجي بصفة دورية.
- استعراض المساهمات التي يمكن للأجهزة العليا الرقابة تقديمها لتعزيز تنفيذ أهداف التنمية المستدامة خلال السنوات السبع المقبلة.
- طرح موضوع المسابقة العلمية الجديدة للأفروساي، واقترح الحضور أن تقوم الأمانة العامة للأفروساي بمخاطبة الأجهزة العليا للرقابة أعضاء الأفروساي لاقتراح موضوعات فنية من أجل تلك المسابقة.

٢
اجتماع المائدة المستديرة لتبادل المعرفة بين غرفة الحسابات لروسيا الاتحادية والأجهزة العليا للرقابة بالدول الأفريقية

شارك سيادة المستشار/ رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات في اجتماع المائدة المستديرة لتبادل المعرفة بين غرفة الحسابات لروسيا الاتحادية والأجهزة العليا للرقابة بالدول الأفريقية والذي عقد يوم ٢٧ يوليو ٢٠٢٣ في إطار المنتدي الاقتصادي والإنساني الروسي - الأفريقي كجزء من القمة الروسية – الأفريقية الثانية الذي عقد خلال الفترة من ٢٦ إلى ٢٩ يوليو ٢٠٢٣ في مدينة سان بطرسبرج بروسيا الاتحادية، وقد تناول الاجتماع النقاط التالية:

- الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد.
- مراجعة التنمية المستدامة: التحديات والفرص.
- بناء قدرات الأجهزة العليا للرقابة الوطنية والإقليمية.

اجتماع المائدة المستديرة لتبادل المعرفة بين غرفة الحسابات لروسيا الاتحادية والأجهزة العليا للرقابة بالدول الأفريقية

٣
البرنامج التدريبي لمجموعة عمل الأفروساي للمراجعة البيئية حول موضوع «مراجعة التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه»

شارك الجهاز في البرنامج التدريبي لمجموعة عمل الأفروساي للمراجعة البيئية حول موضوع «مراجعة التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه» والذي عقد افتراضيا خلال الفترة من ٢١ حتى ٢٥ أغسطس ٢٠٢٣، حيث شارك الجهاز بعرضين تقديمين بعنوان:

- التحديات والجهود المبذولة لمكافحة تغير المناخ من منظور عالمي بما في ذلك التصحر في أفريقيا.
- التدقيق البيئي على أنشطة مكافحة التصحر ضمن تصميم وإجراء التدقيق على التصحر.

وقد انتهى البرنامج التدريبي ببعض التوصيات كان من أهمها ما يلي:

- ضرورة قيام الأجهزة العليا للرقابة بفحص السياسة الوطنية للتنوع البيولوجي ومكوناتها، ومراجعة الحسابات وإجراء المساءلة الواجبة للحكومات عن الإنفاق على تغير المناخ، وكذا اضطلاعها بمراجعة التأثيرات الاقتصادية للتغيرات المناخية.
- التركيز على النتائج والإنجازات المتوقعة والتوصيات الفعالة من حيث التكلفة والعائد.
- ضرورة قيام الحكومات بتدبير الإنفاق لاتخاذ التدابير اللازمة تجاه تغير المناخ.
- ضرورة تصميم مراجعة للتصحر وتصميم برامج مراجعة للمخلفات البلاستيكية.
- الاستفادة من تجربة أفريقيا في معالجة التصحر (الجدار الأخضر العظيم) واستنساخها في البلدان المختلفة.

٤
لقاء حول «التأهيل المهني للمراجعين وجودة المخرجات»

شارك الجهاز المركزي للمحاسبات في الوبينار الخاص بالتأهيل المهني للمراجعين وجودة المخرجات والذى تم عقده افتراضيا يوم ٣ أكتوبر ٢٠٢٣، ونظمته مجموعة عمل المهنية برئاسة الجهاز الأعلى للرقابة لجنوب أفريقيا والمنبثقة عن لجنة بناء القدرات الفنية والمؤسسية للأفروساي.

وقد تناول اللقاء بعض الموضوعات كان من أهمها ما يلي:

- التحديات الكبيرة التي تواجه الأجهزة العليا في استقطاب الكفاءات.
- دور و مسؤوليات الجهاز الأعلى للرقابة على المستوى العام في إطار المعيار الدولي ISSAI ١٥٠ الصادر عن منظمة الإنتوساى.
- الشراكات مع المنظمات المهنية وشرح دور المؤسسات المحاسبية المهنية وتوضيح دور اتحاد المحاسبين بأفريقيا وتأثيره في مهنة المحاسبة.
- تعزيز الاهتمام بالتخصص ورفع الكفاءة للمهنيين بمؤسسات المراجعة.
- كيفية تقييم جودة المخرجات للمؤسسات الرقابية.
- أهم الأهداف الرئيسية للمعيار الدولي ISSAI-١٤٠ الصادر بشأن رقابة الجودة للأجهزة العليا للرقابة.
- مدى وجود تحسينات في عملية إدارة الجودة بمنظمة (الأفروساي بالإنجليزية).
- أهمية تقرير مراجعة الجودة في ضوء جودة المخرجات.

٥

الاجتماع الحادي عشر لمجموعة عمل الأفروساي للمراجعة البيئية المنبثقة عن لجنة بناء القدرات الفنية والمؤسسية للأفروساي

شارك الجهاز في الاجتماع الحادي عشر لمجموعة عمل الأفروساي للمراجعة البيئية المنبثقة عن لجنة بناء القدرات الفنية والمؤسسية للأفروساي، خلال الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ نوفمبر ٢٠٢٣، والذي عقد بنسق مختلط في أبوجا بنيجيريا، حيث شارك فيه الجهاز عن بعد.

وقد تناول الاجتماع ما يلي:

- جلسات عن استمرار التغيرات المناخية وأثرها في أفريقيا، وتم استعراض جهود الحكومات الأفريقية للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، كما تم استعراض دور الأجهزة العليا للرقابة في مكافحة تغير المناخ.
- مناقشة تقرير خاص بأنشطة مجموعة عمل الأفروساي للمراجعة البيئية.
- مكافحة التصحر من خلال الجدار الأخضر الأفريقي العظيم وحفظ الغابات في نيجيريا.
- انتهاء فترة رئاسة الجهاز الأعلى للرقابة لنيجيريا لمجموعة العمل والتي تترأسها منذ عام ٢٠١٩، ولم يتم اتخاذ قرار خلال الاجتماع بشأن تحديد الجهاز الأعلى للرقابة الذي سيتولى رئاسة مجموعة العمل خلفا لنيجيريا.

٦

اجتماع المجلس التنفيذي الـ٥٩ للأفروساي

شارك سيادة المستشار/ هشام بدوي؛ رئيس الجهاز والوفد المرافق لسيادته حضورياً في اجتماع المجلس التنفيذي الـ٥٩ للأفروساي الذي عُقد بياوندي- الكاميرون خلال الفترة من ٥ إلى ٩ فبراير ٢٠٢٤، وقد تم خلال الاجتماع اعتماد تقارير وخطط عمل عام ٢٠٢٤ للجنة بناء القدرات الفنية والمؤسسية للأفروساي ومجموعات العمل المنبثقة منها، ولجنة بناء القدرات التنظيمية وكذلك تم اعتماد تقارير المنظمات شبه الإقليمية للأجهزة العليا للرقابة الأفريقية الناطقة باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية وتقرير المجلة الأفريقية للمراجعة الشاملة، كما تم اعتماد تشكيل لجنة معنية بدراسة أسباب عدم انتظام سداد مساهمات الأجهزة العليا للرقابة الأفريقية للأفروساي بعضوية الجهاز المركزي للمحاسبات والجهاز الأعلى للرقابة بالكونغو وأحد أعضاء المنظمة شبه الإقليمية الناطقة بالإنجليزية بالتعاون مع المراجعين الخارجيين للأفروساي.

اجتماع المجلس التنفيذي الـ٥٩ للأفروساي:

٧
اجتماع مجلس المراجعين الخارجيين للاتحاد الأفريقي

ترأس سيادة المستشار/ رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات اجتماع مجلس المراجعين الخارجيين للاتحاد الأفريقي والذى عُقد عن بُعد يوم ٢ أكتوبر ٢٠٢٣، حيث تم خلال الاجتماع اعتماد ما يلي:

- طلبات المراجعات الخاصة التي طلبها المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي الذي عقد يومي ١٣ و١٤ يوليو ٢٠٢٣ في نيروبي بكينيا وفقاً لقراره رقم ١٢١٨.
- الجدول الزمني المقترح والمعتمد من لجنة عمليات المراجعة لاستكمال المراجعات الخاصة التي طلبها المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي بقراره رقم ١١٦٨ فقرة ٢٢ والتي تم تكليف الجهاز سابقا بها.
- الجدول الزمني الخاص بتخطيط أنشطة المراجعة خلال الربع الأخير من عام ٢٠٢٣.

٨
اجتماع لجنة الممثلين الدائمين للاتحاد الأفريقي

شارك الجهاز المركزي للمحاسبات في اجتماع لجنة الممثلين الدائمين للاتحاد الأفريقي الذي عقد افتراضيا يومي ١ و ٣ نوفمبر ٢٠٢٣، حيث تم عرض أهم الملاحظات والتوصيات التي أسفرت عنها مراجعة حسابات الاتحاد الأفريقي عن العام المالي ٢٠٢٢.

٩
اجتماع مجلس المراجعين الخارجيين للاتحاد الأفريقي

ترأس سيادة المستشار/ رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات اجتماع مجلس المراجعين الخارجيين للاتحاد الأفريقي والذى عُقد عن بُعد يوم ٢٨

اجتماع مجلس
المراجعين الخارجيين
للاتحاد الأفريقي

نوفمبر ٢٠٢٣، حيث تم خلال الاجتماع مناقشة واعتماد تقارير المراجعة الخاصة التي قامت بها فرق المراجعة من كل من الأجهزة العليا للرقابة لمصر والجزائر، وقد تمت تلك المراجعة تطبيقا لقراري المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي

.

١٠
اجتماع مجلس المراجعين الخارجيين للاتحاد الأفريقي

ترأس معالي السيد المستشار/ رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات، حضوريا اجتماع مجلس المراجعين الخارجيين للاتحاد الأفريقي يوم ٢٢ ديسمبر ٢٠٢٣ بمقر منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بمدينة أكرا بدولة غانا، حيث أشار في كلمته الافتتاحية إلى أهمية دور مجلس المراجعين الخارجيين في الحفاظ على موارد الاتحاد الأفريقي وإلى أهمية استمرار التعاون بين أعضاء المجلس من أجل تحقيق مهمته الرقابية بأعلى مستوي من الجودة والمهنية.

وقد انتهي اجتماع المجلس إلى النتائج التالية:

١ - اعتماد تقرير لجنة عمليات المراجعة للاتحاد الأفريقي المقدم للمجلس عن نتائج اجتماعاتها خلال الفترة ١٨-٢١ ديسمبر ٢٠٢٣.

٢ – اعتماد استراتيجية المراجعة الشاملة للقوائم المالية لمؤسسات الاتحاد الافريقي والقوائم المالية المجمعة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٣/١٢/٣١.

٣ - اعتماد منهجية تنفيذ المراجعات الخاصة التي طلب المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي من مجلس المراجعين الخارجيين تنفيذها خلال العامين ٢٠٢٣ – ٢٠٢٤.

أ- عمليات المراجعة الخاصة المكلف بها فريق الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية.

الاجتماع الافتراضي لمجلس المراجعين الخارجيين للاتحاد الإفريقي

ب- المراجعات الخاصة الأخرى الموكلة لفرق المراجعة من الدول الأخرى.

٤ - اعتماد اللائحة المنقحة للقواعد الإجرائية لمجلس المراجعين الخارجيين ولجنة عمليات المراجعة.

٥ - اعتماد تقرير المراجعة الخاصة المقدم من جهاز الرقابة الأعلى لدولة نيجيريا بشأن التحقيق في عدم استرداد القروض والسلفيات لدى مفوضية الاتحاد الأفريقي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

٦ - في إطار سعي لجنة عمليات المراجعة إلي تحسين جودة عملية المراجعة، فقد تم إحاطة المجلس علما بالآتي:

- ورقة العمل المقدمة من جهاز المغرب بشأن متطلبات تقديم ومراجعة القوائم المالية المجمعة للاتحاد الأفريقي.
- الدليل الارشادي لإعداد تقارير المراجعة وفق معايير المراجعة الدولية من إعداد جهازي تنزانيا وجنوب أفريقيا.
- استمرار فرق المراجعة التابعة لمجلس المراجعين في استخدام دليل الأفروساي، إي للمراجعة لحين إعداد دليل خاص بالمجلس.

١١
الاجتماع الافتراضي لمجلس المراجعين الخارجيين للاتحاد الإفريقي

ترأس سيادة المستشار/ نائب رئيس الجهاز الاجتماع الافتراضي لمجلس المراجعين الخارجيين للاتحاد الإفريقي، الذي تم عقده يوم الأربعاء الموافق ٢٤ يناير ٢٠٢٤، مفوضًا عن سيادة المستشار/ رئيس الجهاز ورئيس المجلس، وقد تم خلال الاجتماع اعتماد عدة تقارير متعلقة بالمراجعات الخاصة قام ببعضها الجهاز المصري منفردًا، وأخرى قام بها جهازي الجزائر ونيجريا مجتمعين، وغيرها تولتها أجهزة تنزانيا وأنجولا وغينيا الاستوائية مجتمعة.

منظمة الكوميسا:

١
الاجتماع السابع والعشرين للجنة الفرعية للمراجعة ومسائل الموازنة للكوميسا

شارك الجهاز المركزي للمحاسبات في الاجتماع السابع والعشرين للجنة الفرعية للمراجعة ومسائل الموازنة للكوميسا والذي تم عقده افتراضيا خلال الفترة من ٢ إلى ٥ أكتوبر ٢٠٢٣ عبر تقنية الفيديو كونفرنس، وذلك بحضور أعضاء اللجنة الفرعية الحالية (تونس – ملاوي – موريشيوس – سيشل – رواندا – جيبوتي)، ومن الدول الأعضاء بالكوميسا بوروندي ومدغشقر وزامبيا.

وقد ناقش الاجتماع بعض الموضوعات كان من أهمها:

- تقارير القوائم المالية للعامين الماليين ٢٠٢١،٢٠٢٢.
- التقرير الخاص بإعادة صياغة مساهمات الكوميسا والتوصيات المقدمة من قبل الأمانة العامة.
- التقرير المتعلق بالقوائم المالية الموحدة في الكوميسا.
- ملخص لتقارير أداء الموازنة خلال الفترة من يناير حتى أغسطس ٢٠٢٣.
- تقرير برنامج العمل التفصيلي والموازنة المقترحة لعام ٢٠٢٤ للأمانة العامة للكوميسا ووحداتها والمنح.

٢
الاجتماع الخامس والأربعين للجنة الشئون الإدارية والموازنة للكوميسا

شارك الجهاز المركزي للمحاسبات في الاجتماع الخامس والأربعين للجنة الشئون الإدارية والموازنة للكوميسا، والذى تم عقده حضورياً في لوساكا بزامبيا خلال الفترة من ٣١ أكتوبر إلى ٢ نوفمبر ٢٠٢٣، وقد ناقش الاجتماع بعض الموضوعات، كان من أهمها:

- تقرير لجنة الموارد البشرية.
- تقرير فريق عمل تطوير إطار المؤهلات الدراسية بالكوميسا.
- تقرير اللجنة الفرعية للمراجعة وشئون الموازنة.

ثالثاً:

مشاركات الجهاز فى المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة

INTOSAI

منظمة (الإنتوساي)

١ الندوة المهنية الثالثة لاتحاد الأجهزة العليا للرقابة حول «الرقابة على انفاق القطاع العام خلال الأزمة الصحية وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة»

شارك الجهاز في الندوة المهنية الثالثة لاتحاد الأجهزة العليا للرقابة التي تستخدم اللغة الفرنسية كَمِسمة مشتركة AISCCUF حول «الرقابة على انفاق القطاع العام خلال الأزمة الصحية وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة» خلال الفترة من١١ إلى ١٣ يوليو افتراضياً والتي نظمها الاتحاد بالتعاون مع محكمة الحسابات في رومانيا. هذا، وقد تم التركيز خلال الندوة بشكل خاص على:

- مراجعة الأموال المخصصة لمكافحة جائحة كوفيد -١٩ في إطار الهدف رقم (٣) من أهداف التنمية المستدامة «الصحة الجيدة والرفاهية».
- انعكاسات عمل الأجهزة العُليا للرقابة على أصحاب المصلحة وكذلك على المواطنين في إطار الهدف رقم (١٦) من أهداف التنمية المستدامة «السلام والعدل والمؤسسات القوية».

٢ اجتماع المائدة المستديرة على هامش المنتدى السياسي رفيع المستوى للأمم المتحدة HLPF

شارك الجهاز في اجتماع المائدة المستديرة الذي تنظمه كل من مبادرة الإنتوساي للتنمية، الأمانة العامة للإنتوساي، مجموعة عمل الإنتوساي المعنية بالرقابة على الشئون البيئية، الأجهزة العليا للرقابة لكل من البرازيل وإندونيسيا وبالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة (UNDESA) على هامش المنتدى السياسي رفيع المستوى للأمم المتحدة HLPF بنسق مختلط بتاريخ ١٣ يوليو ٢٠٢٣ بعنوان «التحرك نحو التطبيق الكامل لأهداف التنمية المستدامة من خلال الشراكة من أجل تأثير أكبر للمُراجعة لعمليات مراجعة أهداف التنمية المستدامة».

وتم خلال الاجتماع مناقشة النقاط التالية:

- تبادل استنتاجات وتوصيات حول عمليات مراقبة أهداف التنمية المستدامة والإجراءات الحكومية بشأنها.
- التفكير في السمات الفريدة لمتابعة عمليات مراجعة أهداف التنمية المستدامة وتبادل الإجراءات المُتخذة من أجل المتابعة القوية لتلك العمليات في مجالات مختلفة، بما في ذلك مياه الشرب (الهدف رقم ٦) والطاقة المتجددة (الهدف رقم ٧) والنقل وتلوث الهواء (الهدف رقم ١١)، والمشتريات العامة المستدامة (الهدف رقم ١٢.٧)، والمساواة في النوع الاجتماعي (الهدف رقم ٥) والصحة العامة (الهدف رقم ٣. د)، وغيرها من الموضوعات الأخرى.
- مناقشة طرق تعزيز النظام البيئي للأجهزة العليا للرقابة وأصحاب المصلحة الرئيسيين لزيادة تأثير عمليات مراجعة أهداف التنمية المستدامة.

٣

جلسة الإطلاق العالمية لكتيب تعزيز مصداقية الموازنة من خلال عمليات المراجعة الخارجية

شارك الجهاز في جلسة الإطلاق العالمية لكتيب تعزيز مصداقية الموازنة من خلال عمليات المراجعة الخارجية والتي عقدت بتاريخ ٢٦ يوليو ٢٠٢٣ حيث وردت الدعوة من إدارة الشئون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة.

ولقد ساهم الجهاز سابقاً كنظير لمراجعة مُسودة الفصل الرابع حول «عمليات الرقابة على مراجعة أداء نظام الإدارة المالية العامة» من الكتيب الذي تم اعداده حول «كيف يمكن للأجهزة العليا للرقابة تقييم ومعالجة مصداقية الموازنات الحكومية». وأن الهدف من هذا الكتيب هو مُشاركة مُمارسات مراجعة الأجهزة العليا للرقابة ذات الصلة بتقييم القضايا المتعلقة بمصداقية الموازنة ودعم تلك الأجهزة في تحسين تحليلاتها لمصداقية موازنة الحوكمة. ومن الجدير بالذكر أنه قد تم عقد حدث جانبي على هامش الإنكوساي الـ ٢٤ في البرازيل لتعزيز دور الأجهزة العليا للرقابة في تقييم ومعالجة مصداقية الموازنة، وبعض الويبينارات وكذا الاستبيان الذي تم اجراءه في أوائل عام ٢٠٢٢ والذي شارك به الجهاز.

٤

ندوة حول «مستقبل المراجعة: الكشف عن الأدوات التكنولوجية الناشئة»

شارك الجهاز في الندوة الافتراضية التي نظمتها مجموعة عمل الإنتوساي المعنية بتأثير العلوم والتكنولوجيا على الرقابة المالية (WGISTA) بالجهاز الأعلى للرقابة لدولة الإمارات العربية المتحدة حول موضوع « مستقبل المراجعة: الكشف عن الأدوات التكنولوجية الناشئة» حيث تم تقديم رؤى استراتيجية من خلال المهنيين والخبراء المتحدثين نحو غرس ثقافة دمج وتضمين التكنولوجيا و المراجعة القائمة على التكنولوجيا في الأجهزة العليا للرقابة وذلك لتحسين القدرة الرقابية للأجهزة العليا للرقابة واكتساب المعرفة حول الأدوات التكنولوجية الناشئة بتحسين المساءلة ومكافحة الفساد والتي انعقدت في ١٩ يوليو ٢٠٢٣.

٥

الاجتماع السنوي لمجموعة عمل الإنتوساي المعنية بالرقابة على الصناعات الاستخراجية

شارك الجهاز في الاجتماع السنوي لمجموعة عمل الإنتوساي المعنية بالرقابة على الصناعات الاستخراجية الذي عُقد في إندونيسيا خلال الفترة من ٢٤ الى ٢٧ يوليو ٢٠٢٣، وقد تضمن الاجتماع ما يلي:

- عرض تقارير الأداء المتعلقة بالتقدم المحقق في خطة عمل مجموعة العمل للفترة من ٢٠٢٠ – ٢٠٢٢.
- عرض خطة عمل المجموعة للفترة من ٢٠٢٣ – ٢٠٢٥.
- عرض مجموعة أدوات الرقابة على الصناعات الاستخراجية والتي تم اعتمادها في الإنكوساي ٢٤ والذي عُقد بالبرازيل في نوفمبر ٢٠٢٢.
- عرض مسودة الاستبيان المتعلق بدور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في عملية التحول في الطاقة.
- العروض التقديمية المقدمة وخبرات وتجارب الأجهزة في مجالات التحول في الطاقة وتكنولوجيا المعلومات.
- الاحتفال بمرور عشر سنوات على إنشاء مجموعة عمل الإنتوساي للرقابة على الصناعات الاستخراجية.

٦
اجتماع اللجنة الإشرافية على القضايا الناشئة(SCEI)

شارك سيادة المستشار/ رئيس الجهاز في الاجتماع رفيع المستوى للجنة الإشرافية على القضايا الناشئة (SCEI)) والذي نظمه افتراضيًا الجهاز الأعلى للرقابة للبرازيل يوم الأربعاء الموافق ١٩ يوليو ٢٠٢٣،وتم الاتفاق على وضع استراتيجية بشأن المُضي قُدُماً نحو عمل اللجنة و خرطة طريق لتنفيذ تلك الاستراتيجية ومن أهم ما جاء بها:

- تشكيل مجموعة خبراء لإجراء مُناقشات حول القضايا الناشئة، جمع الرؤى الثاقبة والاستشرافية حول إدارة المخاطر.
- تشكيل مجموعة أساسية من ٨ أعضاء من الأشخاص الفنيين من الأجهزة العُليا للرقابة للجنة الإشرافية على القضايا الناشئة للمُشاركة في أنشطة الاستشراف وإدارة المخاطر وإعداد التقارير، ومجموعة مرنة من الخبراء الذين سيتم دعوتهم من قِبَل رئيس ونائب رئيس اللجنة الإشرافية على القضايا الناشئة بناءً على موضوعات مُحددة.
- إنشاء آلية استجابة سريعة لإدارة الأزمات، يشارك فيها كلٍ من رئيس ونائب رئيس اللجنة الإشرافية على القضايا الناشئة، والأمانة العامة للإنتوساي، ورئيس لجنة السياسات والشئون المالية والإدارية.
- مُقترح إنشاء مركز للدراسات المُتقدمة للربط بين الأجهزة العُليا للرقابة والأوساط الاكاديمية، بمجلس علمي وآخر إداري، وأن تكون أنواع المُشاركة مثل: المنح الدراسية، برامج الضيوف، الزملاء الباحثين.

٧
الاجتماع السنوي العشرين للجنة الإنتوساي للسياسات والشئون المالية والادارية (PFAC)

شارك الجهاز افتراضياً في الاجتماع السنوي العشرين للجنة الإنتوساي للسياسات والشئون المالية والادارية (PFAC) والذي تم عقده في 0 سبتمبر٢٠٢٣ والذي نظمه الجهاز الأعلى للرقابة للولايات المتحدة الامريكية وذلك بحضور معالى المستشار/ هشام بدوي، رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات والنائب الأول للانتوساي وذلك بمشاركة وفد رفيع المستوى من أعضاء الجهاز.

وتناول الاجتماع أحدث ما قام به أعضاء اللجنة من أنشطة وذلك بشكل موجز وكذا عرض أية قضايا أو اهتمامات وخلال الاجتماع المذكور قام الجهاز بصفته النائب الاول للإنتوساي ومُضيف الإنكوساي ٢٥ بتقديم تقرير حول خطط الجهاز لاستضافة الإنكوساي ٢٥.

٨
ندوة حول «الجيل القادم من الأجهزة العليا للرقابة»

شارك الجهاز في الندوة الدولية الافتراضية حول «الجيل القادم من الأجهزة العليا للرقابة» والتي نظمها الجهاز الأعلى للرقابة لتايلاند في ٦ سبتمبر ٢٠٢٣ وذلك في إطار الاحتفال بالذكرى السنوية رقم (١٠٨) لتأسيسه وقد شارك الجهاز بعرض تقديمي في الندوة حول موضوع « الجهاز الأعلى للرقابة ذو البصيرة».

٩
اجتماع اللجنة الإشرافية على القضايا الناشئة (SCEI)

شارك الجهاز افتراضيًا في اجتماع اللجنة الإشرافية على القضايا الناشئة (SCEI) والذي نظمه افتراضيًا الجهاز الأعلى للرقابة للبرازيل يوم الخميس الموافق ٢١ سبتمبر ٢٠٢٣، والذي تناول البدء في تكوين فريق الخبراء وتقسيمه الى عنصرين أساسيين:

- الفريق الأساسي: يضم خبراء ذوي خلفيات متخصصة في مجال الاشراف، بما في ذلك مجالات مثل التخطيط الاستراتيجي، وإدارة المخاطر، وتحديد الاتجاهات الهامة.
- الفريق المواضيعي: يضم خبراء تتوقف مشاركتهم على أهمية المواضيع المحددة المدرجة في قائمة الإنتوساي للقضايا الناشئة.

١٠
الاجتماع الـ٢٣ للجنة التوجيهية للجنة الإنتوساي للمعايير المهنية

شارك الجهاز في الاجتماع الـ٢٣ للجنة التوجيهية للجنة الإنتوساي للمعايير المهنية والذي تم عقده خلال الفترة ٢٧-٢٨ سبتمبر ٢٠٢٣ بنسق مُختلط في لوكسمبورج والتي وردت الدعوة له من محكمة المراجعين الأوروبية حيث تمت دعوة جميع أعضاء ومُراقبي اللجنة المحفزة للجنة الإنتوساي للمعايير المهنية - والتي تضم في عضويتها الجهاز للمشاركة في الاجتماع سالف الذكر المُزمع عقده في لوكسمبورج في مقر محكمة المراجعين الأوروبية في لوكسمبورج.

١١
البرنامج التدريبي الذي ينظمه المركز الدولي لنظم المعلومات والمراجعة بالهند (iCISA)

شارك الجهاز في البرنامج التدريبي الذي ينظمه المركز الدولي لنظم المعلومات والمراجعة بالهند ICISA في إطار برنامج التعاون الفني والاقتصادي الهندي ITEC –»مراجعة الحكومة الإلكترونية» والذي تم عقده خلال الفترة من ٩ أكتوبر ٢٠٢٣ حتى ٣ نوفمبر ٢٠٢٣حيث قام الجهاز بترشيح عدد ٢ من السادة أعضاء الجهاز للمشاركة في البرنامج التدريبي الأول «مراجعة الحكومة الإلكترونية» والذي تم عقده خلال الفترة من ٩ أكتوبر ٢٠٢٣ حتى ٣ نوفمبر ٢٠٢٣، وكانت محتويات البرنامج التدريبي كالتالي:

- مفهوم الحوكمة الإلكترونية.
- مفهوم إطار العمارة ودورة حياة المشروع لمشروعات الحوكمة الإلكترونية.
- مكون هندسة نظم المعلومات، ضوابط نظم المعلومات، حماية أصول المعلومات.
- التطور العالمي لنظم الحكومة الإلكترونية.
- الفرص والتحديات في مشروع الحوكمة الإلكترونية.
- مبادئ مراجعة مشروع الحوكمة الإلكترونية.
- الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مشروع الحكومة الإلكترونية.
- خيارات التكنولوجيا المعاصرة لتقديم خدمة أفضل.
- قضايا المراجعة في مختلف مشروعات G٢B و G٢C.
- استخدام أدوات تحليل البيانات.
- معالجة البيانات والتصور.
- مبادرات البيانات المفتوحة واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي
- دراسات حالة تتعلق بالرقمنة في الهند ومراجعة مشروعات مختلفة للحوكمة الإلكترونية.

١٢
الاجتماع السابع لمجموعة عمل الإنتوساى المعنية بالبيانات الضخمة (WGBD)

استضاف الجهاز الاجتماع السابع لمجموعة عمل الإنتوساى المعنية بالبيانات الضخمة (WGBD) والذي استضافه الجهاز حضورياً بالقاهرة خلال الفترة من ١٣ إلى ١٥ سبتمبر ٢٠٢٣.

هذا، وقد قام الجهاز بتقديم ٤ عروض تقديمية تحت العناوين التالية:

- المراجعة في ظل بيئة البيانات الضخمة باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعى ونظم المعلومات الجغرافية».
- «دور الذكاء الاصطناعى من خلال البيانات الضخمة».
- «الرقابة على التجارة الإلكترونية من خلال البيانات الضخمة».
- «حالة عملية عن كيفية الاستفادة من البيانات الضخمة فى مراجعة القطاع المصرفى».

١٣

الاجتماع الخامس عشر للجنة المحفزة للجنة تبادل المعرفة وخدمات المعرفة KSC SC

شارك وفد من الجهاز برئاسة سيادة المستشار/ رئيس الجهاز والسيد المستشار/ نائب رئيس الجهاز الاجتماع الخامس عشر للجنة المحفزة للجنة تبادل المعرفة وخدمات المعرفة KSC SC والذي تم عقده في ٤ أكتوبر ٢٠٢٣ في أبوظبي بالإمارات العربية المتحدة والذي تضمن قيام مجموعات العمل التابعة للجنة تبادل المعرفة وخدمات المعرفة بعرض أهم انجازاتها وانتهى الاجتماع الى التوصية بمواصلة العمل على تنظيم الندوات وورش العمل والدورات التدريبية سواء حضوريًا أو افتراضيًا لتعزيز انتشار مخرجات اللجنة.

١٤

الاجتماع الـ ٣٢ لمجموعة عمل الانتوساي المعنية بالرقابة على تكنولوجيا المعلومات (WGITA)

شارك الجهاز في الاجتماع الـ ٣٢ لمجموعة عمل الانتوساي المعنية بالرقابة على تكنولوجيا المعلومات (WGITA) والذي تم انعقاده خلال

الاجتماع الخامس عشر للجنة المحفزة للجنة تبادل المعرفة وخدمات المعرفة KSC SC

الاجتماع السادس عشر لمجموعة عمل الإنتوساي لمكافحة الفساد وغسل الأموال

الفترة من ٢٠٢٣/١٠/٢ حتي ٢٠٢٣/١٠/٣ حضوريا بمدينه ابو ظبي بدولة الامارات العربية المتحدة. والذي تناول دور مراجعة تكنولوجيا المعلومات كونها تعتبر اداة حاسمة لضمان نزاهة وامن وفعالية مؤسسات القطاع العام في ظل التطور السريع لتكنولوجيا المعلومات.

كما تم التأكيد خلال الاجتماع على أن العمل علي زيادة استخدام انظمة تكنولوجيا المعلومات في تقديم الخدمات و تمكين المواطنين من المطالبة بمساءلة حكوماتهم وذكر ايضا إن قمة مجموعه العشرين الاخيرة G٢٠ , هذا وقد القى الضوء نحو الحاجة الي تطوير الذكاء الاصطناعي مع التركيز علي الاعتبارات الاخلاقية و الخصوصية وحماية البيانات, كما اشار الي ان خطة الع لعام ٢٠٢٣ – ٢٠٢٥ تتضمن مشروعات تتمحور حول الذكاء الاصطناعي و مصفوفات تدقيق تكنولوجيا المعلومات.

١٠

الاجتماع السادس عشر لمجموعة عمل الإنتوساي لمكافحة الفساد وغسل الأموال

ترأس سيادة المستشار/ رئيس الجهاز، رئيس مجموعة عمل الإنتوساي لمكافحة الفساد وغسل الأموال الاجتماع السادس عشر لمجموعة عمل الإنتوساي لمكافحة الفساد وغسل الأموال الذي عُقد بمملكة تايلاند خلال الفترة من ١٠ الى ١٢ أكتوبر ٢٠٢٣ وبمشاركة أعضاء من الأمانة الفنية لمجموعة العمل والذي تم فيه اعتماد خطة عمل المجموعة ٢٠٢٣ -٢٠٢٥.

وقامت الأمانة الفنية بعرض انجازات مجموعة العمل وتم عرض مدى التطور في الأدلة الارشادية وأوراق عمل المجموعة واقتراح اعداد المزيد منها.

وقام ممثلي الأجهزة العليا للرقابة المشاركين

بالاجتماع بتقديم عروض عن أفضل ممارسات الأجهزة في مجال مكافحة الفساد وغسل الأموال وكذا عن موضوع الاجتماع وهو «دور الأجهزة العليا للرقابة في توظيف الذكاء الاصطناعي في مكافحة الفساد».

وقد انتهى الاجتماع الى بعض التوصيات و من أهمها تعزيز استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحسين كفاءة عمليات مكافحة الفساد والكشف عن عمليات غسل الأموال، الدعوة إلى تطوير وتحسين التشريعات والسياسات والتدابير والآليات المتعلقة بمكافحة الفساد و توجيه جهود كبيرة نحو تدريب وتطوير الموارد البشرية في مجال مكافحة الفساد واستخدام التكنولوجيا بما في ذلك تعلم كيفية استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي بكفاءة وفعالية.

١٦

الدورة الـ٤٠ لاجتماع فريق الخبراء الحكوميين الدوليين المعنى بالمعايير الدولية للمُحاسبة والإبلاغ ISAR

شارك الجهاز في الدورة الـ٤٠ لاجتماع فريق الخبراء الحكوميين الدوليين المعنى بالمعايير الدولية للمُحاسبة والإبلاغ ISAR وكذا ندوة حول «إعداد معايير الاستدامة بشأن الإبلاغ في القطاع العام والتي يحتاجها العالم» خلال الفترة من ١٦ إلى ٢٠ أكتوبر ٢٠٢٣ بمنتدى الاستثمار العالمي WIF، بالإضافة إلى حضور اجتماع المائدة المستديرة لبرنامج عمل واستراتيجية مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام على هامش المنتدى سالف الذكر. هذا وقد تم خلال اجتماع المائدة المستديرة تلقي تعليقات مباشرة من اصحاب المصلحة الرئيسين الإقليمين بشأن المبادرات الرئيسية المتعلقة باستراتيجيته وبرنامج عمله ومشاريعه التقنية وساعدت هذه التعليقات في تشكيل المبادرات الرئيسية والمضي قدماً في برنامج عمل مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام.

١٧

القمة العالمية لمهنية مُراجعي الاجهزة العليا للرقابة التابعة لمبادرة الانتوساي للتنمية (IDI)

شارك الجهاز افتراضياً في القمة العالمية لمهنية مُراجعي الاجهزة العليا للرقابة التابعة لمبادرة الانتوساي للتنمية (IDI) يومي ١٤ و١٥ نوفمبر ٢٠٢٣. هذا، وقد تضمنت القمة المُشار إليها مجموعة متنوعة من الجلسات التفاعلية التي تركز على أربعة موضوعات رئيسة تتمثل في:

- الموضوع الأول: المراجعة المستقبلية للأجهزة العليا للرقابة: تم مناقشة دور الأجهزة العليا للرقابة في توفير الرقابة الخارجية على الاستدامة بشأن الإبلاغ في القطاع العام وإطلاق منشور مشترك من IDI/ACCA/IFAC.
- الموضوع الثاني: الشهادة المهنية لمراجعي الأجهزة العليا للرقابة: تم التركيز على المناقشات بشكل رئيس على التعلم المهني لمراجعي الأجهزة العليا للرقابة (PESA) باعتباره المسار الأفضل لمراجعي الأجهزة العليا للرقابة. وقد دعت سيادتها الانضمام إلى الحوار الجذاب الذى يتمحور حول المبادرة المُشار إليها - وهي وسيلة رئيسية للأجهزة العليا للرقابة ومراجعي الأجهزة العليا للرقابة الذين يسعون إلى الارتقاء بكفاءاتهم. وشملت المناقشات استكشافًا شاملاً وصولاً لإصدار الشهادة، بالإضافة إلى الاعتبارات الاستراتيجية للتقدم في إطار عمل المبادرة سالفة الذكر. وتم التعمق في تناول المزيد من المفاهيم ضمن إطار مبادرة PESA، وتوسيع نطاقها وإقامة الشراكات القيمة.

● الموضوع الثالث: نظام إدارة جودة المراجعة: تم مناقشة الكفاءات المطلوب توافرها لدى مراجعي الأجهزة العليا للرقابة لتنفيذ المعيار الدولي للأجهزة العُليا للرقابة المحدث ISSAI ١٤٠ بنجاح. وكذا كيفية تقديم الخدمات المشتركة إلى الأجهزة العليا للرقابة من خلال مجموعة معتمدة من ميسري إدارة الجودة.

● الموضوع الرابع: ممارسات المراجعة المستدامة: تم اكتشاف ما يشكل ممارسات المراجعة المستدامة كما سنتعمق في عمليات المراجعة المالية ورقابة الأداء والالتزام. فضلاً عن أننا سوف نفكر أيضًا في ممارسات المراجعة المستدامة من منظور دول الجُزر الصغيرة النامية (SIDS).

١٨

ورشة عمل حول إدارة المخاطر ضمن فعاليات مبادرة CRISP:

شارك الجهاز في ورشة عمل إدارة المخاطر ضمن فعاليات مبادرة CRISP خلال الفترة من ٢٠ إلى ٢٤ نوفمبر ٢٠٢٣ في مدينة الرباط بالمملكة المغربية والتي أطلقتها مبادرة الإنتوساى للتنمية في عام ٢٠٢٠ كاستجابة مباشرة لاحتياجات الأجهزة العليا للرقابة التي نشأت عن جائحة كوفيد-١٩وهدفت إلى تعزيز قدرات الأجهزة العُليا للرقابة في مجالات إدارة المخاطر واستمرارية الأعمال وإدارة الأزمات وتركز على إنشاء وتحسين عمليات إدارة المخاطر والأزمات بما يساعد الأجهزة العُليا للرقابة في مواجهة الاضطرابات في المستقبل. وخُصصت هذه الورشة لعنصر إدارة المخاطر وفقاً لمتطلبات الآيزو ٣١٠٠٠ وكذا التعرف على منهجية إدارة المخاطر وخبرات الأجهزة العُليا للرقابة في هذا المجال.

١٩

الاجتماع السنوي لمجموعة الانتوساى واجتماع اللجنة المحفزة التابعة لها:

● شارك الجهاز في الاجتماع السنوي الـ٢٢ لمجموعة عمل الإنتوساي المعنية بالمراجعة البيئية وكذا في اجتماع اللجنة المحفزة التابعة لها، وذلك خلال الفترة من ٢٢ إلى ٢٥ يناير ٢٠٢٤، بمدينة روفانيمي بفنلندا، وقد شارك ممثلي الجهاز في الاجتماع بعرض تقديمي بعنوان «المعرفة التقليدية للتعامل مع البيئة في التجمعات الريفية بجمهورية مصر العربية».

ومن أهم النقاط التي تناولها الاجتماع السنوي ال٢٢ ما يلي:

- استغلال القطب الشمالي والمدفوع بالمصالح الاقتصادية، الذي بات يشكل تهديدًا مباشرًا للسلامة البيئية للأوطان ويعرض جوهر الممارسات التقليدية واستدامة المجتمعات للخطر .

- عرض وسائل جديدة متاحة لحل المشكلات الخاصة بالتغير في المناخ، ومنها الطاقة الشمسية وطاقة الرياح التي انخفضت أسعارها تحت أسعار الطاقة الأحفورية للوقود، ولهذا السبب أصبح هناك طفرة كبيرة في المحفظة البيضاء لبناء الطاقة الشمسية.

وتناول اجتماع اللجنة المحفزة عدة موضوعات من أهمها:

- اعتماد الجهاز الأعلى للرقابة للماليف كنائب لمجموعة العمل.

- تحديث الوثيقة الخاصة بالأدوار والمسؤوليات في المجموعة لتشمل وجود منصب نائب رئيس مجموعة العمل.

- بدء المشاورات بشأن حضور مؤتمر الأطراف COP ٢٩ في أذربيجان.

- وكذا مؤتمر الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي السادس عشر المقرر عقده في كولومبيا.

وقد شارك الجهاز في تدريب تم عقده كحدث جانبي أثناء فعاليات اجتماع مجموعة العمل، وذلك يومي ٢٣-٢٤ يناير ٢٠٢٤، حول موضوع «التدريب على كيفية طلب دعم الجهات المانحة لمراجعة تغير المناخ»، وقام بتنظيمه مجموعة العمل بالتعاون مع هيئة تعاون الإنتوساي مع الجهات المانحة.

٢٠
اجتماع الاطلاق الافتراضي لشبكة مسئولي الاتصال للانتوساى

شارك الجهاز في اجتماع الاطلاق الافتراضي لشبكة مسئولي الاتصال للإنتوساي (NICO) الذي عُقد في ٢٢ فبراير ٢٠٢٤، حيث جاءت عضوية الجهاز في الشبكة نظرًا لتوليه منصب النائب الأول لرئيس الإنتوساي، وقد تضمن الاجتماع عرضًا لمسودة نقاط العمل بالشبكة. كما شارك الجهاز في اجتماع افتراضي آخر في ٢٦ مارس ٢٠٢٤ لذات الشبكة تم اعتباره الاجتماع الأول لها ودار حول توضيح وتنسيق الأخبار، وتضمن الإعداد لدليل إرشادي وتوضيح منصات الاتصال والقنوات والأشكال الإخبارية، وخلق أوجه التضافر وتحقيقها وكذا ضمان اتساق المعلومات وأثرها.

٢١
اجتماع حول مسوده عرض استخدام عمل خبير خارجي

شارك الجهاز في لقاء افتراضي بدعوة من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD. «مسودة عرض استخدام عمل خبير خارجي» يوم ٢٧ فبراير ٢٠٢٤، حيث تقدم المسودة استخدام عمل خبير خارجي في إطار أخلاقي لتوجيه المحاسبين المهنيين في تقييم ما إذا كان الخبير الخارجي يتمتع بالكفاءة والقدرات والموضوعية اللازمين من أجل استخدام عمله، وتتمثل أهم أهداف المسودة في الاعتبارات الأخلاقية المتعلقة باستخدام خبير خارجي في مهام المراجعة والضمان، وكذا بمشاركة خبير في إعداد وعرض المعلومات المالية وغير المالية أو في تقديم خدمات أخرى.

٢٢
اجتماع حول مسودة العرض للاستدامة

شارك الجهاز في اجتماع حول «مسودة العرض للاستدامة» يوم ٢٩ فبراير ٢٠٢٤، وقد تناول الاجتماع أهم المقترحات المقدمة للمعايير الأخلاقية الدولية لضمان الاستدامة الآتي:

- الخصائص الرئيسية لمعايير الاستقلال الدولية (IESSA) المقترحة وهي؛ أن تكون قابلة للفهم والتطبيق من قبل جميع ممارسي الاستدامة بما في ذلك أولئك الذين ليسوا محاسبين محترفين، وأن يتم إعدادها كمعيار معادل لمعايير المراجعة.
- إعداد معلومات الاستدامة وفقًا لإطار الأغراض العامة والإفصاح عنها بنفس المعايير العالمية للسلوك الأخلاقي والاستقلالية التي تنطبق على عمليات مراجعة البيانات المالية.

٢٣
ندوة لمناقشة الفصل الاول من تقرير الراصد المالي لصندوق النقد الدولي عن سياسات المالية العامة في عالم يزداد احترارًا

شارك الجهاز في ندوة عبر الإنترنت يوم ٦

مارس ٢٠٢٤، بدعوة من مركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط، لمناقشة الفصل الأول من إصدار أكتوبر ٢٠٢٣ من تقرير الراصد المالي لصندوق النقد الدولي عن سياسات المالية العامة في عالم يزداد احترارًا، وقد تناولت الندوة موضوع ضرورة تسعير الكربون حيث أنه من أكثر الأدوات فعالية في تخفيف آثار تغير المناخ، كما تناولت موضوع دور الحكومات الإيجابي في تشجيع عملية الانتقال للتحول الأخضر عن طريق الاستثمارات في التكنولوجيات منخفضة الكربون للقطاعات المستهلكة للطاقة بكثافة.

٢٤

الاجتماع حول ماسح المناخ Climate Scanner

شارك الجهاز في الاجتماع المشترك بين الأمم المتحدة - إدارة الشئون الاقتصادية والاجتماعية (UNDESA) والجهاز الأعلى للرقابة بالبرازيل حول ماسح المناخ الذي تم عقده يومي ٢٥- ٢٦ مارس ٢٠٢٤ بمقر الأمم المتحدة في نيويورك، وقد هدف الاجتماع إلى مناقشة سبل تعزيز مساهمة وتأثير الأجهزة العليا للرقابة في تحسين كل من حوكمة وتمويل المناخ وسياساته العامة، وكذلك إلى إشراك الأجهزة العليا للرقابة وأصحاب المصلحة الآخرين في تنفيذ مبادرة ماسح المناخ Climate Scanner والتي ستساهم في معالجة أزمة المناخ على المستويين الوطني والدولي.

٢٥

اجتماع لجنة الإنتوساي للسياسات والشئون المالية والادارية (PFAC)

شارك الجهاز افتراضيا يوم ٤ إبريل ٢٠٢٤ في اجتماع على مستوى الموظفين والخاص بلجنة الإنتوساي للسياسات والشئون المالية والادارية (PFAC)، وهدف الاجتماع إلى إبقاء أعضاء اللجنة على اطلاع بالمستجدات الخاصة بأنشطتهم وإثارة أي قضايا أو شئون يجب أن تعالجها اللجنة، وتنسيق جهودهم، وجاءت عضوية الجهاز في تلك اللجنة نظرًا لتوليه منصب النائب الأول لرئيس الإنتوساي.

٢٦

اجتماع كبار المسؤولين لقمة الأجهزة العليا للرقابة لمجموعة الـ٢٠ (SAI٢٠)

شارك الجهاز كمراقب ضيف في اجتماع كبار المسؤولين لقمة الأجهزة العليا للرقابة لمجموعة الـ٢٠ (SAI٢٠) لعام ٢٠٢٤، والذي عقد خلال يومي ١٦-١٧ إبريل ٢٠٢٤ في برازيليا؛ عاصمة البرازيل، وقد تمحور الاجتماع حول موضوعي «التمويل المتعلق بالمناخ» وكذا «التخفيف من حدة الجوع والفقر».

٢٧

الندوة السادسة والعشرين التي نظمتها الأمانة العامة للإنتوساي بالتعاون مع الأمم المتحدة

شارك الجهاز في الندوة السادسة والعشرين التي نظمتها الأمانة العامة للإنتوساي بالتعاون مع الأمم المتحدة خلال الفترة من ١٦ إلى ١٨ إبريل ٢٠٢٤، والتي تم عقدها في مركز فيينا الدولي في فيينا بالنمسا، وكانت الندوة تحت عنوان تنفيذ الهدف (١٣) من أهداف التنمية المستدامة بشأن العمل المناخي.

وقد شملت الندوة الموضوعات الفرعية التالية:

١. ممارسات الأجهزة العليا للرقابة في مراجعة أثر تغير المناخ.

٢. الظروف المواتية لمراجعة العمل المناخي.

٣. تعزيز العمل المناخي - آثار عمليات المراجعة المتعلقة بتغير المناخ.

وقد شارك الجهاز بالموضوع الفرعي الثاني بعنوان «الظروف المواتية لمراجعة العمل المناخي».

٢٨

زيارة الجهاز المركزى للمحاسبات لمكتب المراجعة الوطني بالصين

قام سيادة المستشار/ هشام بدوي؛ رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات ويرافقه سيادة المستشار/ محمد الفيصل يوسف؛ نائب رئيس الجهاز، بزيارة لمكتب المراجعة الوطني بالصين، خلال الفترة من ٢٢ إلى ٢٦ إبريل ٢٠٢٤، حيث استقبلهما السيد/ Hou Kai؛ المراجع العام رئيس مكتب المراجعة الوطني بالصين، وذلك في إطار توطيد العلاقات الثنائية مع الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء في منظمة الإنتوساي، وقد تناول الاجتماع مناقشة المسائل ذات الاهتمام المشترك في العديد من مجالات العمل الرقابي، وأعرب الطرفان خلال المحادثات عن سعيهما المشترك لتعزيز سبل التعاون فيما بينهما وتعزيز أجندة عمل الإنتوساي خلال دورتها الراهنة والمقبلة.

٢٩

الاجتماع الخامس لمجموعة عمل الإنتوساي المعنية بأهداف التنمية المستدامة

شارك الجهاز في الاجتماع الخامس لمجموعة عمل الإنتوساي المعنية بأهداف التنمية المستدامة والمؤشرات الرئيسية للتنمية المستدامة WGSDG KSDI الذي تم عقده خلال الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ إبريل ٢٠٢٤ في الرياض بالمملكة العربية السعودية، وتم استضافته من قبل الديوان العام للمحاسبة، وقد تم خلاله مناقشة الموضوعات التالية:

- عروض أعضاء مجموعة العمل حول التجربة الوطنية في مراجعة أهداف التنمية المستدامة والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات.
- عرض التطورات والبحوث حول موضوع أهداف التنمية المستدامة.

زيارة الجهاز المركزى للمحاسبات لمكتب المراجعة الوطني بالصين

مؤتمر القمة لمجموعة الاجهزة العليا للرقابة العشرين (SAI٢٠)

- معلومات عن المشاريع الفرعية لمجموعة العمل والخاصة بما يلي:

أ- إرشادات بشأن المراجعة البيئية والاجتماعية والحوكمة.

ب- إرشادات بشأن مراجعة مدى موثوقية تنبؤات الاقتصاد الكلي.

- معلومات عن دليل ٥٢٠٢ «التنمية المستدامة: دور الأجهزة العليا للرقابة» تحديث.

- الموافقة على خطة عمل مجموعة العمل للفترة ٢٠٢٤-٢٠٢٥.

٣٠

مؤتمر القمة لمجموعة الاجهزة العليا للرقابة العشرين (SAI٢٠)

شارك معالي المستشار/ هشام بدوي، رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات والنائب الأول للإنتوساي، بمؤتمر القمة لمجموعة الأجهزة العليا للرقابة العشرين (SAI٢٠) في مدينة بيليم، البرازيل خلال الفترة من ١٧ - ١٨ يونيو ٢٠٢٤.

وقد ساهم سيادته فى الجلسات النقاشية الخاصة بكل من:

- موضوع «استراتيجيات تحول الطاقة وتمويل المناخ».

- موضوع «أوجه التعاون بين الأجهزة العليا للرقابة لمجموعة العشرين والإنتوساي» بصفة سيادته الرئيس القادم للإنتوساي.

- كما عقد معالي المستشار/ رئيس الجهاز اجتماعات ثنائية على هامش القمة المشار إليها مع كل من:

- السيدة الدكتورة/ Isma Yatun رئيس الجهاز الأعلى للرقابة بإندونيسيا حول تعزيز التعاون الثنائي واكتساب خبرة الجهاز المركزي للمحاسبات فى تنظيم «الإنتوساي».

- الجهاز الأعلى للرقابة للبرازيل لمناقشة الأمور المتعلقة باللجنة الإشرافية للإنتوساي للقضايا الناشئة SCEI، ولجنة الإنتوساي CAST، وقضايا الإنتوساي.

الرقابة
الشاملة

الرؤية والهدف

الجهاز المركزي للمحاسبات المصري هيئة مستقلة، ذات شخصية اعتبارية عامة تتبع رئيس جمهورية مصر العربية، وتهدف أساسا إلى تحقيق الرقابة الفعالة على أموال الدولة وأموال الأشخاص العامة الأخرى وغيرهم من الأشخاص المنصوص عليهم في القانون، كما تعاون مجلس الشعب في القيام بمهامه في هذه الرقابة.

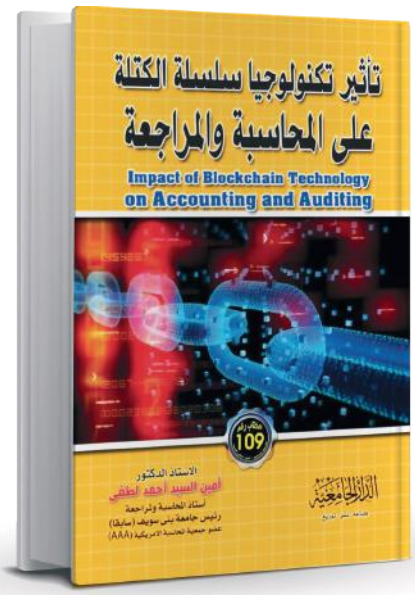

كتاب جديد

تأثير تكنولوجيا سلسلة الكتلة على المحاسبة والمراجعة

أ. د. أمين السيد أحمد لطفى، استاذ المحاسبة والمراجعة،
رئيس جامعة بني سويف (سابقاً)، عضو جمعية المحاسبة الأمريكية (AAA).

يهدف ذلك الكتاب إلى فحص تأثيرات تكنولوجيا سلسلة الكتلة Blockchain Technology على المحاسبة والمراجعة. وتتعاظم أهمية تلك التقنية نتيجة لان البيانات الرقمية أصبحت تشكل عصب الحياة في منظومة الأعمال، ومن أكبر التحديات هو تتبع تلك البيانات وتنظيمها وربطها بنظام قواعد بيانات تتسم بالمتانة والمرونة في العمل فيما بين المستخدمين. وهنا يأتي دور تقنية سلسلة الكتلة في ربط وتسجيل سلسلة التحركات بين المرسل والمستلم لتلك البيانات بشكل سهل يمكن تتبعه، ومن ثم يمكن التعرف على تدفق المعلومات التفصيلية بين الأطراف ذات الصلة، ويعتبر القطاع المالي هو أبرز المستفيدين من تقنية سلسلة الكتلة على مستوى العالم، وتعتبر العملات المشفرة التطبيق الأول لتلك التقنية، حيث تعتمد بشكل أساسي على التعاملات المالية ونقل الملكية بين الأفراد والمؤسسات، ولا تتطلب وجود طرف ثالث أو وسيط يضمن إتمام العملية بين الطرفين الأساسيين. وتعرف تقنية سلسلة الكتلة على أنها قاعدة بيانات موزعة سحابية ضخمة يستطيع الأشخاص من خلالها إنجاز المعاملات أو نقل الأموال عن طريق شبكة من الحواسيب اللامركزية المنتشرة حول العالم، وتشبه تقنية سلسلة الكتلة بدفتر الأستاذ العام في علم المحاسبة، لأنها تعمل كقاعدة بيانات عامة تخزن فيها المعلومات الرقمية لمعاملات التبادل بين المرسل والمستقبل. ان تقنية سلسلة الكتلة عبارة عن سجل إلكتروني يسجل المعاملات والصفقات، وتتميز تلك التكنولوجيا بقدرتها على إدارة عدد غير نهائي من البيانات، حيث كل معاملة تسمى كتلة، وكل منها يحتوى على بعض المعلومات التي تشير إلى الكتلة السابقة، وعندما يتم دخول البيانات وتسجيلها لا يتم الاحتياج إلى وجود طرف ثالث، كما أنها تؤدي دوراً كبير في حماية خصوصية العمليات وبيانات المستخدمين التي سيتم توزيعها على عقد داخل الشبكة، إذ يتم تشفير كل كتلة برقم تشفير خاص، وتعتبر هذه التقنية واحدة من أسرع الوسائل التي تعالج أداء البيانات وتخزنها، ويمكن أن تجري هذه التقنية أي نوع من التحويلات من تحويل الأموال إلى معلومات نقل البضائع والملكيات. يهتم هذا الكتاب بتطبيق تكنولوجيا سلسلة الكتلة في المحاسبة والمراجعة، وقد تميز الكتاب بالتحليل المقارن لتطبيق تكنولوجيا سلسلة الكتلة في المحاسبة والمراجعة في دول متعددة ذات بيئات مختلفة، فقد تم دراسة تأثير تلك التكنولوجيا على مهنة المحاسبة في استراليا، (Bakshi, ٢٠٢١) كما كشفت دراسة

Grondahi's (٢٠٢٠) في سياق فنلندا على أنه على الرغم من أن المراجعين على ثقة مع تقنية سلسلة الكتلة إلا أنه ليس هناك على دراية كافية بالفوائد الدقيقة لتلك التكنولوجيا. كما سلطت دراسة Nathalie وآخرين (٢٠١٦) الضوء على أن تقنية سلسلة الكتلة لها القدرة على تعطيل المراجعة، وقد فشلت في جذب انتباه العديد من شركات المراجعة في أوروبا. كما أوضحت دراسة تأثيرات سلسلة الكتلة والذكاء الاصطناعي بين المهنيين في المحاسبة والمراجعة في ألمانيا، كما أوضحت دراسة Cheng and Hung (٢٠١٩) أن الشركات الصينية متخلفة في مجال سلسلة الكتلة، حيث لم يتم استكشاف التطبيق المحتمل لتلك التكنولوجيا في مجال المراجعة على نحو كاف. كما استهدفت دراسة (Gauthier and Breneder–(٢٠٢٠ فى سويسرا كيف تتوافق معايير المراجعة الحالية مع الاستخدام الناشئ لتكنولوجيا سلسلة الكتلة. وهذا الكتاب يصلح كأرضية علمية وعملية يمكن أن يبنى عليها الابحاث الدراسية للباحثين، والأدبيات الحديثة في مجال تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة من جهة ومن جهة أخرى، يمكن للممارسين والمهنيين في مجال المحاسبة والمراجعة التعرف على آثار تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي وسلسلة الكتلة على وضع المهنة في المزاولة العامة.

وقد فضل المؤلف الاعتماد على استعراض الأدبيات Literature Review الحديثة في مجال فحص تأثيرات تقنية لسلسة الكتلة على المحاسبة والمراجعة، من خلال نقل المعارف والخبرات والمهارات التي انطوت عليها تلك الأدبيات، مع التأكيد على التحليل المقارن تطبيقات تلك التكنولوجيا في البلدان المتقدمة والنامية على حد السواء، ومن خلال عرض الأبحاث والدراسات التي قدمها الباحثون أو العلماء سواء اتسمت بأنها أبحاث نوعية أو تطبيقية على نحو مباشر، حتى تتعاظم القيمة المضافة المستهدفة إلى الباحثين والدارسين والممارسين في مصر.

وتحقيقاً لأهداف ذلك الكتاب تم تقسيمه الى الأقسام التالية:

القسم الأول:

تأثير الذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا ت الثورة الصناعية على المحاسبة والمراجعة.

القسم الثاني:

تأثير تكنولوجيا سلسلة الكتلة على المحاسبة والتقرير المالي.

القسم الثالث:

تأثير تكنولوجيا سلسلة الكتلة على المراجعة.

القسم الرابع:

تأثير تقنية سلسلة الكتلة على مراجعة القوائم المالية.

القسم الخامس:

تأثير تقنيات سلسلة الكتلة على مخاطر المراجعة.

القسم السادس:

تأثير سلسلة الكتلة على مهنة المحاسبة والمراجعة.

وقد روعي أن يكون ذلك الكتاب متميزًا وفريدًا من ناحية الوضوح والدقة وقد روعي أن يكون ذلك الكتاب متميزًا وفريدًا من ناحية الوضوح والدقة والبُعد عن الشكلية والتعقيد، ويعتمد على تزويد القارئ أيًا كان دارسًا أو مزاولاً بمرجع علمي وعملي شامل تأثير تقينه سلسلة الكتلة على المحاسبة والمراجعة. ويأمل المؤلف أن يكون ذلك الكتاب قد حقق الأهداف التي سعى من اجلها بطريقة مستحدثة يجد فيها القارئ إضافة حقيقية إلى المكتبة العربية.

ابحاث ومقالات

بحث بعنوان

«تحديات تطبيق المراجعة عن بعد من جانب الأجهزة العليا للرقابة في ظل الكوارث والأزمات»

المحاسب الدكتور/ هشام زغلول ابراهيم علي، رئيس قطاع بالإدارة المركزية لمتابعة تنفيذ الخطة وتقويم الأداء لقطاعات الخدمات العامة

مقدمة:

يمكن أن تضرب الكوارث أي جزء من بلدان العالم وفي أي وقت، وقد تكون هذه الكوارث ناتجة عن أسباب طبيعية مثل: الزلازل أو أمواج التسونامي والفيضانات أو الثورات البركانية أو ناتجة عن أسباب من صنع الإنسان مثل: البناء على أراضي معرضة لخطر الفيضان واعتماد معايير للبناء لا تناسب المناطق الزلزالية أو الحوادث النووية، أو قد تنتج عن مزيج من الاثنين مثل: الأوبئة، و يعد أصدق مثال «كوفيد -١٩»، وعلى إثر هذه الكوارث قد تتخذ حكومات تلك البلدان حزمة من التدابير والإجراءات الاحترازية كان دعائمها للحد من انتشار الفيروس التاجي ومنع العدوى، التباعد الاجتماعي، وإغلاق بعض الأعمال والقيود المفروضة على السفر غير الضروري، والنُصح بالعمل من المنازل، ولكن الأمر ليس جيداً عندما يتعلق بتلقي الخدمة من مورديها، وما قد يتطلبه من تفاعل في الموقع بشكل حال دون استمرار ممارسة بعض الأنشطة وتقديم بعض الخدمات «عامة»، وينطبق هذا بشكل خاص على خدمات المراجعة والاستشارات - على سبيل المثال لا الحصر- والتي يتم إجراؤها تقليدياً عادةً من خلال التواجد الحضوري والزيارات الميدانية.

وفي ذلك الشأن أكد البعض:

(Abu Saleem, ٢٠٢١)، (Castka, et al., ٢٠٢٠)، IFAC, ٢٠٢٠ ،(كفوس، ٢٠٢٠)، Supreme Audit Institution of Mexico, ٢٠٢٠).

على حقيقة مفادها: يواجه المراجعون - بسبب التباعد الاجتماعي والقيود المفروضة على التنقل والسفر- صعوبات في جمع الأدلة المناسبة التي قد تزيد من احتمال إبداء آراء خاطئة بشأن القضايا والأمور موضوع المراجعة، ومع تواصل عمل الموظفين عن بعد، وضمان استمرارية العمل بات لزاماً علي القائمين على أمر هذه الأنشطة والخدمات «عامة» وخدمات المراجعة «خاصة» إعادة تصميم نهج العمل الخاص بهم لإتمام العمل الميداني عن بعد، على أن تُغير الطريقة التي يتم بها إجراء عملية المراجعة، إذ يتطلب الوصول المادي المقيد إلى مواقع الجهات الخاضعة للرقابة من المراجعين تصميم وتطوير وتنفيذ إجراءات مراجعة بديلة لجمع أدلة مراجعة كافية ومناسبة من خلال الوصول عن بعد والاعتماد بشكل أكبر على التكنولوجيا، وأن مثل هذه الظروف تستوجب ضرورة القيام بتعديل خطة المراجعة، وبذل المراجعين العناية اللازمة والحذر المهني في تقييم الاستمرارية والأحداث اللاحقة، مع ضمان الحفاظ على التزامهم بجودة المراجعة والالتزام بالمعايير المهنية، فضلاً عن إمكانية استيعاب المراجعة عن بعد وتشجيع اعتماد تقنيات أكثر تقدماً مثل: الذكاء الاصطناعي.

١ مشكلة وهدف البحث:

تتنوع وتتسع القضايا الناشئة عن تداعيات الكوارث والأزمات بشأن عملية الفحص والمراجعة لأعمال الجهات الخاضعة لرقابة الأجهزة العليا للرقابة، وبقدر تنوع واتساع القضايا الناشئة تتركز وتضيق البدائل المتاحة للتصدى لها، وتصبح المفاضلة بين هذه البدائل المحدودة، واختيار أنسب التوقيتات الزمنية لوضعها موضع التنفيذ هما أكبر تحديين في سلسلة تحديات الكوارث، فقد تؤثر تلك الكوارث والأزمات على عملية الفحص والمراجعة بمستويات غير مسبوقة وتسبب في اضطرابات كبيرة في العمل الرقابي. وتتطلب هذه الأوقات الكارثية الاستثنائية تدابير تدقيق استثنائية في محاولة للخروج من هذا المأزق، بشكل باتت «المراجعة عن بعد» هو البديل الأوحد للعمل الرقابي الميداني بالجهات الخاضعة لرقابة الأجهزة العليا للرقابة، الإ أن مراجعي الأجهزة العليا للرقابة قد تواجهون بعض العقبات والمشكلات «تحديات» التي تحول التي دون التطبيق الجيد للتدقيق عن بعد، وبناءً عليه، يهدف البحث بصفة رئيسة إلى الإجابة على التساؤل الرئيس التالي:

ما هي مجموعة التحديات التي تواجه الأجهزة العليا للرقابة عند تطبيق المراجعة عن بعد في ظل الكوارث والأزمات؟

٢ مفاهيم ذات الصلة بموضع البحث:

الكارثة:

عرفت الإستراتيجية الدولية للحد من الكوارث التابعة للأمم المتحدة

United Nations International Strategic for Disaster Reduction (USDR)

الكوارث بأنها «الإخلال الخطير بسير المجموعة أو مجتمع ما والذي يترتب عليه خسائر وآثار بشرية أو مادية أو اقتصادية أو بيئية واسعة النطاق، والتي تتجاوز قدرة المجموعة أو المجتمع المتضرر على التعامل مع استخدام موارده الخاصة». كثيرا ما تُوصف الكوارث على

أنها نتيجة لمزيج من التعرض لخطر وظروف الضعف الموجودة، وعدم كفاية القدرة أو التدابير لتقليل أو التعامل مع العواقب السلبية المحتملة. وقد تشمل آثار الكارثة خسائر في الأرواح أو إصابات أو المرض وكذا الآثار السلبية الأخرى على رفاهية الإنسان الجسدية والعقلية والاجتماعية، فضلاً عن الأضرار التي تلحق بالممتلكات، وتدمير الأصول، وفقدان الخدمات، والاضطراب الاجتماعي والاقتصادي والتدهور البيئي.

(United Nations Office for Disaster Risk Reduction "UNDRR", ٢٠٠٩).

الأزمة:

انتهت دراسة (AL-Dahash, et al., ٢٠١٦) في توصيف الأزمة إلى أنها هي حالة غير طبيعية يواجهها فرد أو جماعة أو منظمة ولا يمكن التعامل معها باستخدام الإجراءات الروتينية العادية فهي تشكل خطرًا كبيرًا على الأعمال، نظراً لعدم توقعها وعدم القدرة على التحكم فيها فقد تؤدي إلى تعطيل و/ أو إعاقة العمليات العادية. وتعد كل حالة أزمة فريدة من نوعها تتطلب استجابة بشكل مختلف، وقد يكون الوضع نفسه أزمة في وقت ما وليس كذلك في وقت آخر، وغالبًا ما يكون للأزمات أصول سابقة، ويساعد تشخيص مصدرها الأصلي في فهم الأزمة وإدارتها.

ويمكن التمييز بين الكارثة والأزمة فيما يلي: (محي، ٢٠٢١)

- يعد عنصر المفاجأة متصاعد عند وجود الأزمة، ويكون كاملاً في ظل الكارثة.
- توافر القدرة على التدخل في ودرء آثاره الأزمة، بينما يكون التدخل في الكارثة لتخفيف الآثار الناجمة عنها.
- قد تتطور الأزمة عندما لا نعترف بوجودها ولا نتعامل معها بالشكل السليم، وستتحول في هذه الحالة إلى كارثة، بينما الكارثة فهي تولد الأزمات.
- تعد الكارثة أكبر خطراً من الأزمة وتعتبر أوسع نطاقاً.

المراجعة الإلكترونية:

يقصد بالمراجعة الإلكترونية عملية تطبيق نوع من الأنظمة باستخدام تكنولوجيا المعلومات لمساعدة المراجع في أداء دوره عبر مراحل المراجعة المختلفة من: تخطيط، ورقابة، وتوثيق أعمال المراجعة. وتعتمد المراجعة الإلكترونية على ثلاثة مداخل: أبسطها المراجعة حول الحاسب والتي تركز على مراجعة المدخلات والمخرجات فقط دون النظر إلي ما يجري داخل الحاسب من عمليات تشغيل البيانات، ويأتي دور المدخل الثاني وهو: المراجعة خلال الحاسب حيث تشتمل إجراءات المراجعة- بجانب ما سبق - على التحقق من صحة إدخال وتشغيل البيانات وصحة المخرجات لدى الجهة الخاضعة للرقابة، وأخيراً المراجعة باستخدام الحاسب وهو المدخل الأكثر عمقاً وتركيزاً وفيه يستخدم المراجع بعض البرامج المساعدة والتي يحتاج بعضها إلي مهارة وخبرة من جانب المراجع في مجال الحاسب. (حمدونه، حمدان، ٢٠٠٨).

المراجعة عن بعد:

تعد المراجعة عن بعد شكل من أشكال المراجعة، فلم يعد من الضروري مطلقاً الحضور المادي «أو التواجد الشخصي» للمراجع حيث يتم استخدام مجموعة واسعة من الخيارات التقنية، مثل الهاتف أو كاميرا الويب..... والصور ومقاطع الفيديو، والتي تسمح بإجراء عمليات

المراجعة بسرعة وبسهولة من مواقع متعددة لمسافات طويلة وفي أي مكان بخلاف موقع الجهة الخاضعة للرقابة.

(The Gold Standard Foundation, ٢٠٢١) & (Barretto, et al., ٢٠٢٢).

ويُعنَى بالمراجعة عن بعد «طريقة مسموح بها فقط في ظل ظروف معينة لإجراء مراجعة لم يعد فقط في الموقع مع التواجد المادي للأشخاص المعنيين، ولكن بشكل افتراضي بمساعدة تقنيات المعلومات والاتصالات المناسبة

(Sustainable Resources Verification Scheme Gmbh, ٢٠٢٠).

فهي تشير إلى استخدام المعلومات وتكنولوجيا الاتصال لجمع المعلومات وعقد مقابلة مع الجهة الخاضعة للرقابة... وما إلى ذلك، متى كانت أساليب التعامل «وجهاً لوجه» غير ممكنة أو مرغوبة.

(ISO ٢٠١٨ ,١٩٠١١) & (ISO& IAF ٢٠٢٠)
(Rainforest Alliance, Guidelines for conducting remote Audit, ٢٠٢٠).

ويري الباحث، أن وجه الشبه بين المراجعة الإلكترونية والمراجعة عن بعد هو استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية المراجعة

.

٣ تحديات المراجعة عن بعد:

تُؤَدَى بعض إجراءات المراجعة بشكل أفضل متى تمت شخصياً أو في الموقع، وقد يعتري طريق تطبيق المراجعة عن بعد من جانب مكاتب المراجعة - بصفة عامة- والأجهزة العليا للرقابة «بصفة خاصة»- متى دعت لذلك أية ظروف كارثية استثنائية - بعض العقبات والمشكلات والتي قد تمثل تحدياً حيث يواجه مراجعو الأجهزة العليا للرقابة بعض التحديات التي قد تؤثر على أداء عملية المراجعة عن بعد بشكل جيد، من أهمها:

١/٣ - تعذر القيام ببعض إجراءات المراجعة عن بعد مثل: حضور عملية جرد المخزون حيث يتطلب تواجد فريق المراجعة في مواقع مستودعات الجهة الخاضعة لرقابة الأجهزة العليا للرقابة، خاصة وأن هذه الإجراءات تتم بشكل أفضل إذا ما نُفِذَتْ بشكل «حضوري» في الموقع.

ويري الباحث، أنه من الوهلة الأولى ربما تبدو عملية فحص مخزون الجهة الخاضعة للرقابة المشكلة الأكثر تحدياً لمراجعي الأجهزة العليا للرقابة في ظل أية ظروف كارثية استثنائية.... فعادةً ما ينظر المراجعون في المخزون في نهاية فترة المالية، ويتطلب ذلك الانتقال إلى مواقع تواجد المخزون، ملاحظة عمليات العد، اختبار أنظمة الرقابة أو اختبار إجراءات التحقق، واختبار مدى اكتمال ودقة سجلات العد «قوائم الجرد»، ولكن قد يحول تطبيق قواعد التباعد الاجتماعي دون ذلك نظراً لتعذر تنقل وسفر المراجعين، بل قد لا يكون موظفو الجهات الخاضعة للرقابة أنفسهم موجودين فعلياً لأداء عملية الجرد ذاتها (Houghton, ٢٠٢٣).

وفي ذلك الشأن، يمكن للمراجع الاستعانة بقدرات الفيديو، حيث يتواجد في مواقع مستودعات المخزون محطات كاميرات لأسباب أمنية يمكن استخدامها في الواقع لتوفير تغذية فيديو لعملية العد أو لمراقبة الحركة داخل المستودع، وقد يحدث العكس حيث تكون هذه التقنيات غير قادرة على إنجاز كل شيء بشكل يحول دون استفادة بعض المراجعين من التكنولوجيا.

وفي المقابل، فقد أكد معيار المراجعة

المصري رقم (٥٠١) «أدلة المراجعة – اعتبارات إضافية لبنود معينة» فقرات (٥، ٦، ٧، ٨) بشأن حضور جرد المخزون على ما يلي:

- حاجة المراجع إلى الحصول على أدلة مراجعة كافية ومقنعة تتعلق بوجود وصلاحية المخزون عن طرق حضور عملية الجرد الفعلي ما لم يكن ذلك غير عملي.

- وفي حاله عدم تمكن المراجع من حضور جرد المخزون في الموعد المخطط نظراً لظروف غير متوقعة مثل: الكوارث الطبيعية.. فعلى المرجع أن يقوم بالجرد أو بملاحظة الجرد الفعلي في تاريخ بديل، وعند الضرورة يقوم المراجع بتنفيذ إجراءات مراجعة خاصة بالتعاملات التي تقع بين الفترتين.

- عندما يكون حضور الجرد غير عملي، نظراً لعوامل مثل: طبيعة وموقع المخزون (كما في جائحة كورونا... حيث يحول تطبيق قواعد التباعد الاجتماعي دون التواجد في موقع المخزون) فعلى المراجع أن ينظر في حالة ما إذا كان هناك إجراءات بديلة تزوده بأدلة مراجعة كافية وملائمة فيما يتعلق بوجود وحالة المخزون ليصل إلى قناعة بعدم الحاجة إلى الإشارة في تقريره إلى وجود قيد على نطاق المراجعة ناتج عن عدم حضور الجرد.

- عند القيام بإجراءات بديلة لحضور جرد المخزون على المراجع أن يدرس:

مخاطر التحريف الهام والمؤثر المرتبط بالمخزون، طبيعة نظام الرقابة الداخلية الخاص بالمخزون، ما إذا كان من المتوقع وجود إجراءات كافية وصدور تعليمات جرد بملائمة خاصة بجرد المخزون، بتوقيت الجرد، مواقع الجرد، ومدى الحاجة لوجود خبير.

(الهيئة العامة لسوق المال، معيار المراجعة المصري رقم «٥٠١»، ٢٠٠٨،ص٥-٦).

٢/٣- مقاومة بعض مراجعي الأجهزة العليا للرقابة لعملية التغيير والتحول من المراجعة القائمة على تواجد فريق المراجعة «حضوري» إلى المراجعة عن بعد. حيث يعد أحد «عقبات» وتحديات التحول من نظام قائم إلى نظام آخر جديد هي مقاومة التغيير كونها عامل مؤثر على الموظفين «عامة» بشكل يجعلهم عوامل فشل لا بناء نتيجة خوفهم مما هو جديد. وفي هذا الشأن قد تواجه عملية تنفيذ المراجعة عن بعد- كبديل للشكل التقليدي للمراجعة القائم على التواجد الحضوري لمراجعي الأجهزة العليا للرقابة بمقار الجهات الخاضعة للرقابة - بمقاومة من جانب بعض مراجعي الأجهزة، وذلك لعدة أسباب منها: الخوف من المجهول والاستعداد لمقاومة عملية تنفيذ المراجعة عن بعد بغض النظر عما ينتج عنها من آثار، حيث بمقتضاها ينتقل من المألوف إلى غير المألوف، أو الشعور بفقد بعض المكتسبات مثل: منصب ما أو عائد ما نتيجة حدوث التغيير، أو للاختلافات الفكرية في المعتقدات والفلسفات المتبناة خاصة إذا ما كانت التغييرات المقترحة تنتهك قيمهم الراسخة.

ويعتقد الباحث أن السبب الأول قد يرجع في المقام الأول إلى البعد النفسي حيث أن البعض قد اعتاد العمل بالشكل التقليدي للمراجعة القائم على تواجده بمقار الجهة الخاضعة للرقابة عبر حياتهم الوظيفية بشكل يجعلهم غير مؤهلين نفسياً للتعامل مع الوضع الجديد وما يفرضه من تخلي عن أنماط العمل المألوفة، بينما يُرْجِع السبب الثاني إلى البعد الاجتماعي، حيث أتاح الشكل التقليدي للمراجعة «القائم على التواجد الحضوري» لمنتسبي الأجهزة العليا للرقابة التواجد الدائم بالجهات الخاضعة للرقابة بشكل أكسبهم بعض المزايا: كالوضع الاجتماعي كعضو بالجهاز

الأعلى للرقابة، وتوافر بيئة عمل مناسبة قد لا تتوافر بنفس القدر داخل مقارات الجهاز الأعلى للرقابة، في حين يُرْجِع السبب الثالث إلى البعد الفني «التقني» حيث أن بعض منتسبي الأجهزة العليا للرقابة قد تربت في مدرسة فكرية قائمة على الفحص المستندي الورقي الذي يسمح بوضوح دليل المصادقة، فضلاً عن أن إتاحة وإمكانية الوصول إليه عادةً لا تمثل قيد أثناء عملية المراجعة في مقابل ما يرتبه تطبيق المراجعة عن بعد من تعامل مع تقنيات المعلومات والاتصالات - والتي قد يفتقد إليها البعض- وما تفرضه من تحديات: صعوبة في إظهار المصادقة للمستند الإلكتروني والذي يحتاج إلي تقنيات رقابية متطورة لإظهاره، بالإضافة إلى أن مسار المراجعة المُتعلق بالبيانات ربما لا يكون متاح وقت المراجعة، كما أن الوصول إلى البيانات قد يكون أكثر صعوبة.

وتجدر الإشارة إلى أنه بقدر اعتبار تطبيق المراجعة عن بعد يمثل أمراً إيجابياً، إلا أنه لابد أن يُحْدِث نوع من التأثير النفسي، فالخطأ الشائع في إدارة التغيير يتمثل في التقليل من شأن التأثير الذي تتركه عملية التغيير(بصفة عامة) وتطبيق المراجعة عن بعد (بصفة خاصة) على العاملين، وعليه يرى الباحث، أنه تجنباً لمقاومة منتسبي الأجهزة العليا للرقابة تطبيق المراجعة عن بعد، فينبغي على القائمين على هذا الأمر بالأجهزة العليا للرقابة ألا يظنون أنه مجرد وضع عملية المراجعة عن بعد موضع التنفيذ سيبدأ مراجعو الأجهزة بالتنفيذ الفوري، وأن يدرك هؤلاء مدى الاضطراب الذي يصاحب التخلي عن أنماط العمل المألوفة وأن يتفهموا حقيقة أن مراجعي الأجهزة العليا للرقابة بحاجة إلى وقت للتكيف مع الوضع الجديد، فمن الطبيعي وجود من يواجه صعوبة في تفاهم الخسارة التي قد يسببها هذا التغيير.

وبناءً عليه، بات احتمال مواجهة الأجهزة العليا للرقابة عقبات وتحديات تطبيق المراجعة عن بعد أو البطء نحو تطبيق جزء منها من داخل الأجهزة ذاتها لا خارجها على النحو السابق إيضاحه.

٣/٣- تزايد أعباء المراجعة نتيجة مخاطر الاحتيال والإبلاغ المالي غير السليم.

استجابة لأزمة كوفيد ١٩ على سبيل المثال، اضطرت العديد من منظمات الأعمال إلى تغيير ممارسات وبروتوكولات العمل بسرعة لتمكين العمل عن بُعد، مما يمثل خطراً متزايداً للاحتيال إذا كان من الممكن تجاوز الضوابط والرقابة الداخلية نتيجة لذلك. كما تزداد المحفزات لارتكاب الاحتيال مع المنظمات والأفراد الذين يواجهون تحديات اقتصادية غير مسبوقة في الأوقات العصيبة، ويمكن للأفراد الذين يتعرضون لضغوط كبيرة متعلقة بالعمل أن يظهروا ويبرروا السلوكيات غير الشرعية واتخاذ القرارات غير الأخلاقية. وقد يقدمون عمداً صورة أقل وضوحاً للواقع الحالي من خلال القوائم المالية والتلاعب في الإفصاحات اللازمة، وهذا من شأنه يفرض عبئاً جديداً وتحدياً عند تطبيق المراجعة عن بعد.(Gould, Leka & ٢٠٢٠). وفي ذلك الشأن، ينبغي على مراجعي الأجهزة العليا للرقابة أن يكونوا أكثر انتباهاً - من أي وقت مضى- لمخاطر الاحتيال والتلاعب بالمحاسبة والإبلاغ في ظل الظروف الكارثية الاستثنائية على غرار أزمة كوفيد ١٩، خاصة في ظل مسئولياتهم الفعلية بموجب معايير المراجعة من جانب، ووجود فجوة توقعات بين ما يتوقعه مستخدمي تقارير الجهاز (وهم: أصحاب المصلحة كمجلس النواب والمسئولين عن الحوكمة بالجهات الخاضعة للرقابة وجمهور المواطنين) من أعضاء الجهاز بشأن الكشف عن الاحتيال والإبلاغ عنه. (Tysiac, ٢٠٢٠)

وفي ذلك الشأن أكدت معايير المراجعة المصرية على ما يلي:

- طبقاً لمعيار المراجعة المصري رقم (٢٤٠) «مسئولية المراقب بشأن الغش والتدليس عند مراجعة قوائم مالية»: يتحمل المراقب مسئولية الحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية ككل خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء بسبب الغش أو الخطأ وأثناء حصوله على التأكيد المناسب ينبغي عليه إتباع أسلوب الشك المهني طوال عملية المراجعة خاصة في ظل الظروف الكارثية الاستثنائية وما تفرضه من وعي أكبر بإمكانية الاحتيال أو الخطأ، إذ تعد الظروف الاستثنائية التي تفرضها الكوارث من أمثلة عوامل خطر الغش والتدليس (أي العوامل ذات الصلة بالتحريفات الناتجة أو الناشئة عن إعداد تقارير مالية مزيفة) حيث تعرض الاستقرار المالي وربحية الكثير من الجهات الخاضعة لرقابة الأجهزة العليا للرقابة للتهديد من الظروف الاقتصادية أو الصناعة وظروف التشغيل، وتعد شركات الطيران والسياحة بمثابة مثال صارخ على الجهات التي تعرض استقرارها المالي وربحيتها للتهديد نتيجة الظروف الاقتصادية وظروف التشغيل نتيجة تعليق حركة الطيران الدولي في جميع مطارات بلدان العالم.

- طبقاً لمعيار المراجعة المصري رقم (٣١٥) «تفهم المنشأة وبيئتها وتقييم مخاطر التحريف الهام» يكون الحفاظ على أسلوب الشك المهني هاماً لأنه قد يحدث تغييراً في الظروف، وعندما يقوم مراقب الحسابات بإجراء استفسارات وأداء إجراءات مراجعة أخري يقوم بممارسة الشك المهني وعليه ألا يرضى بأدلة مراجعة غير مقنعة بالقدر الكافي استناداً على اعتقاده بأن الإدارة وأولئك المسئولين عن الحوكمة أمناء ويتمتعون بالنزاهة. وفي ذلك الشأن أوضح ملحق رقم (٣) من ذات المعيار أمثلة لبعض الظروف والأحداث التي يمكن أن تشير إلى وجود مخاطر التحريف الهام والمؤثر منها: التشغيل في المناطق التي تكون غير مستقرة اقتصادياً، تعرض التشغيل لأسواق متقلبة، مشاكل السيولة بما في ذلك فقدان العملاء المهمين، والتغيرات في الصناعة التي تعمل فيها المنشاة، النقص في الأفراد من ذوي مهارات إصدار التقارير المحاسبية والمالية الصحيحة.... ويعتقد الباحث أن مثل هذه الظروف قد تفشت أثناء فترة الكوارث والأوبئة وتعرضت لها الكثير من الجهات الخاضعة لرقابة الأجهزة العليا للرقابة.

وعلى أثر ما ورد بمعيار المراجعة المصري رقم (٣٣٠) بات لزاماً على مراجعي الأجهزة العليا للرقابة ضرورة أن يحددوا ردود أفعالهم للتعامل مع مخاطر التحريف العامة والمؤثرة على مستوى القوام المالية في أية ظروف كارثية استثنائية مثل تلك الظروف التي فرضتها تداعيات جائحة فيروس كوفيد ١٩، ويمكن أن تشمل مثل هذه الردود:

- التركيز على فريق العمل بضرورة الحفاظ على الشكل المهني في جمع وتقييم أدلة المراجعة.
- تعيين عاملين أكثر خبرة أو موظفين من ذوي المهارات الخاصة أو استخدام خبراء.
- توفير المزيد من الإشراف أو تصميم وأداء إجراءات مراجعة إضافية من عدم التوقع في اختيار إجراءات المراجعة الإضافية والتي سيتم أداؤها، بما في ذلك اختبارات قياس مدى فعالية تشغيل أنظمة الرقابة وذلك عندما تكون ذات الصلة بالموضوع أو تكون مطلوبة.
- وعمل تغييرات عامة في طبيعة أو توقيت أو مدى إجراءات المراجعة كرد فعل عام مثل أداء إجراءات التحقق التي تمكن طبيعتها وتوقيتها من مواجهة مخاطر التحريف الهام والمؤثر التي تم تقديمها على مستوى التأكيد (أداء إجراءات تحقق معينة في نهاية الفترة وذلك بدلاً من عمل ذلك في تاريخ سابق).

(الهيئة العامة لسوق المال، معايير المراجعة المصرية، ٢٠٠٨).

٤/٣ - عدم جاهزية بعض الجهات الخاضعة لرقابة الأجهزة العليا للرقابة للخضوع للمراجعة عن بعد.

قد تفتقر بعض الجهات الخاضعة لرقابة الأجهزة العليا للرقابة لضوابط وتدابير تكنولوجيا المعلومات اللازمة للمراجعة عن بعد منها: (HO,٢٠٢٠).

- عدم كفاية البنية التحتية لإدارة المراجعة عن بعد من:

الأجهزة والشبكات والبرمجيات وقواعد البيانات.

- قصور الضوابط والتدابير اللازمة بشأن الأمن السيبراني: كالتوعية بالأمن السيبراني، إدارة هويات الدخول والصلاحيات، حماية الأنظمة وأجهزة معالجة المعلومات، وإدارة أمن الشبكات.

- قصور خطط مواجهة الكوارث والأزمات فيما يتعلق بفقدان البيانات.

- التأهيل غير الكافي لموظفيها للتعامل مع تقنيات المراجعة عن بعد.

٥/٣ تحديات أخرى:

قد تفرض المراجعة عن بعد بعض التحديات الأخرى ذات الصلة بتعامل المراجعين أنفسهم مع الجهات الخاضعة لرقابة الأجهزة العليا للرقابة منها: (HO,٢٠٢٠).

- صعوبة تواصل مراجعي الأجهزة العليا للرقابة مع حائزي المعلومات من الموظفين أو الإدارة أو مسئولي الحوكمة في الجهات الخاضعة للرقابة لتقديم استفسارات أو إيضاحات، قد يكون بسبب اجتماع مجدول بالفعل، أو أدائهم لمهام أخرى أثناء عملية المراجعة عن بعد مع إبقاء فريق المراجعة في انتظار طلباته للإيضاحات والتفسيرات.

- يُتيح الافتقار إلى التفاعل الشخصي بين مراجع الجهاز الأعلى للرقابة وموظفي الجهات الخاضعة للرقابة فرصاً للاحتيال وتقديم المستندات المزورة وإخفاء حالات عدم المطابقة المحتملة أثناء المراجعة الإلكترونية عن بعد.

- صعوبة وصول فريق المراجعة عن بعد من مراجعي الأجهزة إلى الشبكة الافتراضية Virtual Private Network (وهي مجموعة من التقنيات التي تنشئ اتصالات آمنة أو»أنفاقًا» عبر خطوط الإنترنت العادية) لتسجيل الدخول إلى قاعدة البيانات من أجل الحصول على أدلة المراجعة.

نتائج وتوصيات البحث:

١/٤ نتائج البحث.

توصل الباحث، إلى نتيجة مفادها: مواجهة الأجهزة العليا للرقابة لمجموعة من التحديات في ظل الكوارث تحول دون التطبيق الجيد للمراجعة عن بعد.

٢/٤ توصيات البحث.

أوصى الباحث متخذي القرار بالأجهزة العليا للرقابة بضرورة:

- تحسين ظروف العمل والعاملين من مراجعي الأجهزة العليا للرقابة تعويضاً عن المزايا المفتقدة حال تطبيق الرقابة عن بعد.

- إدراك مدى الاضطراب الذي يصاحب تخلي مراجعي الأجهزة العليا للرقابة عن أنماط العمل المألوفة، وتفهم حقيقة أنهم بحاجة إلى وقت للتكيف مع الوضع الجديد.

- نشر الوعي التكنولوجي بين مراجعي الأجهزة العليا للرقابة بفوائد وأثر تطبيق الرقابة عن بعد على سرعة إنجاز العمل، زيادة جودة أدائه.

- تنمية وتطوير الكفاءات والقدرات لمراجعي الأجهزة العليا للرقابة وذلك لضمان نجاح تطبيق المراجعة عن بعد.

أهم المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

١ - الهيئة العامة لسوق المال(٢٠٠٨). المعايير المصرية للمراجعة والفحص المحدود ومهام التأكد الأخرى، القاهرة.

٢ - حمدونه، طلال، حمدان، علام (٢٠٠٨). مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق «التدقيق الإلكتروني» في فلسطين، وأثر ذلك على الحصول على أدلة ذات جودة عالية تدعم الرأي الفني المحايد للمدقق حول مدى عدالة القوائم المالية. مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية) المجلد ١٦، العدد(١).

٣ - كفوس، نوال (٢٠٢٠). تداعيات جائحة كورونا على التدقيق الخارجي: دراسة تحليلية، الأفاق للدراسات الاقتصادية، العدد,٢ المجلد ٥. الجزائر.

٤ - محي، ضيا (٢٠٢١). الفرق بين الأزمة والكارثة والمشكلة، الموقع على شبكة الإنترنت:

١٠٠٩٠٩٧/https://www.almrsal.com/post

تاريخ الدخول على الموقع، ٢٠٢٣/٧/١٥.

ثانياً: المراجع الإنجليزية:

5- Abu Saleem, K. S. M. (2021). The Impact of the Coronavirus Pandemic on Auditing Quality in Jordan, International Journal of Innovation, Creativity and Change. Volume 15, Issue 4. www.ijicc.net

تاريخ الدخول على الموقع، ٢٠٢٣/٧/١٥.

6- AL-Dahash, Hajer, Thayaparan, M. & Kulatunga, Udayangani (2016). Understanding the Terminologies: Disaster, Crisis and Emergency, Conference Paper, Conference: 32nd Annual ARCOM Conference, September 2016, Manchester, UK. Volume: 2, PP. 11911200-.

https://www.researchgate.net/publication/320288179 Understanding the Terminologies: Disaster, Crisis and Emergency.

تاريخ الدخول على الموقع، ٢٠٢٣/٧/١٥.

7- Barrette, C.R., Drumond, G.M. and Méxas, M.P. (2022), Remote audit in the times of COVID-19: a successful process safety initiative, Brazilian Journal of Operations & Production Management, Vol. 19, No. 03.. https://doi.arg/10.14488/BJOPM.2021.048

تاريخ الدخول على الموقع، ٢٠٢٣/٧/١٥.

8- Castka, P., Searcy, Cory & Fischer S. (2020). Technology-enhanced Auditing in Voluntary Sustainability Standards: The Impact of COVID-19, Sustainability, 12, June. www.mdpi.com/journal/sustainability

تاريخ الدخول على الموقع، ٢٠٢٣/٧/١٥.

9- Gould, Stathis & Leka, Laura (2020). Reporting and Fraud Risk Arising from COVID-19 Pose Significant Challenges for Professional Accountants, Chartered Accountants, International Federation of Accountants. New Zealand Australia, May

تاريخ الدخول على الموقع، ٢٠٢٣/٧/١٥.

10- Ho, Soyoung (2020). Remote Auditing During Pandemic: Zoom and Drones, Thomson Reuters Tax & Accounting, April 29. https://tax.thomsonreuters.com/news/remote-auditing-during-pandemic-zoom-and-drones/

تاريخ الدخول على الموقع، ٢٠٢٣/٧/١٥.

11- Houghton, Kirsten(2023). Overcoming the Challenges of Remote Auditing During the COVID-19 Crisis, VA Certified Public Accountants, April 13.

12- International Federation of Accountants (2020), Webinar 2: Performing the Audit in the Pandemic Environment: Summary of Key Takeaway, Webinar Series – Practical Audit Quality: Considerations for Auditing in the Pandemic Environment. (IFAC), July.

13- International Organization for Standardization (ISO) & International Accreditation Forum (IAF) (2020). ISO 9001 Auditing Practices Group Guidance on Remote Audits, Edition 1, Apr. www.iaf.nu; https://committee.iso.org/home/tc176/iso-9001-auditing-practices-group.html

تاريخ الدخول على الموقع، ٢٠٢٣/٧/١٥.

14- International Organization for Standardization "ISO" (2018). ISO 19011 "Guidelines for auditing management Systems" International Standard, Third edition. Switzerland.

15- Rainforest Alliance (2020). Guidelines for conducting remote Audit, April: http://www.rainforest-alliance.org

تاريخ الدخول على الموقع، ٢٠٢٣/٧/١٥.

16- Supreme Audit Institution of Mexico (2020). Mexico's Supreme Audit Institution Facing the Covid-19 Pandemic: Actions to Strengthen Government Control, Auditoria Superior de la Federation "ASF".

17- Sustainable Resources Verification Scheme Gmbh "SURE"(2020). Technical guidance for conducting remote audits, Version: TG-READ-en-1.0 Date Oct. 10.at: www.sure-system.org

تاريخ الدخول على الموقع، ٢٠٢٣/٧/١٥.

18- The Gold Standard Foundation (2021). Site Visit and Remote Audit Requirements and Procedures, Public Consultation, Version 0.9: Geneva, Switzerland.

19- Tysiac, Ken (2020). Remote auditing comes to fore front during pandemic, Journal of accountancy, New York Vol. 229, Iss. 4, Apr 24.

20- United Nations Office for Disaster Risk Reduction "UNDRR"(2009). UNISDR Terminology on Disaerminology on disaster risk reduction, United Nations International Strategic for Disaster Reduction ISDR Geneva, Switzerland, May, p.113-...http://www.unisdr.org/eng/terminology/terminology-209-eng

تاريخ الدخول على الموقع، ٢٠٢٣/٧/١٥.

مقال

بعنوان

« إدارة المخاطر المؤسسية بالأجهزة العليا للرقابة ودورها في تطور واستدامة الاداء»

د. أيمن فتحي الغباري،مستشار مالي بديوان المحاسبة بالكويت سابقًا،

- زميل هيئة المحاسبين القانونيين بأمريكا.
- عضو بالمجلس الاستشاري بالمملكة المتحدة.
- عضو معهد المدققين الداخليين بأمريكا IIA.
- زميل جمعية مفتشي الاحتيال المعتمدين.
- زميل الاتحاد العربي لخبراء المحاسبة القانونيين.
- عضو جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية والكويتية.

مقدمة:

إدارة المخاطر المؤسسية عنصر أساسي من عناصر الإدارة والمساءلة في المنظمات. فهي أسلوب منهجي يطبّق على نطاق المنظمة، الأمر الذي يدعم تحقيقها لأهدافها الاستراتيجية من خلال إعمال نهج استباقي في تحديد المخاطر وسيرها وتقييمها وتحديد الأولويات المتعلقة بها ومراقبتها في المنظمة بأكملها.

والهدف من نهج إدارة المخاطر المؤسسية هو المساعدة على ضمان استدامة عمل المنظمة وتمكينها من تحقيق أهدافها التنظيمية. ويقوم هذا النهج على تنفيذ خطوات عملية لإدارة المخاطر على نطاق المنظمة، وجعل هذه العملية مسؤولية يتقاسمها الجميع، من خلال منهجية متسقة لتنفيذها.

ومنذ نشر coso[1] الإطار المتكامل لإدارة المخاطر في عام ٢٠٠٤، حدث تطور كبير في إدارة المخاطر وذلك نتيجة تعقد المخاطر المرتبطة ببيئة أعمال أكثر تعقيدا، وظهرت العديد من المخاطر الجديدة منها مخاطر الأمن السيبراني، ومخاطر رأس المال البشري، ومخاطر الاضطراب الرقمي التي تؤثر على الموثوقية، والضغط على المؤسسات لتصبح أكثر قابلية للتكيف مع التحول الاستراتيجي حول كيفية إدارة زيادة التقلب والتعقيد والغموض من العالم، ولا سيما في المستويات العليا في المؤسسات حيث المخاطر تكون أكبر.

1- Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission.

وفي إطار سعي الاجهزة العليا للرقابة لتبني مفاهيم إدارة المخاطر المؤسسية للاستفادة منها في ضوء تنامي المخاطر التي تحيط بأداء العملية الرقابية والاستفادة من نهج الذي تبنته coso عام ٢٠١٧ للربط والتوفيق ما بين المخاطر والاستراتيجية والأداء، وأصبحت عملية الربط ضرورة حتى تتمكن تلك الاجهزة من تحسين أساليب إدارتها للمخاطر في ظل العديد من التحديات التي تواجها، الأمر الذي يساعد على تسريع النمو وتحسين الأداء الرقابي للأجهزة الرقابية، خاصة أن هناك IDI قامت بتطوير وإطلاق مبادرة جديدة، تركز على إنشاء وتحسين عمليات إدارة المخاطر والأزمات التي تساعد الأجهزة الرقابية العليا على مواجهة الاضطرابات المستقبلية وتعزيز مكانتها في نظام المساءلة في بلدانها. (CRISP)

وحتي يمكن للأجهزة العليا للرقابة الاستفادة عن تبني مفاهيم إدارة المخاطر المؤسسية، سوف نستعرض تلك المفاهيم كما يلي:

إدارة المخاطر ضمن أعمال التخطيط الاستراتيجي:

تقوم المؤسسات وفي إطار محدود بتضمين إدارة المخاطر ضمن أعمال التخطيط الاستراتيجي من خلال أسلوب تحليل السيناريو (Scenario Analysis) الذي غالبا» ما يشكل عنصرا» أساسيا» في التخطيط، حيث يمكن مقابلة كل من المخاطر الرئيسة (ذات طابع استراتيجي على الأغلب) مع الأهداف الاستراتيجية المنوطة بها في بطاقات الأداء (“Result or Outcome-based Matrix/Report” or “Scorecard”).

ويظهر ذلك الترابط بوضوح على مستوى البرنامج/ المشروع، من خلال (على الأخص إذا تم استخدام تطبيقات وانظمة ممكنة)، توثيق ومتابعة وقياس وإصدار تقارير المتابعة الدورية عن حالة المخاطر ومقدار تغيّرها، وتأثيرها على كل من الأهداف الاستراتيجية، وعن استراتيجيات تخفيف المخاطر ومدى فعاليتها، والخطوات اللاحقة والأشخاص المعنيين بالاهتمام بالمخاطر، وذلك في كل مرحلة من مراحل البرنامج/ المشروع.

الادارة العليا والمخاطر المؤسسية:

تتركز مسئولية الادارة العليا في ضوء الخبرات والمهارات الواجب أن يتمتع بها، في الإشراف على إدارة المخاطر والتأكد من أن ممارسات إدارة المخاطر في المؤسسة تتماشي مع الاستراتيجية والرغبة في المخاطرة (نزعة المخاطر) Risk Appetite وأن ثقافة صنع القرار تتضمن المخاطر والتي تعد جزء لا يتجزأ من إدارة المؤسسة.

وتمتلك الادارة العليا الفرصة لاستخدام إدارة المخاطر المؤسسية في عملية تعزيز الحوار مع كل من الإدارة وأصحاب المصالح والتي تعد حاليا من أفضل الأطر المتاحة لاتخاذ القرارات في مواجهة عدم التأكد والوفاء بالاستراتيجيات المعتمدة.

ويؤثر الفهم العميق من جانب الادارة العليا للمخاطر على اختيار الاستراتيجيات، ويساهم في تحديد نقاط القوة والضعف وإبراز مدي التوافق ما بين الاستراتيجية ورسالة المؤسسة، كما يعزز الثقة في إمكانية اختيار الاستراتيجيات البديلة بطريقة مهنية.

إضافة إلى أن عملية الربط ما بين إدارة المخاطر المؤسسية والاستراتيجية تساهم في تعزيز الدور الرقابي للادارة بطريقة أكثر فعالية ويخلق جوا من الثقة مع أصحاب المصالح نتيجة شفافية الطرح وتعزيز المساءلة.

وفي هذا الإطار ولمعالجة بعض المسائل

الأساسية فيما يتعلق بالاستراتيجية وإدارة المخاطر والأداء، فإن الادارة العليا مطالب **بالإجابة على الأسئلة التالية:**

- ما هي استراتيجيات التنظيم العام ووحدات الاعمال الفردية؟ ما هي الافتراضات الاساسية التي تقوم عليها تلك الاستراتيجيات؟

- ما هي المخاطر الكبيرة ومستويات المخاطر الكلية التي تكون المنظمة على استعداد لقبولها من أجل تحقيق أهدافها؟ كيف يمكن إعداد سياسات لإدارة المخاطر والإشراف ومراقبة تلك المخاطر؟

- كيف يمكن تقييم وتحديد المخاطر الرئيسية حتى يمكن رصد التعرض لها والاتجاهات الرئيسة مع مرور الوقت؟ كيف ننشئ تحمل المخاطر المناسب (نزعة المخاطر) نظرا لما لدينا من أهداف للعمل وفرص التميز والمتطلبات التنظيمية؟

- كيف ندمج الرغبة في المخاطر ضمن عملية صنع القرار الاستراتيجي integrate our risk appetite into strategic والتكتيكي من أجل تحسين إدارة المخاطر لدينا؟

- كيف يمكننا وضع تغذية مرتدة لإدارة المخاطر المؤسسية وتقديم تقارير فعالة للإدارة العليا؟

ما تحقق من إدارة المخاطر المؤسسية:

منذ أن قامت coso في عام ٢٠٠٤ بنشر الإطار المتكامل لإدارة المخاطر المؤسسية، وذلك لمساعدة المنظمات على تعظيم القيمة لأصحاب المصالح وتحقيق التوازن ما بين عملية النمو والأهداف وما يتصل بها من مخاطر، فقد حقق الإطار أهدافه عبر الصناعات والكيانات التنظيمية على مستوي العالم وبكافة أنواعها وأحجامها وذلك بالنسبة لإدارة المخاطر ضمن الرغبة في المخاطرة Risk Appetite التي تم تحديدها لدعم وتحقيق أهداف تلك المؤسسات الاقتصادية.

إلا أن الرغبة والضغوط في زيادة العمق والوضوح في العلاقة ما بين الاستراتيجية والمخاطر والأداء، ولد قناعة بضرورة تحديث ذلك الإطار، ليتم التركيز على المحاور الرئيسة التالية:

- الربط بطريقة أكثر وضوحا ما بين إدارة المخاطر المؤسسية وتوقعات أصحاب المصالح.

- أن تكون المخاطر ضمن إطار أداء المؤسسة بدلا من عزلها عن منظومة الأداء.

- تمكين المنظمات من التوقع بطريقة أكثر فعالية للمخاطر.

- زيادة التركيز على إدارة المخاطر المؤسسية عند تنفيذ الاستراتيجيات.

- دور المخاطر في اختيار الاستراتيجية:

من المنطقي عند اختيار استراتيجية مرتبطة باتخاذ القرارات أن يكون هناك تطبيق لإدارة المخاطر المؤسسية. فالمخاطر هي عملية النظر في العديد من العمليات التي تحدد الاستراتيجية. الا أن التركيز يكون حول المخاطر التي تواجه الاستراتيجية التي تم قبولها فعلا، وبالتالي تحديد أهمية وجدوى الاستراتيجية.

فالإدارات التنفيذية لديها العديد من التساؤلات اليومية المرتبطة بأنواع مختلفة من المخاطر، وفقا لطبيعة النشاط مثل تلبية طلبات العملاء بدقة، وكيفية الالتزام بالتوريدات في الأوقات المحددة، وظهور المنافسين الجدد، ومدي مناسبة البيئة التكنولوجية ومخاطر الامن السيبراني المرتبط بها، إضافة للمتغيرات الجيوسياسية المؤثرة في نموذج العمل القائم، فتلك التساؤلات هي أساس تنفيذ الاستراتيجية.

أهمية الربط ما بين الرؤية والرسالة والمخاطر:

تكتسب الرؤية والرسالة والقيم الجوهرية كأحد المكونات الرئيسة للاستراتيجية بالمنظمة أهمية أكبر عند ربطها بإدارة المخاطر المؤسسية وتبقي مرنة خلال فترات التغيير. فمن مهام إدارة المخاطر تحديد وتخفيف المخاطر ذات العلاقة بتنفيذ الاستراتيجية، وكذلك المساعدة في اتخاذ القرارات الصحيحة من خلال التقييم الدوري للاستراتيجية وتحديد مدي التوافق ما بين الأهداف والرؤية والرسالة والقيم الجوهرية وارتباطهم بما تم تحديده من رغبة في المخاطرة، كما يوضحه الشكل التالي.

ويلاحظ أن أهم أسباب ضعف قيمة المنظمة هو عدم التأكيد على الترابط ما بين كل من الرؤية والرسالة والقيم الجوهرية للاستراتيجية والمخاطر، حيث أظهرت تحليلات المنظمات ذات الأداء الضعيف وجود مخاطر استراتيجية مرتبطة بالتعامل مع الأخطاء التشغيلية وعمليات الامتثال والتعرض للمخاطر.

فالإدارة العليا يحتاج الى تحديد كيفية عمل الاستراتيجية في ضوء تحديد الرغبة في المخاطر، وبالتالي تحديد كيفية تخصيص الموارد لتحقيق أهداف الاستراتيجية بكفاءة في ظل مقدرته على تحمل المخاطر.

كما تلعب المخاطر دورا مهما عند بناء الاستراتيجيات البديلة التي يتم بنائها في ضوء افتراضات مختلفة، ومنها تغير سلوك العملاء وأهمية معدلات الابتكار، وردود فعل المنافسين والتحولات التنظيمية وخاصة في قدرات العاملين. فاعتماد تلك الاستراتيجيات البديلة لابد أن يكون في ضوء الرغبة في المخاطر التي تم إقرارها وتحديد أمكانية تعديلها في ضوء تلك المتغيرات.

مرتكزات التوفيق بين المخاطر والاستراتيجية والأداء:

يمتد تأثير المخاطر الى جميع الإدارات والوظائف بالمنظمة، كما يمتد هذا التأثير إلى عملية التخطيط الاستراتيجي ومعدلات الأداء المطلوبة. وترتبط عملية إدارة المخاطر المؤسسية بخمس عناصر مترابطة ومبادئها والبالغة عشرون مبدأ تؤثر في الاستراتيجية وأهداف الأعمال وذلك كما يلي:

١ - مخاطر الحوكمة والثقافة Risk Governance and Culture وهي مخاطر مرتبطة بتعزيز ممارسات إشراف الادارة العليا على المخاطر، ووضع نموذج للحوكمة والتشغيل، وتحديد السلوك التنظيمي المستهدف وتقديم البرهان على الالتزام بالنزاهة والأخلاق، وتطبيق محاسبة المسؤولية، وجذب وتطوير والاحتفاظ بالموارد البشرية الموهوبة.

٢ - المخاطر والاستراتيجية وتحديد الأهداف Risk, Strategy and Objective-Setting تعمل إدارة المخاطر المؤسسية مع الاستراتيجية على تأسيس الرغبة في المخاطر التي تتوافق مع الاستراتيجية، كذلك مدي القابلية للتعرض للمخاطر وتقييم الاستراتيجيات البديلة، ومراعاه لمخاطر عند وضع أهداف العمل، وتعريف التنوع المقبول في الأداء.

٣ - مخاطر الاداء Risk in Performance وهي المخاطر التي تؤثر على تحقيق الأهداف الاستراتيجية والتي يجب تحديدها، وتقييم حدة وأولويات تلك المخاطر، وتحديد واختبار مدي التجاوب معها، وتقييم المخاطر عند الاداء، مع ابلاغ النتائج الى الجهات المسئولة عن تلك المخاطر الرئيسة.

٤ - مخاطر المراجعة وإعادة النظر Review and Revision وهي المخاطر التي تركز على عملية التقييم المستمر وتحسين ممارسات إدارة المخاطر المؤسسية لضمان ملائمتهاوتكيفها مع البيئة المتغيرة، ويتطلب ذلك مراقبة مستمرة للاداء وإجراء تحسينات مستمرة بناء على النتائج.

٥ - مخاطر المعلومات والاتصالات والتقرير Risk Information, Communication, and Reporting تتطلب إدارة المخاطر المؤسسية أن تتم عملية الحصول على المعلومات ذات الصلة وتقاسمها بصفة مستمرة سواء من الداخل أو الخارج والتي تتدفق من أعلى أو أسفل وعبر المؤسسة، مع التأكد من فعالية وقوة نظم المعلومات، وربط معلومات المخاطر معا، مع إعداد تقارير عن المخاطر وما يرتبط منها في الثقافة والأداء.

متطلبات إطار الرغبة في المخاطر وعلاقتها بالاستراتيجية:

يعتبر بيان الرغبة في المخاطر **R**isk **A**ppetite **S**tatement(**RAS**) السياسة التي توافق عليها الادارة العليا وتحدد الأنواع والمستويات الاجمالية للمخاطر التي تكون المنظمة على استعداد لقبولها في ظل السعي لتحقيق الأهداف الاستراتيجية. ويشمل البيانات النوعية والمبادئ التوجيهية، وكذلك المقاييس الكمية وحدود التعرض. ويتسم بيان الرغبة في المخاطر ببعض المميزات المهمة منها:

- تطوير فهم مشترك ولغة لمناقشة المخاطر على مستوي كل من الادارة العليا والاعمال.

- تعزيز الوعي بالمخاطر وفرض ثقافة الخطر المطلوبة في جميع انحاء المنظمة.

- موائمة استراتيجية العمل مع إدارة المخاطر لتوفير التوازن بين الأداء المالي ومتطلبات السيطرة على المخاطر.

- القياس والمراقبة والابلاغ عن المخاطر للتأكد من أنها ضمن مستويات مقبولة ويمكن التحكم فيها.

- إدراج تقييم المخاطر وتحليل المخاطر/ العائد في القرارات الاستراتيجية والأعمال التجارية والاجراءات التنفيذية.

- دمج الرغبة في المخاطر Risk Appetite مع أدوات إدارة مخاطر المؤسسات الاخرى ERM بما في ذلك السيطرة على التقييمات الذاتية (RCSAs) ومؤشرات الاداء الرئيسية (KPIs) ومؤشرات المخاطر الرئيسية(KRIs) والاقتصاد الرأسمالي واختبار الاجهاد.

- تلبية احتياجات أصحاب المصلحة الخارجيين (على سبيل المثال المنظمين والمستثمرين ووكالات التصنيف وشركاء الأعمال) وذلك لتحقيق شفافية المخاطر والأمن والسلامة والاستدامة البيئية والمجتمعية social sustainability .

وينفذ RAS من خلال إطار الرغبة في المخاطر، والذي يشمل اللغة المشتركة والسياسات والعمليات والنظم والأدوات المستخدمة لإنشاء والتواصل ورصد الرغبة في المخاطر. **وينبغي لذلك الإطار أن يتضمن العناصر التالية:**

- **قدرة المخاطر Risk capacity** (القدرة على تحمل المخاطر risk-bearing capacity) هي قدرة المنظمة على استيعاب الخسائر المحتملة. يمكن قياس قدرة المخاطر من حيث كل من النقد والنقد المعادل لتلبية مطالب السيولة، رأس المال والاحتياطيات لتغطية الخسائر المحتملة. وتحدد المؤسسات في الصناعات ذات الدرجة العالية من التنظيم مثل الخدمات المصرفية قدرة الخطر بتحفظ، حيث يكون رأس المال قادرا على استيعاب الخسائر المحتملة في ظل السيناريوهات السلبية. ويكون هو رأس المال الذي من شأنه ان يسمح بنجاح اختبارات الضغط التنظيمية (مدي القدرة على امتصاص الصدمات). وقد يكون لدى مؤسسات اخرى -مثل مؤسسات التكنولوجيا الناشئة-تعريف أكثر حدة لقدرة المخاطر، يشمل رأس المال والموارد التي يمكن ان تفقد إلى الحد القريب من الإعسار في فترة زمنية قصيرة نسبيا. مع ذلك فإن القواسم المشتركة بين هذه الحالات تتمثل في الحد الاقصى للخسارة المطلقة التي يمكن للمؤسسة تحملها (وليس مجرد استعداد). ايضا يجب أن تراعى قدرة المخاطر مهارات موظفي المؤسسة والأدوات وسجل الأداء في إدارة المخاطر.

- **بيان المخاطر Risk profile** يعبر البيان عن لمحة لطبيعة المخاطر لدى المؤسسة عند نقطة محددة (الماضي أو الحاضر أو المستقبل). والذي يجب أن يتلاءم مع نموذج الأعمال التجارية والاستراتيجية للمنظمة. على سبيل المثال يوضح بيان المخاطر أن المؤسسة قد تختار أن تكون ممول منخفض التكلفة، حيث يكون بيان المخاطر مدفوع بهامش ربح منخفض. (بمعنى قوة تسعير ضعيفة) ومخاطر تشغيلية كبيرة (على سبيل المثال مراقبة التكاليف وإدارة سلسلة

التوريد وحجم الاقتصاد). على العكس من ذلك يمكن أن تختار مؤسسة اخرى أن تكون ممول لقيمة مضافة ذات جودة عالية، حيث يكون هامش الربح مرتفع مع مخاطر للسمعة (مثال ابتكار المنتجات والتمايز وخبرة العملاء وإدارة العلامات التجارية). يتم تحديد المخاطر الحالية للمؤسسة من قبل كل المخاطر الكامنة Risks Embedded كجزء لا يتجزأ من أنشطتها التجارية، في حين أن بيان المخاطر أو المخاطر المستهدفة سوف تشمل افتراضات خطة العمل ايضا.

- **العائد المعدل حسب المخاطر Risk-adjusted return** يوضح هذا العائد المخاطر التي يجب على المنظمة أن تكون على استعداد لقبولها. وفي الواقع لا ينبغي أن تكون المنظمة على استعداد لقبول أي خطر إذا لم يتم تعويضها بشكل مناسب. على العكس من ذلك إذا وفر السوق عائد أعلى من المتوقع، فيجب على المنظمة أن تكون على استعداد لزيادة الإقبال على المخاطر (مع مراعاة قدرة المخاطر). وفي بداية أي معاملة تجارية يجب على منشئ الخطر تحديد سعر المخاطر المعدل التي تدرج بالكامل كتكلفة الانتاج والتسليم، فضلا عن تكلفة المخاطر (أي فقدان المتوقع وفقدان غير المتوقع أو تكلفة رأس المال الاقتصادي والتأمين وتكاليف التحوط والتكاليف الإدارية). ولا يمكن المبالغة في أهمية التسعير المعدل حسب المخاطر، وعلى الرغم من أن كل الأعمال التجارية تتعرض للخطر فإن هناك فرصة واحدة فقط لتعويض ذلك في تسعير منتجاتهم وخدماتهم. بالإضافة إلى التسعير تستخدم المؤسسات مجموعات من الأدوات الاقتصادية ذات القيمة المضافة (EVA) ورأس المال الاقتصادي. (EC) والعائد المعدل حسب الخطر على رأس المال (RAROC) وقياس الربحية المعدلة حسب المخاطر وتقييم فرص الاستثمار والاستحواذ وتخصيص رأس المال والموارد للشركات الاخرى.

- الرغبة في المخاطر Risk appetite :

يحدد الإطار المتكامل للرغبة في المخاطر من خلال التعريف التالي:[2]

حجم المخاطر المقبول لدى المؤسسة في إطار سعيها لتحقيق القيمة والذي يعكس فلسفتها في إدارة المخاطر، وبالتالي يؤثر على ثقافتها أسلوب التشغيل بها، وتوجه الرغبة في المخاطر لتخصيص الموارد، ومساعدة المؤسسة على التوفيق بينها وبين والافراد والعمليات، وفى تصميم البنية التحتية الضرورية للاستجابة بفعالية لمراقبة المخاطر.

يتبين من هذا التعريف بعض النقاط المهمة، حيث تكون الرغبة في المخاطر:

- توجه استراتيجي يرتبط بتحقيق الأهداف التنظيمية.
- تشكل جزء لا يتجزأ من حوكمة الشركات.
- توجه بتخصيص الموارد.
- توجه بالبنية التحتية للمنظمة ودعم أنشطتها المتعلقة بالاعتراف وتقييم والاستجابة ومراقبة المخاطر في ظل السعي لتحقيق الأهداف التنظيمية.

2- COSO's Enterprise Risk Management — Integrated Framework defines risk appetite

- تؤثر على مواقف المنظمة تجاه المخاطر.

- متعددة الابعاد عند تطبيقها للسعي لتحقيق القيمة على المدى القصير، وعلى المدى الطويل من دورة التخطيط الاستراتيجي.

- تتطلب الرصد الفعال للمخاطر نفسها ومن رغبة المنظمة المستمرة في المخاطر.

كما أنها تمثل الأنواع والمستويات الإجمالية للمخاطر التي تكون المنظمة على استعداد لقبولها في ظل سعر معين لتحقيق أهدافها الاستراتيجية. وينبغي ان تندرج ضمن مظلة أوسع من قدرة المخاطر، وفى أفضل تصور ممكن سوف تتسق بشكل وثيق مع المخاطر الحالية للمنظمة. يستهلك الإقبال على المخاطر المرتفع نسبة أكبر من قدرة الخطر، في حين أن الإقبال على المخاطر المنخفض سوف يستهلك جزء أصغر، وبالتالي توفير منطقة عازلة أكبر والحد من ضعف رأس مال المنظمة والموارد. ومع ذلك من الصعب للغاية أن يتكون لدى المنظمات فهم واضح للمخاطر التي تواجه مشروعاتها من قبل القائمين على تقييم المخاطر، وارتباطات المخاطر غير الواضحة والتحليل الكافي للأرباح من قبل محركي القيمة. وعليه فإنه من الأهمية الفهم الكامل لبيان المخاطر لدى المؤسسة. ولذلك عندما يكون بيان المخاطر لدى المؤسسة غير متزامن مع الرغبة في المخاطر، ينبغي على الإدارة اجراء تصحيحات لجعل الاثنين معا في خط أوثق.

- **تحمل المخاطر Risk tolerance** غالبا ما يستخدم كمرادف للرغبة في المخاطر، ولكن في الواقع المصطلحين مختلفين تماما، حيث تلعب تحمل المخاطر دورا هاما في بيان الرغبة في المخاطر risk appetite statement. حيث يشير **تحمل المخاطر إلى الحدود الكمية القصوى ضمن إطار الرغبة في المخاطر في المنظمة لأنواع معينة من المخاطر ووحدات الأعمال وقطاعات الإنتاج وخدمة العملاء والمستويات الاخرى. ويعتبر تحمل المخاطر حدود السياسة التي ينبغي عدم تجاوزها إلا في ظروف استثنائية،** في حين أن تحمل المخاطر الأخرى هي علامات إرشادية أو نقطة انطلاق لاستعراض المخاطر والتخفيف من آثارها (حدود لينة). في **حين أن الرغبة في المخاطر هي تقرير استراتيجي على اساس الأهداف طويلة الآجل.** ويمكن أن ينظر إلى تحمل المخاطر على أنه **بمثابة استعداد تكتيكي لتحمل المخاطر المحددة في المعايير المعمول بها.** وهكذا تترجم الرغبة في المخاطر الاستراتيجية على صعيد المنظمة إلى تحمل المخاطر التكتيكية الخاصة التي تحد من أنشطة قبول المخاطر على مستوى الأعمال. فتحمل المخاطر هو المحددات التي من خلالها يجب أن تعمل الشركة (أو وحدة الأعمال أو الوظيفة) من أجل تحقيق الرغبة في المخاطر. بمجرد وضع هذه ا المحددات فإنها ترسل للمديرين التنفيذيين والمديرين لإعطاء مبادئ توجيهية واضحة لتحقيق الرغبة في المخاطر، وأيضا لتوفير التغذية المرتدة عند تجاوزها. لهذا السبب يجب دائما تعريف تحمل المخاطر باستخدام المقاييس التي تتماشى بشكل وثيق مع كيفية قياس أداء الأعمال (أي مؤشرات المخاطر الرئيسية التي يجب أن تكون وثيقة الصلة مع مؤشرات الأداء الرئيسة). **ويعتبر**

وضع وتأسيس تحمل المخاطر واحدة من التحديات الرئيسية عند وضع إطار RAS. وهناك العديد من الطرق لتحديد تحمل المخاطر. والأمر متروك لكل مؤسسة لتحديد تلك الطرق. وفيما يلي بعض الأساليب التي يمكن أن تتخذها المنظمة لتحديد مستويات تحمل المخاطر:

١. تقديرات الإدارة.

٢. النسبة المئوية من الارباح أو رأس المال.

٣. المتطلبات التنظيمية أو معايير الصناعة.

٤. التأثير على تحقيق أهداف العمل.

٥. متطلبات وتوقعات اصحاب المصلحة

٦. الاحصائيات القائمة (على سبيل المثال ٩٥% مستوى الثقة على اساس البيانات التاريخية).

٧. النموذج المتحرك Model-driven (مثال الاقتصاد الرأسمالي وتحليل التصورات واختبار الاجهاد).

في بعض الاحيان يتم إتباع مزيجا من الأساليب. على سبيل المثال يمكن للمرء في البداية تحديد مستوى تحمل المخاطر باستخدام التحليل الإحصائي (٩٥% مراقبة مستوى الثقة) ثم تعديله صعودا أو هبوطا وفقا لحكم الإدارة.

عمليات التحقق من التوفيق ما بين المخاطر والاستراتيجية والأداء:

هناك دور مهم يقوم به التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر المؤسسية[3]، ويعد هذا الدور بمثابة تقديم تأكيد موضوعي بشأن:

- فعالية أنشطة إدارة المخاطر في المؤسسة للمساعدة في التأكيد على أن مخاطر الأعمال الرئيسة تدار بشكل مناسب ضمن منظومة الاستراتيجية والأداء المتوقع.

- سير عمليات إدارة المخاطر وصحة عمليات تقييمها وتناغمها مع استراتيجية المؤسسة وادائها وكذا عمليات الإبلاغ المستمر عن المخاطر الرئيسة.

وذلك دون التدخل في إعداد منظومة المخاطر، وفي ذات الوقت المحافظة على كل من الاستقلالية والموضوعية للتدقيق الداخلي، وهناك عدة عوامل رئيسة ينبغي أن تؤخذ في عين الاعتبار عند تحديد دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر وعلاقتها بكل من الاستراتيجية والأداء وهي:

أولا: التعرف وتقييم العناصر التالية وتحديد مدي الترابط بينها:

- استراتيجية العمل Business Strategy: ما هي استراتيجيات الأعمال وأهداف وحدة العمل أو الوظيفة؟ ما هي الافتراضات الرئيسة الكامنة وراء هذه الاستراتيجيات؟

- مقاييس الأداء Performance Metrics: ما هي مؤشرات الاداء الرئيسية التي تقيس تحقيق هذه الاهداف التجارية أو العملية؟ ما هي أهداف الاداء أو مسببات مؤشرات الاداء الرئيسية؟

- تقييم المخاطر Risk Assessment: ما هي المخاطر الرئيسية التي يمكن أن تدفع

٣- يمكن التوسع في المسؤوليات التدقيق الداخلي المترتبة على عمليات إدارة المخاطر والالتزام وغيرها من مهام الحوكمة، من خلال الاطلاع على:
Practice Guide / Internal Audit and the Second Line of Defense, Institute of Internal Auditors, 2016.

١- تحديد استراتيجية وأهداف العمل.

٢- وضع أهداف مؤشرات الأداء الرئيسة وأهداف الأداء على أساس الأداء المتوقع.

٣- تحديد المخاطر التي يمكن أن تدفع التباين في الأداء.

٤- وضع مؤشرات المخاطر ومخاطر التحمل لمواجهة المخاطر الحرجة.

٥- الرصد المتكامل فيما يتعلق ١-٤.

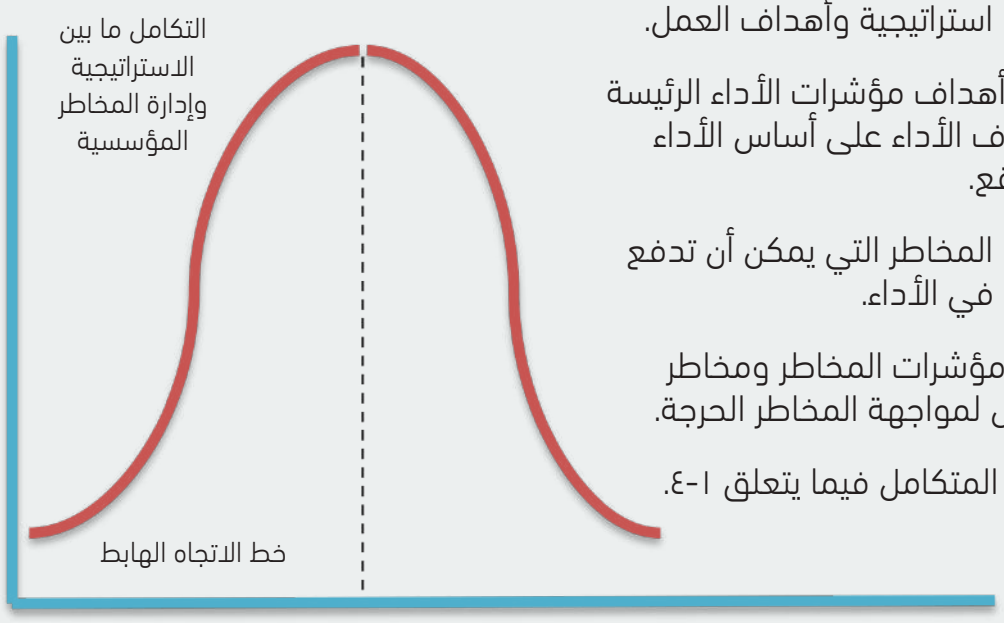

للتباين ما بين الاداء الفعلي في مقابل الأداء المتوقع؟

- الرغبة في المخاطرRisk Appetite: ماهي رغبتنا لكل من المخاطر الرئيسة؟ ما هي مؤشرات المخاطر الرئيسية التي تحدد مستويات التعرض و/ أو الخسارة المحتملة لهذه المخاطر؟ ما هي حدود المخاطر أو التحمل لهذه المخاطر الرئيسية؟

ثانيا: التحقق من أن مخطط التدفق المنطقي من هذه الاسئلة السابقة في سياق المخاطر/ العائد:

أن العديد من المنظمات لا تعتد بهذا التدفق المنطقي عن طريق الفصل بين الاستراتيجية ومكونات إدارة المخاطر المؤسسية ERM، تعرف هذه المنظمات الأهداف الاستراتيجية ومؤشرات الأداء الرئيسة كجزء من التخطيط الاستراتيجي(الخطوتين ١ و ٢ في الشكل التالي) وتقديم التقارير إلى اللجنة التنفيذية ومجلس الإدارة. بشكل منفصل حيث يقومون بتقييم المخاطر وتطوير مؤشرات الأداء KPIs كجزء من ERM (الخطوة رقم ٣ في الشكل التالي) وتقديم التقارير إلى إدارة المخاطر المؤسسية ولجنة المخاطر أو لجنة التدقيق التابعة للمجلس. أن دمج الاستراتيجية وإدارة المخاطر المؤسسية (الخطوات من ١ الى ٤) تعطي تحليلا أفضل بكثير ورؤى أعمق لاتخاذ القرارات بما في ذلك المواءمة بين مؤشرات الاداء الرئيسية لإطار بيان الرغبة في المخاطر RAS.

ثالثا: مراجعة أهداف وسياسات إدارة المخاطر:

يتم مراجعة سياسات إدارة المخاطر التي

تنتهجها المنظمة ومعرفة أهدافها، وحتى لو لم يكن لدى المنظمة سياسة رسمية مكتوبة لإدارة المخاطر، فإن تحليل الإجراءات يمكن أن يشير إلى وجود سياسة قائمة فعلا. ثم يتم تقييم تلك السياسة لتقرير مدى مناسبتها للمنظمة، ويشمل هذا التقييم عموما مراجعة موارد المؤسسة المالية وقدرتها على تحمل الخسائر المعرضة لها، وذلك بهدف تقرير ما إذا كانت أهداف السياسة متماشية مع موارد المنظمة المالية وقدرتها على تحمل الخسارة، وعندما تكون أهداف إدارة المخاطر قاصرة يتم صياغة أهداف جديدة وعرضها على الإدارة للموافقة عليها، وفي حالة وجود تناقض أو تعارض بين التطبيق والسياسة ينبغي التوافق بين الاثنين، إما بتغيير الأهداف أو تغيير أسلوب المنظمة في التعامل مع مخاطرها، وفي الأحوال التي تكون فيها الأهداف غير واضحة ينبغي تقديم توصية بإعادة صياغة فلسفة المؤسسة فيما يتصل بإدارة المخاطر و تبني سياسة إدارة مخاطر أكثر ملاءمة في هذا الخصوص.

رابعا: التحقق من الحصول على موافقة الإدارة العليا على بيان الرغبة في المخاطر RAS:

يعتبر وضع بيان الرغبة في المخاطر RAS عنصرا مهما في برنامج إدارة مخاطر المؤسسات. حيث يقدم فوائد استراتيجية وتشغيلية كبيرة لإدارة المخاطر، وتبلغ القرارات القائمة على المخاطر للادارة العليا ومراقبة المخاطر ووظائف الرقابة (الخطر والامتثال والتدقيق الداخلي) والاعمال التجارية والوحدات العاملة. تعتمد متطلبات التنفيذ على حجم وتعقيد المنظمة ورجال الاعمال والبيئة التنظيمية التي تعمل بها ونضج برنامج إدارة المخاطر المؤسسية. ويتمثل الهدف الرئيسي من هذه الخطوة في التأكد من وضع مجموعة موجزة من مقاييس الرغبة في المخاطر ومستويات تحمل المخاطر المناسبة لمراقبة وإعداد التقارير.

خامسا: التحقق من إبلاغ جميع العاملين ببيان الرغبة في المخاطر:

في ضوء مسئولية ودور جميع العاملين في إدارة المخاطر كل حسب موقعة في التنظيم، فإنه يجب التأكد من فهم الإقبال على المخاطر ومستويات التحمل tolerances لدى المنظمة. كما أن عملية الإبلاغ من شأنها تحديد الأدوار والمسئوليات لتنفيذ إطار بيان الرغبة في المخاطر.

وأخيرا فإن ما تم استعراضه من مفاهيم مرتبطة بإدارة المخاطر المؤسسية في ضوء إصدارات coso يمكن أن تكون مرشدا لتبني الاجهزة العليا للرقابة نموذجا خاصا بها لإدارة مخاطرها في ضوء أهدافها ورؤيتها ورسالتها والقيم الجوهرية التي تحكم أدائها وتجاربها السابقة في ذات الاطار والتفاعل مع مبادرة IDI الخاصة بإدارة الأزمات والمخاطر لتحسين أداء الأجهزة الرقابية العليا، الامر الذي ينعكس ايجابا على استدامها في تحقيق الهدف من وجودها في ضوء التحديات المتنامية التي تواجها ومعها العالم أجمع.

المراجع:

- Aligning Risk with Strategy and Performance, Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission, Exposure Draft, June 2016.

- The IIA's Practice Guide/ Internal Audit and the Second Line of Defense, Institute of Internal Auditors, 2016.

- James Lam, Implementing an Effective Risk Appetite, the association of accountants and financial, August 2015.

- The IIA's Position Paper, The Three Lines of Defense in Effective Risk Management and Control, 2013.

- Larry Rittenberg and Frank Martens, Understanding and Communicating Risk Appetite, Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission, January 2012.

- The IIA's Risk in Focus, Survey Results, Global Summary,2024.

بحث بعنوان

«دور المراجعة الداخلية على أساس المخاطر في حوكمة تكنولوجيا المعلومات وأثرها على جودة التقارير المالية»

المحاسب/ محمد عبد الحميد إبراهيم، مدير عام بالإدارة المركزية الثانية للرقابة المالية على الشركات والهيئات الاقتصادية

مقدمة:

شهدت الآونة الأخيرة تطوراً مذهلاً في الأجهزة والأنظمة الذكية، التي قدمت حلولاً ابتكارية لاختصار الوقت، وخفض التكلفة وتحقيق مرونة وكفاءة أكثر في العمليات وحدوث تحولات غير مسبوقة في الاقتصاد وسوق العمل، ويمثل التحول الرقمي أحد أهم دوافع ومحفزات النمو في كبري الشركات والمنشآت الحكومية، مما يفرض عليها خوض سباقاً حاسماً لاستخدام استراتيجيات فعالة وتطوير حلول مبتكرة تضمن استمراريتها في دائرة المنافسة، كما تساعد تقنيات الثورة التكنولوجية الرابعة علي انتقال القطاعات الحكومية أو المؤسسات بشكل عام إلي نموذج عمل يعتمد علي التقنيات الرقمية في ابتكار المنتجات وتقديم الخدمات من خلال الأجهزة المتصلة بإنترنت الأشياء حول العالم، الأمر الذي يؤكد أن المرحلة الحالية من التحول الرقمي تعد الأكبر أثراً وأكثر صعوبة من مراحل التحول التقني السابقة (Chanias et al., ٢٠١٩, P ١٧).

تعد إدارة المخاطر بالمنشأة مسئولية تضامنية بين إدارة المراجعة الداخلية ومجلس الإدارة، فمهمة مجلس الإدارة تحقيق إدارة شاملة للمخاطر من خلال تحديد وتقييم المخاطر، بينما وظيفة المراجعة الداخلية تقديم خدمات استشارية لمساعدة الإدارة في تفعيل إدارة المخاطر، وخدمات تأكيدية تتمثل في توفير تأكيد معقول حول موثوقية

وملائمة المعلومات ونظم الرقابة الداخلية بشأن المخاطر من خلال تقاريرها المقدمة إلى لجنة المراجعة ومنها إلى مجلس الإدارة. وهي تساعد مجلس الإدارة في رسم السياسة العامة لإدارة المخاطر وتقييم مدى كفاية وفعالية أنظمة التعرف على المخاطر، وتقييم مدى كفاية وفعالية أنظمة الضبط الداخلي وآليات الرقابة الموضوعة للتحكم في المخاطر وصحة قياسها (العادلي، ٢٠٢٣، ص ٥٧).

ولقد تبنت جمهورية مصر العربية مجموعة من الإصلاحات الحكومية رغبةً منها في تحسين جودة التقارير المالية، بالتحول من الأساليب اليدوية والورقية إلى الأساليب التكنولوجية، والاعتماد على نظم تخطيط موارد المنشأة وهو ما يسمى بالحكومة الالكترونية، ولقد صاحب هذا التغيير العديد من المخاطر، منها المخاطر المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات، مما دعى إلى تطوير دور المراجعة الداخلية لتكون قادرة على مراقبة وتحديد وتقييم المخاطر من خلال إدخال تغييرات جوهرية في بيئة المراجعة الداخلية وإدخال مهام جديدة تتعلق بالجانب التكنولوجي مع تقديم تأكيدات موضوعية عن هذه المخاطر، وحتى تؤدي هذا الدور ظهر الأمن السيبراني الذي يمكن تعريفه بأنه « كل الأنشطة أو العمليات أو الإجراءات التنظيمية اللازمة لضمان حماية المعلومات ونظم الاتصالات بجميع أشكالها من مختلف الانتهاكات فضلا عن منع أو تقليل الآثار المالية المرتبطة بها» (العادلي، ٢٠٢٣، ص٤٥).

أولاً: دور المراجعة الداخلية على أساس المخاطر في حوكمة تكنولوجيا المعلومات

طبقا لما ورد بالمعيار رقم ٢١٠٠ من معايير المراجعة الداخلية الصادرة عن معهد المراجعين الداخليين الأمريكي IIA، يقوم نشاط المراجعة الداخلية بتقييم أنظمة إدارة المخاطر والمساهمة في تحسينها، والرقابة الداخلية، والحوكمة، وذلك من خلال اتباع أسلوب منهجي منظم وقائم على أساس المخاطر (IIA, ٢٠١٦, P ٢٦).

١ المراجعة على أساس المخاطر:

تعني المراجعة على أساس المخاطر اتساع نطاق الفحص والمراجعة ليشمل كافة الإجراءات اللازمة لإدارة المخاطر، مما يوفر للمراجع رؤية واضحة تمكنه من تقديم التوصيات بتبني إجراءات رقابية جديدة، وهذا يجعل نظام الرقابة الداخلية في المنشأة في حالة ديناميكية مستمرة بحيث يواكب التغير في المخاطر المحيطة بالأعمال بدلاً من الجمود لفترات طويلة، ولعملية الفحص والمراجعة دور بارز في اختبار الإجراءات اللازمة لتخفيف

هذه المخاطر وعدم الاقتصار على تقييم إجراءات الرقابة، وذلك من خلال الإجابة على الأسئلة التالية: ما هو الخطر؟ ما هو احتمال حدوثه؟ وماهي أنشطة إدارة المخاطر متضمنة الإجراءات اللازمة لتخفيف هذا الخطر؟ ماهي نتيجة استخدام هذه الوسيلة؟ (إبراهيم، ٢٠٢٠، ص ١٥).

٢ حوكمة تكنولوجيا المعلومات وأنواعها:

تُعرّف حوكمة تكنولوجيا المعلومات بأنها «مجموعة من الأطر التنظيمية والعمليات التي تؤكد أن تكنولوجيا المعلومات تعمل على تدعيم الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة، وتتأكد من تحقق الاستثمارات التكنولوجية فيها بشكل جديد للاستفادة من القيمة التي تضيفها، والرقابة والوقاية من المخاطر» (سليمان، ٢٠١٩، ص ٤).

ويتغير تعريف حوكمة تكنولوجيا المعلومات والمجالات المرتبطة بها باختلاف السياق الصناعي واحتياجات المؤسسة:

- حوكمة الأمن السيبراني (Cybersecurity Governance):

تركز على تحديد وتنفيذ إجراءات الأمان والحماية من التهديدات السيبرانية، وتتضمن هذه الحوكمة سياسات الأمان، وإدارة الحماية، والاستجابة للحوادث.

- حوكمة إدارة البيانات (Data Governance):

تهتم بإدارة وحماية البيانات بشكل فعّال، وتتضمن تحديد مسؤوليات البيانات، وضمان الجودة والدقة، والامتثال لقوانين حماية البيانات.

- حوكمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات(ICT Governance):

تتعامل مع إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الشركة بشكل شامل، وتتضمن استراتيجيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإدارة مخاطر التكنولوجيا.

- حوكمة الابتكار التكنولوجي: Technology Innovation Governance:

تتناول كيفية تحفيز وإدارة عمليات الابتكار التكنولوجي داخل المؤسسة، مع التركيز على تحقيق الرؤية والأهداف الاستراتيجية.

- حوكمة تكنولوجيا المعلومات والتواصل: IT and Communication Governance:

تتعامل مع العلاقات بين تكنولوجيا المعلومات ووسائل الاتصال داخل المؤسسة، وتركز على ضمان تواصل فعّال وفعّالية استخدام التكنولوجيا.

- حوكمة الالتزام: Compliance Governance:

تركز على الالتزام بالقوانين واللوائح المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات، وتتضمن مراقبة الالتزام وتنفيذ التدابير للتأكد من الالتزام.

- حوكمة تكنولوجيا المعلومات والتحول الرقمي: IT and Digital Transformation Governance:

تعنى بإدارة عمليات التحول الرقمي والتأكد من أن تكنولوجيا المعلومات تدعم أهداف التحول الرقمي للشركة.

- حوكمة خدمات تكنولوجيا المعلومات: IT Service Governance:

تتعامل مع تقديم وإدارة الخدمات التكنولوجية للمستخدمين الداخليين وتحقيق الجودة والرضا (بكة، ٢٠٢٤).

٣ المراجعة الداخلية على أساس المخاطر وحوكمة تكنولوجيا المعلومات:

لقد أصبح الحصول على أفضل الخدمات بأسرع وقت وأقل جهد وتكلفة مطلباً أساسياً لخدمة العملاء، ولذلك لم يعد دور المراجعة الداخلية

التحقق من سلامة العمليات الحكومية من الناحية المالية والقانونية (مراجعة الالتزام) فقط، بل يتطلب ذلك الدور حوكمة تكنولوجيا المعلومات للحماية من: الهجمات والقرصنة الالكترونية وعدم القدرة على الدخول إلى البيانات المخزنة، الأمر الذي يحتم على المراجع الداخلي الحكومي تقديم الضمانات الكافية للتحقق من جودة المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير من خلال إتباع منهج جديد يتوافق مع بيئة الأعمال المعاصرة تناسب أهداف المنشآت الحكومية والأجهزة العليا للرقابة عليها.

إن تحول الأعمال إلى الرقمنة تبعه تطور في عملية المراجعة الداخلية، ليس فقط في نوع المراجعة الداخلية وطريقة تقديم التأكيد، بل تطور في المهارات المطلوبة، حيث تطلبت مراعاة ثلاث محاور لتطوير خطة المراجعة الداخلية داخل المؤسسة الرقمية (الحكومية أو غير الحكومية). على النحو التالي:

- التعاون بين المراجعة الداخلية والشركاء الخارجيين، نتيجة استبدال أنظمة الملفات بأنظمة المشاركة المستندة إلى السحابة (الحوسبة السحابية) مما يتطلب رقابة قوية من خلال حوكمة البيانات وكذلك إمكانية الاعتماد على منصات الطرف الثالث (مزود الخدمة)، وبالتالي فهم إدارة المراجعة الداخلية للمخاطر.

- الاتصال: حيث تتضمن خطة المراجعة كيفية الوصول إلى البيانات غير المؤسسية والتي تكون أسرع وتمتاز بالزيادة، مما يؤثر في وضع الأمن السيبراني وخصوصية البيانات سواء للجهات الخارجية (أصحاب المصالح) أو الداخلية.

- التواصل: يجب أن تعكس خطة المراجعة الداخلية أهمية التواصل، فيراعي فيها الفورية، ودعم الموظفين بمجالات الاتصالات الداخلية والخارجية (العادلي، ٢٠٢٣، ص ص ٥٨-٥٩).

وتواجه المراجعة الداخلية التحديات التالية: تحديد وتقييم المخاطر الجديدة، التعاون عن بُعد مع أصحاب المصلحة في المراجعة، التواصل والمتابعة مع أصحاب الأعمال، البعد عن إضاعة الوقت والموارد في المهام اليدوية والإدارية، وكاستجابة لهذه التحديات فإن الأمر يستدعى انتقال المراجعة الداخلية إلى استخدام التكنولوجيا القائمة على السحابة (الحوسبة الحسابية: تحليلات البيانات الضخمة،....) بما توفره من مزايا في إمكانية الوصول إلى المستندات في أي وقت ومن أي مكان وبأقل تكلفة.

ونتيجة للتحول الرقمي (تحول الأعمال إلى الرقمنة) تواجه المؤسسات مخاطر عديدة على النحو التالي:

- الاضطراب الرقمي بسبب تقنيات منصات الأجهزة المحمولة، البيانات الضخمة، والسحابة.

- زيادة حجم البيانات والمعاملات وهو ما يستدعى حوكمة وإدارة أفضل لها، ومخاطر الأمن والخصوصية.

أعمال القرصنة للملكية الفكرية، وسرقة بيانات العملاء، والتجسس الإلكتروني مما يستدعى الحوكمة بآليات مناسبة. (PWC, ٢٠١٩, PP. ٨-٩).

ويقع على المراجعين الداخليين إثبات أهمية العائد على الاستثمارات التكنولوجية لأنها موجودة لجعلهم أكثر كفاءة وفعالية من خلال سرعة الاستجابة في تقييم المخاطر، تحسين إنتاجية فريق المراجعة، التعاون بين المؤسسة وتزويدها بتغطية أوسع، رؤية أفضل لحالة واتجاهات المخاطر والتأكيدات، تحسين إمكانية الوصول لتمكين القوى العاملة الموزعة، وتوفير الوقت والتكلفة.

٤ مجالات المراجعة الداخلية للنظم التكنولوجية وآليات التحول الرقمي:

تمر المراجعة الداخلية للنظم التكنولوجية بعدة مراحل على النحو التالي:

أ- المرحلة الأولية/ الأساسية: فحص ضوابط تقنية المعلومات، تقييم مخاطر تقنية المعلومات، التحقق من سلامة أمن المؤسسة، فصل الواجبات، مراجعة العمليات التشغيلية وعمليات تحويل نظام المراجعات المسبقة، وإدارة مواجهة الأزمات والكوارث.

ب- المرحلة المتقدمة: حوكمة تكنولوجيا المعلومات، حوكمة تخطيط موارد المؤسسة، تقييم المخاطر، فحص الالتزام، إدارة الثغرات الأمنية، إدارة أصول البرمجيات، شفافية قواعد البيانات، والاستعانة بمصادر خارجية لتكنولوجيا المعلومات، وإدارة مخاطر الجهات الخارجية، وتقييم التقارير الذكية.

جـ- مرحلة الحوسبة السحابية: التحقق من سلامة التواصل الاجتماعي، تقييم إدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات، فحص ضوابط الأمن عبر الهاتف المحمول، تقييم مخاطر خصوصية البيانات ومخاطر الإنترنت، مراجعة وتقييم المنصات الرقمية، ومراجعة تكنولوجيا المعلومات والنظم الرقمية المستدامة (إبراهيم، ٢٠٢٢، ص ٣٢).

٥ المراجعة الداخلية وعلاقتها بحوكمة تكنولوجيا المعلومات:

تعتبر حوكمة تكنولوجيا المعلومات عين الرقابة على أنشطة وأعمال تكنولوجيا المعلومات، والتأكد من سيرها بالاتجاه الصحيح، وذلك من خلال توفير آليات تحد من هذه المخاطر باستخدام أحكام الرقابة السليمة، وتعد الرقابة الداخلية من أهم وسائل كشف الانحرافات، حيث أنها تتمثل في مجموعة من الإجراءات والوسائل المتبعة في تنفيذ العملية الرقابية داخل المؤسسات بمختلف خصائصها.

ولقد أضافت معايير الإنتوساي لأهداف الرقابة الداخلية ما يلي: حماية الموارد من الخسارة والتلف وسوء الاستخدام، وتوفير معلومات تتصف بالدقة لتحقيق أهداف التقارير المالية، وخاصة تحقيق المساءلة حيال الالتزام بالنظم والقوانين والسياسات والتعليمات السارية، كما قدمت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OECD) إطاراً للرقابة الداخلية، وحددت دور المراجعين الداخليين في قياس مدى فعالية ترتيبات الرقابة الداخلية كجزء من مهامهم، ويتمثل دورها في تقييم ما إذا كانت المكونات المختلفة لنظم الرقابة الداخلية (بيئة الرقابة في المخاطر، أنشطة الرقابة، المتابعة والرصد) موجودة ومطبقة والتأكد من وضع ضوابط كافية وفعالة، وتقديم توصيات بشأن تطوير أوجه القصور والتداخل والثغرات فيها، وتعتمد فعالية أعمال المراجعة بشكل أساسي على دورها في تقييم وتحسين عمليات إدارة المخاطر ونظم الرقابة والحوكمة (منظمة التنمية والتعاون الدولية OECD، ٢٠١٩، ص ص ٢٧-٨٢).

وتمر حوكمة تكنولوجيا المعلومات بالخطوات الآتية:

- المواءمة بين الاستراتيجية العامة للمؤسسة وخطط التشغيل اللازمة لتحقيق الأهداف (التخطيط الاستراتيجي لتكنولوجيا المعلومات).
- وضع خطة تشغيل، ووضع خطة مالية وتمويلية لتقنية المعلومة.
- وضع إطار عام لحوكمتها والرقابة عليها معتمداً على ما تصدره جهات الرقابة والإشراف والتشريعات المنظمة للعمل بالمؤسسات واختيار البدائل المطروحة.

– مشاركة مسئول إدارة تكنولوجيا المعلومات في استراتيجية الوحدة.

ممارسة الالتزام، ومساءلة ومحاسبة المسئولين عن الانحراف (موسى وجودي، ٢٠١٢، ص ٨).

ولقد تم وضع معايير الأيزو (ISO) لتوفير مبادئ توجيهية ومهارات لإدارة مخاطر أمن المعلومات بالإضافة إلى اختيار وتنفيذ وإدارة الضوابط الأمنية التي من خلالها يتم الحد من المخاطر التي تتعرض لها التقارير المالية الإلكترونية، ومن ثم تحقيق خصائص جودة المعلومات المحاسبية التي من خلال توافرها يتم الحكم على جودة التقارير المالية، كما تقوم معايير الأيزو بتعزيز الجهود والضوابط الأمنية للحفاظ على نظام أمن المعلومات من خلال تحقيق مثلث أمن المعلومات المتمثل في: السرية والموثوقية، والتكاملية وسلامة المحتوى، وتوفير المعلومات في الوقت المناسب، وتتمثل تلك الضوابط في أمن وسلامة المعلومات وفقاً لمعيار "ISO ١٧٧٩٩" فيما يلي: تحقيق أمن الأفراد، وتخفيض الأخطار المرتبطة بخطأ بشري، اعتماد برامج تمنع إقفال الدفاتر والسجلات والخروج منها في حال وجود خطأ، التخطيط لاستمرار أنشطة المؤسسة بمنع أو تخفيف حدة الأعطال والأضرار عند وقوع أحداث تضر بأمن أنظمة المعلومات، وجود رقابة على الدخول إلى معلومات النظام، وعدم فتح أي ملفات والتأكد من خلوها من أي فيروسات تضر بالبيئة (المري، ٢٠٢٣، ص ص ١٣٤٥-١٣٤٦).

مما سبق يتضح أن حوكمة تكنولوجيا المعلومات تُعد محركاً من محركات نجاح أي مؤسسة بما تضيفه من قيمة لأعمالها على المستوى التشغيلي والمستوى الاستراتيجي، لأنها تضمن الاستدامة للمؤسسة في المدى الطويل (السمعة الحسنة) وأن أمن المعلومات وإدارتها إحدى مهام حوكمة تكنولوجيا المعلومات، وأن ما يسري على حوكمة تكنولوجيا المعلومات أولى بالتطبيق على حوكمة أمن هذه المعلومات.

ثانيا: الإجراءات الرقابية لتأمين الحوسبة السحابية باستخدام آلية المعهد الوطني الأمريكي للتكنولوجيا القياسية (NIST) في المؤسسات الحكومية

تتنوع أدوات تكنولوجيا المعلومات التي يعتمد عليها التحول الرقمي للمؤسسات ومن أهمها، الحوسبة السحابية، البيانات الضخمة، سلاسل الكتل، الروبوتات، وسوف يتم تناول الحوسبة السحابية والتركيز في إدارة مخاطرها وحوكمتها من أجل الحفاظ على أمن وخصوصية والدقة والموثوقية في المعلومات بما ينعكس في تقارير المراجعة باعتبارها تمثل إحدى التقنيات الحديثة لتكنولوجيا التحول الرقمي، وعلى اعتبار أن المخاطر الأمنية لها مرتفعة، حيث يتم تخزين بيانات المؤسسة في سيرفر بعيد، مما يثير بعض المخاوف بشأن الخصوصية والسرية، حيث يمر تحويل البيانات أثناء التشغيل السحابي عبر الإنترنت.

أولاً: الحوسبة السحابية وعلاقتها بالرقابة الداخلية:

تعرف الحوسبة السحابية بأنها « نموذج لتمكين الوصول إلى الشبكة في كل مكان، وملائم عند الطلب، إلى مجموعة مشتركة من موارد الحوسبة القابلة للتكوين (مثل الشبكات والخوادم والتخزين والتطبيقات والخدمات) التي يمكن توفيرها بسرعة وإطلاقها بأقل جهد إداري أو تفاعل مع مقدم الخدمة » (الشداوي، ٢٠١٨، ص ٥).

إن للحوسبة السحابية أثر هام على هيكل الرقابة

الداخلية، لأنها تُمَكن من مزامنة الملفات ومشاركتها على المستودعات السحابية، والاحتفاظ بنسخة احتياطية منها فهي بذلك تخفض التكاليف الرأسمالية، وتحسن التنظيم الداخلي وإدارة التقلبات بشكل استراتيجي، وتوفر تقييم ومتابعة الأنشطة الرقابية بانتظام، إلا أنها مع هذه المزايا تواجه عدد من التحديات والمخاطر تتمثل في بطء شبكة الإنترنت أو تعطيلها، ضعف الاتصال بين قواعد بيانات المؤسسة وتطبيقات الحوسبة، مخاطر متعلقة بالتهديدات الأمنية (خصوصية البيانات، الهجمات الفيروسية، عدم إمكانية استرجاع البيانات، انتهاك حقوق الملكية الفكرية، فقدان السيطرة على الملفات، مخاطر نقص الخبرة والمهارة في المتعاملين بالخدمة)، لذلك تعد هذه المخاطر تبريراً لحوكمة هذه التكنولوجيا، وخاصة في المؤسسات الحكومية عن غيرها من المؤسسات الخاصة لأن بياناتها أكثر سرية لأنها ذات طابع عمومي (على وآخرون، ٢٠٢٣، ص ص ٣٥٥-٣٥٦).

عندما تواكب المؤسسات الحكومية تطبيق هذه التكنولوجيا عند انتقالها للحكومة الإلكترونية فإنها توافق متطلبات لحوكمة استخدام هذه التكنولوجيا، وتتمثل هذه المتطلبات في الآتي: تبني سياسة حكومية للحوسبة السحابية مثل: وضع معايير لمنح التراخيص لمزودي الخدمة ترتكز على توفير الأمن وسلامة البيانات، وضع شروط للعقود بين الحكومة ومزودي الخدمة، عمل شراكة تجمع بين خبراء تكنولوجيا المعلومات المؤسسات الحكومية لتطوير أمن الحوسبة، اعتماد حوسبة سحابية خاصة (بنية تحتية حكومية للحوسبة من مراكز البيانات والأجهزة والبرمجيات والتطبيقات الخاصة لمعالجة وتبادل ونقل البيانات).

تأتي مشكلة أمن المعلومات في السحابة الإلكترونية من مصدرين هما: مزود الخدمة والمستفيد منها، ويقع العبء الأكبر على عائق مزود الخدمة، فهو ملزم بتوفير أدوات وبنية تحتية ومستودعات خزن بيانات مؤمنة بمقابل مادي، إلا أنه في الآونة الأخيرة انتشرت الاختراقات الأمنية والهجمات التي تسببت في عدم الأمان والخصوصية والثقة في المعلومات المحاسبية المحوسبة مما يتطلب إيجاد قواعد تنظيمية لسد الفجوات التأمينية ولتوفير خدمات تقنية مؤمنة تناسب حجم هذه البيانات، وكذلك بالإضافة إلى ضرورة تأكد المؤسسة من مزودي الخدمة وسمعتهم ومقر شركاتهم القانونية (المراجعين الخارجيين لهم) والفروع التابعة لها، وموقع خوادمهم حول العالم، التأكد من توافر الدعم الفني وسهولة الاستخدام، واسترجاع البيانات (العادلي، ٢٠٢٣، ص ٦٩).

إن الانتقال للحوسبة السحابية ضروري لما لها من أهمية بالغة في ترشيد الإنفاق الحكومي والمحافظة على تحسين وتطوير الأداء الحكومي، إضافة إلى دورها في مواكبة المتغيرات التكنولوجية، والتأكد من توفير الأمن والحماية للبيانات والمعلومات الحكومية المحولة للسحابة.

ويعترض تطبيق الحوسبة السحابية مخاطر هامة يمكن حصرها من خلال الاعتماد على تطبيق مفهوم الأهداف الرقابية ضمن إطارCOBIT من خلال سرد مجموعة من التهديدات المرافقة للحوسبة، ويجب أن تكون المؤسسات على علم بقضايا كثيرة مثل إجراءات الأمن الداخلي والاتفاقيات الأمنية، الولوج للسحابة وغيره وإلا ستتعرض لهجمات مختلفة تستهدف مستوى البنية التحتية كخدمة IAAS، والبرمجيات كخدمة SAAS والمنصة الحاسوبية كخدمة PAAS، وهنا تظهر أهمية حوكمة الحوسبة كدرع وقاية وحماية لكل المتعاملين بهذه التكنولوجيا.

ولقد اعتمد إطار COBIT في الإصدار الأول منه علي أساس عنصر المراجعة وبمرور الوقت تم تحديث الأطر الخاصة به وصولا للإصدار الخامس لمواكبة عالم تكنولوجيا المعلومات مع الأعمال المتغيرة باستمرار, فأصبح الإصدار الخامس للإطار هو الإطار الفعلي لتنفيذ عمليات المراجعة وتقييم المخاطر ولأغراض أخرى لما يتضمنه من مناهج مختلفة لعملية المراجعة, بالإضافة إلى اعتبار دور آلية المراجعة الداخلية لإدارة المخاطر من أهم الأدوار في المنظمة باعتبارها تعمل في خط الدفاع الأول عنها وتوفر تغطية شاملة لجميع المخاطر المحتملة، ويواجه المراجعون المسئولون عن تقييم إدارة المخاطر العديد من العقبات بشكل متزايد نتيجة زيادة التقنيات وتطورها لذلك يهدف المراجعون إلي الاستفادة من أفضل الممارسات أثناء تنفيذ عملية المراجعة من خلال إطار COBIT5 لأنه عند تعلق الأمر بالمخاطر فهذا يعنى إما تهديد بما يمثل خطر له عواقب سلبية أو فرصة تمثل خطر له عواقب إيجابية (الزيني، ٢٠٢٠، ص ١٨٩).

ثانياً: آلية المعهد الوطني الأمريكي للتكنولوجيا القياسية (NIST CSF) للرقابة الداخلية ودورها في حوكمة تكنولوجيا الحوسبة السحابية:

يتم استخدام الآلية الصادرة عن المعهد الوطني الأمريكي للتكنولوجيا القياسية «إطار الأمن السيبراني» National «NIST CSF" Institute Standard Technology - Cyberian Security Frame للأسباب الآتية:

- يقع على المؤسسة مسئولية تقييم ورقابة المخاطر التي تنشأ عن استخدام الحوسبة من خلال توفير وسائل فعالة للتحقق مما إذا كانت البنية التحتية والخدمات التي يقدمها مزود الخدمة تلبي احتياجات المؤسسة من حيث تقييم المخاطر، وذلك لتطوير استراتيجيات مناسبة لمواجهة هذه المخاطر.
- تتطلب التطورات نتيجة التحول الرقمي تغيير طرق تصميم البرامج، إدارة الأنظمة وتأمين المعلومات، وهذا يحتاج على توفير الخوادم، مما يستدعي دراسة كل ما يقدمه مزودي الخدمة من المنافسين.
- تواجه مراجعة تكنولوجيا الحوسبة حالات الفشل والإخفاق من أجل تحسين نوعية وجودة الخدمات السحابية التي تكون عرضة للتهديدات الأمنية سواء الداخلية أو الخارجية، والأخطر أن مزودي الخدمة قد يكونوا عديمي النزاهة ويقوموا بتسريب المعلومات لمنافسين المؤسسة أو غير ذلك.
- منهج NIST CSF لتقييم مخاطر الأمن السيبراني يُمْكِنه اشتقاق مقاييس قابلة للقياس لكل وظيفة أساسية للإطار والفئات المعنية، وبالتالي تمكين المؤسسة من استعداد الأمن السيبراني للمخاطر الفعلية، وأن تقييم الالتزام بالمستوى المطلوب لـ NIST CSF يساعد في تحديد الأشخاص المحددين ومجالات التكنولوجيا التي تتطلب التحسين، والتي تؤثر بشكل مباشر في التخفيف من التهديدات الأمنية.

أ- خطوات تحسين وضع الأمن السيبراني باستخدام منهجNIST CSF

- تحديد الأولويات والنطاق، حيث تحدد المؤسسة أهداف أعمالها، مهماتها، وأولوياتها التنظيمية.
- تحدد المؤسسة الأنظمة والأصول ذات الصلة والمتطلبات التنظيمية والمخاطر ثم تحدد التهديدات ونقاط الضعف لهذه الأنظمة والأصول.
- إنشاء ملف تعريفي حالي (للوضع الحالي). تقوم فيه المؤسسة من خلال نتائج الخطوتين ١، ٢ بإنشاء هذا الملف لوصف حال المؤسسة.

- إجراء تقييم المخاطر من خلال تحليل البيئة التشغيلية من أجل تحديد احتمالية حدوث الأمن السيبراني والتأثير الذي يمكن أن يحدثه الحدث على المؤسسة.

- إنشاء ملف شخصي للمؤسسة يركز على تقييم ووصف نتائج الأمن السيبراني المطلوب.

- تحديد الثغرات وتحليلها وتحديد أولوياتها، من خلال مقارنة الملف الحالي بالملف المستهدف، وعمل خطة عمل ذات أولوية لمعالجة الثغرات التي تعتمد على محركات المهمة، وتحليل التكلفة والعائد، وفهم المخاطر لتحقيق النتائج إلى الملف الشخصي المستهدف.

- تنفيذ خطة العمل، حيث تحدد المؤسسة الإجراءات التي يجب اتخاذها فيما يتعلق بالفجوات.

وتتم هذه الخطوات من خلال خمس وظائف تمثل الركائز الأساسية لبرنامج الأمن السيبراني الناجح والشامل، فهي تساعد المؤسسات في التعبير بسهولة عن إدارتها لمخاطر الأمن السيبراني على الأنظمة والأشخاص والأصول والبيانات والقدرات، وهذه الوظائف هي:

i. التحديد (ID) Identify: تحديد الهوية في تطوير فهم تنظيمي لإدارة مخاطر الأمن السيبراني على الأنظمة والأشخاص، فهم سياق الأعمال والموارد التي تدعم الوظائف الحيوية ومخاطر الأمن ذات الصلة، وتحديد أولوياتها بما يتفق مع استراتيجية إدارة المخاطر واحتياجات الأعمال.

ii. الحماية (PR) Protect: إنشاء حماية أمن البيانات بما يتفق مع استراتيجية المخاطر في المؤسسة لحماية سرية المعلومات وسلامتها وتوافرها، بالإضافة إلى حماية الأصول.

iii. الكشف (DE) Detect: اكتشاف أحداث الأمن السيبراني وتحديد الأنشطة المناسبة لتحديد حدوث الأمن السيبراني في الوقت المناسب، وضمان اكتشاف الانحرافات والاختراقات، وفهم تأثيرها المحتمل.

iv. الاستجابة (RS) Respond: اتخاذ إجراءات بشأن حادثة الأمن المكتشفة والقدرة على احتواء تأثير الحادث المحتمل، ضمان الاستجابة أثناء وبعد الحادث مع أصحاب المصلحة (بالاقتضاء،....).

v. الاسترداد (الاستعادة) (RC) Recover: تحديد الأنشطة المناسبة للحفاظ على خطط المرونة واستعادة أي قدرات أو خدمات تم إعاقتها بسبب حادث الأمن (الاستعادة في الوقت المناسب للعمليات)، تنسيق الاتصالات الداخلية والخارجية أثناء وبعد الاستعادة (العادلي، ٢٠٢٣، ص ص ٦٩-٧٣).

إن تصميم أداة تقييم بناءً على هذه الوظائف الخمس السابق عرضها (التحديد، الحماية، الكشف، الاستجابة، الاسترداد) تمكن من تحديد المستوى الحالي للمخاطر في المؤسسات طبقاً للعوامل الداخلية والخارجية الآتية: ممارسات إدارة المخاطر، بيئة التهديد، المتطلبات القانونية والتنظيمية، أهداف الأعمال، قيود المهمة، وعلى المؤسسات تحديد المستوى المقبول للمخاطر لها شرط أن يكون من الممكن تنفيذه ويقلل من مخاطر الأمن السيبراني، ويلبي أهدافها، وفي هذا يحتاج الأمر إلى تأكيده من خلال المراجعة الداخلية.

ب- المراجعة الداخلية وتأكيدها لمخاطر الأمن السيبراني في المؤسسات الحكومية.

تتولى المراجعة الداخلية مسئولية توفير تأكيد لمجلس الإدارة عن مدى تقييم مخاطر الأمن السيبراني، وتعد المراجعة الداخلية كأحد أعمدتها المسئولة عن تقديم التأكيد عن المخاطر والحوكمة لهذه التكنولوجيا، حيث أن المراجعة الداخلية أُسنِدَت إليها هذه المهمة

من خلال المعايير الدولية للممارسة المهنية لها، التي نادت بضرورة الحاجة إلى وجود خطة تأكيد إلكتروني للتنفيذ في المؤسسة كبرنامج مستمر قائم على المخاطر، يكون قادراً على تحديد مخاطر المؤسسة، إجراءات الرقابة الداخلية، ووضع خطة لتنفيذ الضوابط المفقودة بعد الاستعانة بأحد آليات حوكمة تكنولوجيا المعلومات للأمن والخصوصية، ولهذا من الضروري أن يصبح المراجعون الداخليون مستشارين إلكترونين موثوقين من خلال المساهمة في عملية تأكيد الأمن السيبراني من خلال نتائجهم كخبراء متخصصين، ولذلك يتم تدريب المراجعين الداخليين على أطر الأمن السيبراني لتطوير خطة التأكيد على هذه الأطر، وضرورة أن يغطي التأكيد على نطاق الأمن السيبراني الوظائف الخمسة لإطار NIST وهي التحديد، الحماية، الاكتشاف، الاستجابة، الاسترداد (الاستعادة)، مما ينعكس على جودة التقارير المرفوعة للإدارة العليا من خلال لجنة المراجعة (العادلي، ٢٠٢٣، ص ٧٤).

ثالثا: دور المراجعة الداخلية على أساس المخاطر في حوكمة تكنولوجيا المعلومات وأثرها على جودة التقارير المالية:

١ جودة التقارير المالية:

رغم أن جودة المحاسبة تستخدم أحياناً للتعبير عن جودة التقارير المالية، إلا أن مفهوم جودة التقارير المالية مفهوماً متسعاً، فهو يرتبط أساساً بمهنة المحاسبة ذاتها، بداية من استخدام معايير المحاسبة والمراجعة، مروراً بالممارسة المهنية لإعداد ومراجعة القوائم المالية، وانتهاءً بمنتج هذه العملية، وهو التقرير المالي.

ولقد تنوعت وتباينت وجهات النظر التي تناولت مفهوم جودة التقارير المالية، إلا أنها أجمعت على أن جودة التقارير المالية ترتكز على تطبيق معايير محاسبية عالية الجودة، لتقديم معلومات تتوافر فيها خصائص الجودة، ويتم الإفصاح عن كافة المعلومات بشفافية وفقاً لنظام إفصاح يتصف بالجودة، ويجعل مستخدمي تلك التقارير يثقون فيها، ومن ثم يعتمدون عليها بشكل أساسي عند اتخاذ قراراتهم (الرشيدي، ٢٠١٢، ص ٨).

إن جودة التقارير المالية يمكن التعبير عنها من خلال منهجين مختلفين وهما «طلب المستخدمين» و«حماية المستثمر»، وفيما يتعلق بطلب المستخدمين فيعني تحديد احتياجات المستخدمين لتحديد مدي جودة التقارير المالية وفقا لفائدتها من وجه نظرهم، أما حماية المستثمر فيركز على مدي توفير الحماية للمستثمرين من خلال اكتمال ونزاهة الإفصاح في القوائم المالية، وبشكل أكثر تحديداً مدى تحقيق الشفافية ومدي اكتمال الإفصاح ودرجة التحفظ والثبات في استخدام السياسات المحاسبية والقابلية للمقارنة، وبالتالي تُعرّف جودة التقارير المالية بأنها وفاء التقارير المالية بالخصائص النوعية ومنها الملاءمة، والتمثيل الصادق، وإمكانية الفهم، وقابلية المقارنة، والتحقق، والتوقيت المناسب (هاشم، ٢٠٢٢، ١٤٥).

٢ مسئوليات المراجعة الداخلية على أساس المخاطر عن حوكمة تكنولوجيا المعلومات وأثرها على جودة التقارير المالية:

لقد واجهت مهنة المراجعة بشكل عام أزمة المسئولية والمصداقية وفقدان الثقة في السنوات الأخيرة نتيجة تزايد الأزمات المالية والاقتصادية على المستوى المحلى والعالمي، خاصة بعد الانهيارات المالية للعديد من الشركات الأمريكية الكبرى خلال

الأعوام الأولى من القرن الحادي والعشرين مثل شركة إنرون للطاقة «Enron» وشركة وورلد كوم للاتصالات «World Com» والتي صدقت على تقاريرها المالية غير الحقيقية وغير الصادقة كبرى شركات خدمات المراجعة، وهو ما أدى إلى إعادة النظر في أهمية وضرورة صياغة مجموعة من الضوابط لتحقيق الثقة والمصداقية في المعلومات الواردة بالتقارير المالية والتي يحتاج إليها العديد من مستخدمي هذه التقارير خاصة بعد أن تم التشكيك في المعايير الحاكمة لإعداد وعرض التقارير المالية للشركات مما أثر بالسلب على جودة التقارير المالية، لذا كان الاهتمام بتطبيق الحوكمة هو الحل المتكامل والفعال لضمان قيام الإدارة بعملها بشكل سليم، ونتيجة للتطورات الكبيرة وبشكل خاص ما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات، وتأثيراتها الإيجابية على بعض المنظمات وتأثيراتها السلبية على منظمات أخرى فقد ساعدت تكنولوجيا المعلومات العديد من الشركات على تنفيذ مختلف الوظائف والعمليات التي تقوم بها بشكل أفضل وأسرع وأكثر دقة، ولقد أسهمت تكنولوجيا المعلومات في رفع كفاءة الحوكمة في الشركات من خلال عدد من المجالات أبرزها هو تزويدها بالمعلومات المهمة والدقيقة وبأقصى سرعة ممكنة ومساعدتها على ترشيد عملية اتخاذ القرارات في الوقت المناسب من خلال ما يتوفر لها من معلومات ذات جودة عالية.

ويعد من أهم العقبات التي تواجه الشركات هى مدى القدرة على ضبط الأداء داخل الشركة بما يتسم مع تحقيق المنافع والأهداف المخططة، الأمر الذي يتطلب حوكمة تكنولوجيا المعلومات وهو ما أدى لظهور إطار COBIT 0 والذي أصدرته جمعية ضبط وتدقيق نظم المعلومات

ISACA" (Information Systems Audit" and Control Association).

وهي إحدى الجمعيات التابعة لمعهد حوكمة تكنولوجيا المعلومات (IT Governance Institute) "ITGI" وهي تعد أكبر جمعية مهنية دولية تركز على حوكمة تكنولوجيا المعلومات، ليساعد مديري المؤسسات على تقليل الفجوة وتقليل المخاطر بين نظم المعلومات والاحتياجات الفنية واحتياجات الأعمال، حيث يساعد إطار COBIT 0 الشركات في تحقيق أهدافها، ويتكون إطار COBIT 0 من عدة أدوات تستخدم لتصميم أطر وعمليات ومنظومات للمراقبة والمتابعة داخل الشركة ويتكون من (0) أدوات لحوكمة تكنولوجيا المعلومات، و(٣٢) أداة لإدارة تكنولوجيا المعلومات.

ويؤدى تطبيق المعايير المهنية الدولية لحوكمة تكنولوجيا المعلومات COBIT 0 إلى زيادة سرعة الأداء باستخدام الأدوات التي تعتمد عليها تكنولوجيا المعلومات، لذا فإن الأمر يتطلب تبنى ممارسات جيدة للحوكمة تقود إلى التحقق من جودة التقارير المالية ورفع مستوى محتواها المعلوماتي وبالتالي دعم كفاءة الأداء الاستراتيجي للشركات ومن ثم دعم القدرة التنافسية وذلك من خلال انعكاسات تطبيق المعايير المهنية الدولية لحوكمة تكنولوجيا المعلومات COBIT 0 لمساعدة هذه الشركات في تحسين جودة محتوى التقارير المالية بها (وهدان وآخرون، ٢٠٢١، ص ص ٢٠٩-٢١٠).

ولقد أدت الثورة التكنولوجية التي شهدها العالم في الفترات الأخيرة بما تضمنه من تطور مستمر في تكنولوجيا المعلومات ونمو سريع في سوق التجارة الالكترونية إلى استجابة العديد من الشركات ببناء مواقع لها على شبكة الانترنت، مع رغبة هذه الشركات في نشر القوائم والتقارير المالية لها على تلك المواقع، ويحقق نشر التقارير والقوائم المالية لهذه الشركات على مواقعها الالكترونية،

مزايا كثيرة حيث تساعد في توفير الوقت والجهد والمال عن طرق النشر التقليدية، كما أنها تزيد من كفاءة سوق الأوراق المالية لتوفيرها المعلومات والتقارير المالية السريعة والمتجددة للمستثمرين من خلال شبكة الانترنت، وقد بدأ بالفعل الكثير من الشركات خلال السنوات الأخيرة في نشر تقاريرها المالية السنوية والفترية على مواقعها على شبكة الانترنت وساعد ذلك كثير من المستثمرين في الاطلاع على هذه التقارير بسرعة ومتابعة أداء هذه الشركات.

ولقد أصبحت جودة التقارير المالية الالكترونية مطلباً ملحاً للمستثمرين ولسوق الأوراق المالية، نظراً لحاجتهم إلى التحقق من صدق المعلومات المنشورة بالتقارير المالية الالكترونية، حتى يتخذوا قراراتهم الاستثمارية وهم مطمئنين إلى صحة هذه المعلومات بالتقارير المالية المنشورة عبر الانترنت، ومن هنا تأتي أهمية حوكمة تكنولوجيا المعلومات للتحقق من جودة هذه التقارير المالية الالكترونية.

ولا شك أن جودة التقارير المالية الالكترونية تعتبر مؤشراً غير مباشر يمكن استخدامه في تقييم جودة المعايير المحاسبية المستخدمة في إعداد هذه القوائم، وأن المعلومات المالية بهذه التقارير يجب أن تكون على درجة عالية من الدقة والجودة، وبالتالي كان لا بد من وجود مجموعة من الضوابط التي تضمن جودة التقارير المالية الالكترونية، وكان من أهمها حوكمة تكنولوجيا المعلومات (محمد، ٢٠١٢، ص ص ٢٤- ٢٥).

وللمراجعة الداخلية على أساس المخاطر تأثير كبير على جودة إعداد وعرض التقارير المالية سواء التقليدية أو الالكترونية، وتؤدي المراجعة الداخلية على أساس المخاطر دوراً هاماً في حوكمة تكنولوجيا المعلومات نظراً لما تقوم به من أنشطة ترتبط بتقييم أنظمة الرقابة الداخلية والمخاطر التي يمكن أن تتعرض لها هذه الأنظمة، حيث تهدف المراجعة الداخلية على أساس المخاطر إلى وضع نظم لتقييم وسائل ونظم وإجراءات إدارة المخاطر في المنشأة وتطبيق قواعد الحوكمة بها على شكل سليم، كما يتم وضع نظم وإجراءات المراجعة الداخلية على أساس المخاطر بناء على تصور ودراسة للمخاطر التي تواجه الشركة، على أن يستعان في ذلك بآراء وتقارير مجلس الإدارة ومراقبي الحسابات ومديري الشركة وان يتم تحديث متابعة وتقييم تلك المخاطر بشكل دوري.

وقد أشار معهد حوكمة تكنولوجيا المعلومات (ITGI) إلى أهمية حوكمة تكنولوجيا المعلومات في تصميم وتنفيذ نظم الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية وحماية أمن المعلومات بها، حيث جاء في تقريره الصادر بعنوان (IT Control Objectives for Sarbanes- Oxley)

أن هناك عدة مسئوليات للمراجعة الداخلية على أساس المخاطر عن حوكمة تكنولوجيا المعلومات تؤثر في جودة التقارير المالية أهمها:

- توثيق واختيار نظم رقابة تكنولوجيا المعلومات.
- تحديد المخاطر المتعلقة بنظم تكنولوجيا المعلومات.
- فهم برنامج الرقابة الداخلية وجودة التقرير المالي للمنشأة.
- تصميم وتنفيذ النظم الرقابية التي من شأنها أن تؤدي إلى تخفيض المخاطر التي تم تحديدها ومراقبتها وبصورة مستمرة وفعالة.
- تخطيط نظم تكنولوجيا المعلومات التي تدعم الرقابة الداخلية وإجراءات إعداد التقارير المالية.
- الإشراف ومراقبة تكنولوجيات المعلومات لضمان جودة أدائها خاصة فيما يتعلق بنشر التقارير المالية باستخدام وسائل تكنولوجيا المعلومات.

● ضمان أن نظم رقابة تكنولوجيا المعلومات يتم تحديثها باستمرار وتغييرها لتتواكب مع التغيرات في نظم الرقابة الداخلية. (محمد، ٢٠١٢، ص ص ٥١- ٥٢).

٣ أثر تطوير الرقابة الداخلية بآليات حوكمة تكنولوجيا المعلومات على جودة تقارير الجهاز الأعلى للرقابة:

يسعى الجهاز الأعلى للرقابة إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الكفاءة والفعالية في أداء المهام الرقابية المسندة له، وذلك من خلال تطوير نظم الرقابة الداخلية للحد من الفساد المالي بالوحدات الحكومية، عن طريق وضع نظام متطور لنظم الرقابة الداخلية يعتمد على بنود أساسية وهي: بيئة رقابة سليمة: (تحديد السلطات والمسئوليات، الالتزام بالآداب والسلوك المهني)، نظم ضبط داخلي، المراجعة الداخلية الفعالة، الاتصالات والمعلومات، والمتابعة (وضع إجراءات متابعة كافية لتقييم مدى كفاية الإجراءات الرقابية).

يتم تقسيم أبعاد الرقابة الداخلية على تكنولوجيا المعلومات بصفتها أهم وسائل الكشف للانحرافات Committee of sponsoring organization (COSO)

إلى: بيئة رقابية، تقييم المخاطر، الأنشطة الرقابية، المعلومات والاتصالات، المتابعة الرقابية، كما تقوم الرقابة الداخلية على عدد من المبادئ وهي: دعم أهداف المؤسسة، تحديد الأدوار والمسئوليات، تعزيز وترسيخ ثقافة التحفيز، الاستجابة للمخاطر، توافر المهارات الكافية، التواصل بشكل منتظم، المتابعة والتقويم.

ولقد أسفر تطوير نظم الرقابة الداخلية بآليات حوكمة تكنولوجيا المعلومات لتوفير الأمن والخصوصية في المعلومات المحاسبية المنتجة بالتقارير المالية للمؤسسات الحكومية عن أي دعم للمراجعة الداخلية بآليات حوكمة تكنولوجيا المعلومات(NIST) يوفر الأمن والخصوصية في المعلومات، مما ينعكس على جودة التقارير للمؤسسات الحكومية وفقاً للدليل الإرشادي لمنظمة الإنتوساي «رقابة الأداء» وتعريفه لها بأنها عملية مستقلة وموضوعية يتم فيها التأكد من أن المؤسسات الحكومية وأنظمتها وأنشطتها ومؤسساتها تعمل وفقاً لمبادئ الاقتصاد والكفاءة والفعالية، أي هل تدار الموارد بطرق اقتصادية؟ هل تعد نسبة المدخلات إلى الخدمات هي الطريقة المثلى؟ هل تستطيع الجهة الحكومية الوصول إلى ما تم تحديده من أهداف؟ (العادلي، ٢٠٢٣، ص ص ٧٥-٧٦).

من أجل تحقيق دور المراجعة الداخلية على أساس المخاطر في حوكمة تكنولوجيا المعلومات وأثرها على جودة التقارير المالية يجب الاهتمام بدور المراجعة الداخلية في المؤسسات، وخاصة الحكومية منها، والحفاظ على استقلاليتها، من أجل دورها التأكيدي والاستشاري والعمل على إيجاد وسائل للتقييم المستمر لآليات الرقابة الداخلية، لما لها من دور وتأثير على المراجعة الداخلية على أساس المخاطر وينعكس بالتالي دورها على المراجعة الخارجية وعلى جودة التقارير الداخلية والخارجية، وضرورة الالتزام بتطبيق آليات الرقابة الداخلية وخاصة آلية NIST لمواجهة مخاطر الاختراق والبرامج الخبيثة المصاحبة للتطبيقات التكنولوجية، ولاسيما الحوسبة السحابية من أجل توفير الأمن والخصوصية في المعلومات وبصفة خاصة للمؤسسات الحكومية منها، مع الاهتمام بالتطورات المستحدثة في نظم المعلومات والاتصالات بصورة مستمرة، وبالإرشادات التي تصدرها المنظمات المهنية في هذا الشأن، من أجل مواكبة كل التغييرات وأخذها في الحسبان لمساعدة متخذي القرارات في المؤسسات.

أهم المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

- إبراهيم، محمد عبد الحميد، (٢٠٢٠)، المراجعة الداخلية على أساس المخاطر، مجلة الرقابة الشاملة، الجهاز المركزي للمحاسبات، الأعداد ٢٠٧/٢٠٨/٢٠٩.

- إبراهيم، محمد عبد الحميد، (٢٠٢٢)، دور المراجعة الداخلية للتحول الرقمي في تعزيز المساءلة والشفافية، مجلة الرقابة الشاملة، الجهاز المركزي للمحاسبات، العددان ٢١٢/٢١٣.

- الرشيدي، ممدوح صادق محمد، (٢٠١٢)، دراسة تحليلية لأساليب تقييم جودة التقارير المالية، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة، جامعة سوهاج، المجلد ٢٦، العدد الثاني.

- الزيني، ياسمين عماد الدين محمد، (٢٠٢٠)، العمليات الملائمة لاستخدام إطار COBIT٥ في مجال المراجعة الداخلية، مجلة البحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بورسعيد، المجلد ٢٤، العدد الأول.

- الشداوي، عبد الرحمن بن عياد، (٢٠١٨)، الحوسبة السحابية: خصائصها والتحديات الأمنية عند الانتقال اليها، الملتقى الأول لتقنية المعلومات، جامعة جدة.

- العادلي، مرفت على محمود، (٢٠٢٣)، دعم المراجعة الداخلية على المخاطر بآليات حوكمة تكنولوجيا المعلومات وفقاً لإطار

(NIST ٨٠٠-٣٧) للرقابة الداخلية وانعكاسه على تقارير الأجهزة العليا للرقابة، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد ٢٧، العدد ٢.

- المري، راشد محمد، (٢٠٢٣)، أثر تكنولوجيا المعلومات في النظام الأمني والرقابة الداخلية، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، جامعة الأزهر - كلية الشريعة والقانون بدمنهور، الجزء الأول، العدد ٤٠.

- بكة، (٢٠٢٤)، أنواع حوكمة تكنولوجيا المعلومات وأهميتها، تاريخ الدخول للموقع ٢٤-١-٢٠٢٤.

https://bakkah.com/ar/knowledge-center,

- سليمان، حنان زكريا محمد، (٢٠١٩)، أثر حوكمة تكنولوجيا المعلومات على جودة التقارير المالية – دراسة ميدانية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة بنها.

- على، احمد محسن إسماعيل وآخرون، (٢٠٢٣)، الأساليب التكنولوجية المعاصرة في الفكر المحاسبي ومخاطرها، مجلة البحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بورسعيد، المجلد ٢٤، العدد الأول.

- محمد، عبد الرحمن عبد الفتاح، (٢٠١٢)، أثر تطبيق حوكمة تكنولوجيا المعلومات على جودة التقارير المالية الاليكترونية بالشركات المساهمة السعودية - دراسة تطبيقية، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، المجلد ٨٦، العدد الرابع.

- منظمة التنمية والتعاون الدولية OECD،(٢٠١٩)، الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر من أجل النزاهة العامة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

- موسى، رحماني وجودي، سامية، (٢٠١٢)، حوكمة تقنية المعلومات أداة استراتيجية لحماية أمن المعلومات، الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كألية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، جامعة محمد خيضر، الجزائر.

- هاشم، دينا مختار صابر، (٢٠٢٢)، أثر الشمول المالي علي جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية، مجلة البحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بورسعيد، المجلد ٢٣، العدد الأول.

- وهدان، محمد على محمد وآخرون، (٢٠٢١)، أثر حوكمة تكنولوجيا المعلومات على جودة التقارير المالية بقطاع الجمارك المصرية في ضوء المعايير المهنية الدولية: دراسة ميدانية، المجلة العلمية للبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة المنوفية، العدد الثالث.

ثانياً: المراجع الإنجليزية:

I- Anna , Davydova , (2019), "Services state of the internal audit profession study", Elevating internal audit's role: the digitally fit function, Price water house coopers risk (pwc).

2- Chanias, Simon et al., (2019). "transformation strategy making in pre-digital organizations: The case of a financial services provider, The journal of Strategic Information Systems, Vohune 28 Issue I.

3- Institute of internal auditors {III), (2016), international standards for the professional practice of internal auditing.

ملخص رسالة ماجستير

بعنوان

«قياس أثر تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم ٤٨ على جودة التقارير المالية»

دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية

المحاسب/ على فراج خلف محمد،
مراجع أول بالإدارة المركزية للرقابة المالية علي الاسكان والنقل

تقدم الزميل الاستاذ/ على فراج خلف محمد، مراجع أول بالإدارة المركزية للرقابة المالية علي الاسكان والنقل، برسالة للحصول على درجة الماجستير فى المحاسبة من كلية التجارة بنين قسم المحاسبة - جامعة الأزهر، حول «قياس أثر تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم ٤٨ على جودة التقارير المالية»، وقد نوقشت الرسالة المذكورة وأجيزت من اللجنة المشكلة من السادة: الأستاذ الدكتور/ عز الدين فكرى تهامي (عضواً من الداخل ورئيساً) أستاذ ورئيس قسم المحاسبة بالكلية - عميد كلية الإدارة السابق بالجامعة الحديثة للتكنولوجيا والمعلومات، الأستاذ الدكتور/ خالد فتحي جابر (عضواً من الخارج) أستاذ المحاسبة المساعد ورئيس قسم المحاسبة بكلية الإدارة – الجامعة الحديثة للتكنولوجيا والمعلومات، والأستاذ الدكتور/ رجب أحمد ندا (عضواً من الداخل ومشرفاً) أستاذ المحاسبة المساعد بالكلية، والأستاذ الدكتور/ محمد إبراهيم محمد مدرس المحاسبة كلية التجارة – جامعة الأزهر (مشرفاً).

ونظرا لأهمية الموضوع ننشر موجزا لمحتويات الرسالة على النحو التالي

مقدمة:

في ظل خطة وسعى الجهة المنوط بها في مصر إصدار وتعديل معايير المحاسبة المصرية من أجل التغلب على المشكلات التي واجهتها معايير الإيراد السابقة، ولتحقيق التوافق والاتساق مع معايير المحاسبة الدولية (معيار التقرير المالي الدولي IFRS15)، ومواكبة التطورات التكنولوجية والاقتصادية والتشريعية والمعلوماتية التي حدثت في البيئة الداخلية والخارجية، والتي أدت إلى وجود صور وأشكال متنوعة للمعاملات المولدة للإيرادات والتي لم تؤخذ في الاعتبار عند وضع المعايير السابقة رقمي ٨ « عقود الإنشاء»، رقم ١١ «الإيراد»، وبالتالي أصبح من الصعب تطبيق هذه المعايير عند الاعتراف بالإيراد في الوقت الحالي من أجل تحسين جودة التقارير المالية لتحقيق أهداف مستخدمي التقارير المالية، ومن أجل ذلك صدر قرار وزير الاستثمار والتعاون الدولي رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩م في ٢٠١٩/٣/١٨ بتعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥م، حيث كان من أبرز تلك التعديلات التي طرأت على معايير المحاسبة المصرية الصادرة بالقرار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥م هو سحب وإلغاء كل من معيار المحاسبة المصري رقم ٨ «عقود الإنشاء»، ومعيار المحاسبة المصري رقم ١١ «الإيراد»، وحل محلهما معيار المحاسبة المصري رقم ٤٨ «الإيراد من العقود مع العملاء» والذي أصبح واجب التطبيق في الأول من يناير ٢٠٢١م بعد تأجيل تطبيقه بمقتضى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (١٨٧١) الخاص بتأجيل تطبيق المعيار بسبب الآثار التي صاحبت جائحة فيروس كورونا (COVID -١٩)، وقد جاءت هذه الدراسة لقياس أثر التطبيق الفعلي لمعيار المحاسبة المصري رقم ٤٨ على جودة التقارير المالية.

مشكلة الدراسة:

وُجِّهَت الكثير من الانتقادات لمعياري الإيراد رقمي ١١،٨السابقين، وطالبت العديد من الجهات والأطراف المهتمة بالتقارير المالية، والدراسات (عوض ٢٠١٥، هيكل ٢٠١٥، محمد ٢٠١٥، منسي ٢٠١٧، صالح ٢٠١٧، هاشم ٢٠١٨، عيد ٢٠١٨، عبد السلام ٢٠١٩) بضرورة إلغاء تلك المعايير لحل مشاكلها من ناحية والتوافق مع معايير المحاسبة الدولية (معيار الإيراد الدولي رقم ١٥) من ناحية أخري لتحسين القابلية للمقارنة وتقديم معلومات ذات فائدة أكبر لمستخدمي التقارير المالية، وبالتالي تحسين جودة التقارير المالية من خلال وضع المبادئ التي يجب على المنشأة أن تطبقها للتقرير عن المعلومات المفيدة حول طبيعة وقيمة وتوقيت وعدم تأكد الإيراد والتدفقات النقدية الناتجة من العقود مع العملاء.

من أجل ذلك تم إصدار معيار المحاسبة المصري رقم ٤٨ « الإيراد من العقود مع العملاء»، ونظراً لأن أثار التطبيق على جودة التقارير المالية تختلف من دولة لأخرى لاختلاف الأنظمة المحاسبية والاقتصادية والتشريعات القانونية المنظمة للمهنة في كل دولة فمن هنا تظهر مشكلة الدراسة المتمثلة في ما هو أثر التطبيق الفعلي للمعيار المصري رقم ٤٨ «الإيراد من العقود مع العملاء» على مستوى جودة التقارير المالية في البيئة المصرية؟ هل

سيكون للتطبيق الفعلي للمعيار المصري رقم ٤٨ منفعة إضافية لمستخدمي التقارير المالية، ويحسن من مستوى جودة التقارير المالية أم أنها كانت مجرد تعديلات على معايير الإيراد لتتوافق مع نظيرتها الدولية بغض النظر عن مدى جدواها ومدى خدمتها لمستخدمي التقارير المالية في البيئة المصرية وهل سيساهم المعيار رقم ٤٨ في حل مشكلات معايير الإيراد السابقة، أم أن تطبيقه سوف يواجه بصعوبات تحول دون تحقق الهدف المرجو منه؟ وهذا ما سوف تحاول الدراسة الإجابة عنه من خلال الدراسة التطبيقية لقياس أثر تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم ٤٨ على مستوى جودة التقارير المالية باستخدام ثلاثة مقاييس للجودة (جودة الأرباح، إدارة الأرباح، التحفظ المحاسبي)، وباستخدام المقاييس الإحصائية الملائمة المعتمدة على معلومات القوائم المالية الفعلية قبل وبعد التطبيق لعينة من الشركات المتداول أسهمها في سوق الأوراق المالية المصرية.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى ما يلي:

١. دراسة وتحليل أهم متطلبات معيار المحاسبة المصري رقم ٤٨ «الإيراد من العقود مع العملاء» من حيث الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح عن الإيراد.

٢. التعرف على مشكلات معايير الإيراد السابقة رقمي ٨و١١ وآليات المعيار رقم ٤٨ لمواجهتها.

٣. تحليل أثر تطبيق متطلبات الاعتراف والقياس والإفصاح الخاصة بالإيرادات وفقاً لمعيار المحاسبة رقم ٤٨ «الإيراد من العقود مع العملاء» على جودة التقارير المالية وذلك من خلال بيان الأثر على بعض المتغيرات المحاسبية (الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، التحفظ المحاسبي، إدارة الأرباح) التي تعكس جودة التقارير المالية وذلك لتقييم جودة التقارير المالية.

٤. إجراء دراسة تطبيقية لقياس أثر تطبيق معيار المحاسبة رقم ٤٨ على جودة التقارير المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية وباستخدام ٣ مقاييس كمية من مقاييس الجودة (جودة الربح، التحفظ المحاسبي، إدارة الأرباح).

أهمية الدراسة:

فإن أهمية هذه الدراسة تنبع من الاعتبارات التالية:

١. تعد هذه الدراسة هي الدراسة الأولى من نوعها على حد علم الباحث في البيئة المصرية بعد التطبيق الإلزامي للمعيار والتي تتناول تحليل ودراسة أثر تطبيق متطلبات معيار المحاسبة المصري رقم ٤٨ على جودة التقارير المالية، وقياس أثر تطبيقه على جودة التقارير المالية بناءاً على بيانات فعلية مستخرجة من القوائم المالية لعينة من الشركات المصرية التي التزمت بالتطبيق قبل وبعد التطبيق نظراً لحداثة صدور وتطبيق المعيار رقم ٤٨ حيث أصبح واجب التطبيق اعتباراً من ٢٠٢١.

٢. إن الدراسات السابقة تناولت تحليل ودراسة أثر تطبيق معيار الإيراد الدولي رقم ١٥ في بيئات خارجية والتي تختلف عن البيئة المصرية من ناحية الظروف الاقتصادية والتكنولوجية والقانونية والأنظمة المحاسبية، ولم تتناول أي من تلك الدراسات قياس أثر التطبيق الفعلي للمعيار المصري رقم ٤٨ على جودة التقارير المالية في البيئة المصرية والذي يعد ترجمة للمعيار الدولي رقم ١٥.

٣. كما أن الدراسات السابقة كانت دراسات

استكشافية (استباقية) أو ميدانية قبل تاريخ التطبيق الإلزامي للمعيار ٢٠٢١م والتي اعتمدت في منهجيتها على استخدام المنهج التحليلي، وقوائم الاستقصاء كأداة بحث لتحليل أثر تطبيق معيار الإيراد الدولي IFRS15 أو المصري رقم ٤٨ قبل بداية تطبيقه الفعلي على جودة القوائم أو التقارير المالية وليست دراسة تطبيقية معتمدة على بيانات فعلية بعد تطبيق المعيار المصري رقم ٤٨ باستخدام ثلاثة مقاييس للجودة كما في هذه الدراسة.

٤. المساهمة في إيضاح المتطلبات الجديدة التي تضمنها المعيار المصري رقم ٤٨ من حيث القياس والاعتراف والإفصاح عن الإيراد والمشكلات التي واجهتها المعايير السابقة، وآليات المعيار المصري رقم ٤٨ لمواجهتها.

٥. تعتبر نتائج الدراسة التطبيقية مفيدة لواضعي المعايير والجهات التنظيمية الأخرى على مستوى البيئة المصرية في التعرف على جدوى تعديل معايير المحاسبة عن الإيراد في مصر، وهل تنطوي هذه التعديلات على منفعة إضافية لمستخدمي المعلومات المحاسبية أم أنها مجرد تعديلات لتتوافق مع نظيرتها «تعديلات المعايير الدولية» بغض النظر عن مدى جدواها ومدى خدمتها لمستخدمي المعلومات المالية في مصر.

فروض الدراسة:

في ضوء طبيعة المشكلة وما هو مستهدف من الدراسة وفى ضوء التساؤل البحثي المثار في هذا الشأن وهو «هل سيؤدى تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم ٤٨ إلى تحسين جودة التقارير المالية»؟، وللحصول على إجابة على هذا التساؤل يمكن صياغة فروض الدراسة كما يلي:

١. لا يؤدى تطبيق معيار المحاسبة رقم ٤٨ إلى تحسين جودة الربح المحاسبي.

٢. لا يؤدى تطبيق معيار المحاسبة رقم ٤٨ إلى تحسين درجة التحفظ المحاسبي.

٣. لا يؤدى تطبيق معيار المحاسبة رقم ٤٨ إلى تحسين الحد من ممارسة إدارة الأرباح.

متغيرات الدراسة:

تم تحديد متغيرات الدراسة في ضوء ما هو متبع في الدراسات السابقة وبما يتفق مع بيئة الدراسة الحالية والفروض المراد اختبارها في هذه الدراسة ومن خلال استعراض نموذج الدراسة يمكن توضيح متغيرات الدراسة على النحو التالي:

أولاً: المتغير المستقل (Independent variables): ويتمثل في:

- تطبيق معيار الإيراد رقم ٤٨

ثانياً: المتغيرات التابعة(Dependent variables):

وهى جودة التقارير المالية والمقاييس المستخدمة لقياس جودة التقارير المالية وتشمل (جودة الربح، ادراة الأرباح، التحفظ المحاسبي).

منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على استخدام المنهجين الاستقرائي والاستنباطي حيث:

- تم استخدام المنهج الاستقرائي من أجل صياغة الإطار النظري للدراسة من خلال مراجعة الأدب المحاسبي عن طريق الاطلاع

على الكتب والدراسات والمؤلفات التي ترتبط بالموضوع محل الدراسة.

- وتم استخدام المنهج الاستنباطي من أجل جمع البيانات اللازمة لاختبار فروض الدراسة، وإجراء الدراسة التطبيقية من أجل قياس أثر تطبيق معيار الإيراد رقم ٤٨ على جودة التقارير المالية للشركات المصرية المقيدة بالبورصة المصرية باستخدام ٣ مقاييس كمية للجودة وهم:

١. مقياس جودة الربح.

٢. مقاييس التحفظ المحاسبي (الاعتراف بالخسائر في توقيتها).

٣. قياس مستويات ممارسات إدارة الأرباح.

نطاق وحدود الدراسة:

١. نطاق الدراسة: تتناول الدراسة العلاقة بين تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم ٤٨»الإيراد من العقود مع العملاء»، وجودة التقارير المالية دون غيرها من العلاقات.

٢. الحدود الزمنية للدراسة: استخدام القوائم المالية لعينة من الشركات غير المالية المقيدة بسوق الأوراق المالية بالبورصة المصرية قبل وبعد التطبيق، حيث سوف تقتصر الفترة الزمنية للدراسة على سنة ٢٠٢٠، ٢٠٢١ والسبب في ذلك هو أن تطبيق المعيار أصبح واجب التطبيق في ٢٠٢١ ومن ثم فإن تاريخ إعداد أول قوائم مالية سنوية معدة وفقاً للمعيار رقم ٤٨ في عام٢٠٢١.

٣. الحدود المكانية للدراسة: عينة من أنشطة الشركات غير المالية المدرجة في البورصة المصرية دون غيرها من الشركات التي قامت بتطبيق المعيار رقم ٤٨ خلال الفترة محل الدراسة، وتم استبعاد الشركات المالية كالبنوك نظرا لطبيعتها الخاصة.

تنظيم الدراسة:

هدفت الدراسة إلى دراسة وتحليل وقياس أثر تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم ٤٨ «الإيراد من العقود» مع العملاء على جودة التقارير المالية في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية الصادر في ضوء قرار وزير الاستثمار رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩ بشأن تعديل معايير المحاسبة المصرية، ولتحقيق هذا الهدف فقد تم تقسيم الدراسة إلى الأجزاء التالية:

الفصل الأول:
الإطار العام للدراسة:

ويشمل هذا الفصل على مبحثين وهما:

المبحث الأول:

تناول هذا المبحث من الدراسة الإطار العام للدراسة، والذي تضمن عرض مقدمة الدراسة ومشكلتها وأهدافها وفروضها ومتغيراتها وحدودها، كما تضمن الأهمية العلمية والعملية للدراسة ومنهجها وخطتها البحثية:

المبحث الثاني:

تناول هذا المبحث استعراض الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، وذلك للوقوف على آخر ما وصلت إليه الأبحاث المحاسبية فيما يخص موضوع الدراسة بغرض الاستفادة من تلك الدراسات في صياغة الإطار الفكري والتطبيقي للدراسة والمساعدة في الدراسة التطبيقية، إضافة إلى تحديد الفجوة البحثية للدراسة.

الفصل الثاني:
المحاسبة عن الإيراد في ضوء معايير المحاسبة المصرية:

تناول الفصل الثاني دراسة لأهم المسائل المرتبطة بالمحاسبة عن الإيراد وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية من خلال ثلاثة مباحث، تناول المبحث الأول مفهوم الإيراد، وكيفية تحققه والاعتراف به، وكيفية قياسه، والمعلومات اللازمة للإفصاح عنه بينما تناول المبحث الثاني أبراز أهم المشكلات التي واجهت معايير الإيراد المصرية السابقة رقمي ١١، ٨، والمقارنة بينها وبين المعيار رقم ٤٨ من حيث متطلبات الاعتراف، والقياس، والعرض والإفصاح، وأخيراً تناول المبحث الثالث متطلبات المعيار رقم ٤٨ من حيث الاعتراف والقياس والإفصاح الخاصة بالإيراد.

وخلص الباحث من خلال هذا الفصل إلى:

١. أن هناك اختلافات جوهرية بين إرشادات الاعتراف، القياس والعرض والإفصاح الخاصة بالإيراد وفقاً للمعايير السابقة، وإرشادات الاعتراف، والقياس، والعرض، والإفصاح وفقاً للمعيار الحالي رقم ٤٨ مما سوف يؤدى إلى تغيرات جوهرية في قيمة ونمط وتوقيت الاعتراف بالإيراد للعديد من الشركات في مختلف المجالات، كما يلاحظ أن المعيار تحول من مدخل المعايير المبينة على أساس القواعد Rule – Based Standards إلى مدخل المعايير المبنية على المبادئ – Principle Based Standards في كثير من متطلباته بما يكفل تحقيق الصفات الأساسية لجودة المعلومات المحاسبية من ملائمة وموثوقية وقابلية للمقارنة.

٢. كما أن المعيار رقم ٤٨ يقضى على مشكلة عدم الاتساق الموجودة في المعايير السابقة بتوفير نموذج عام وشامل يطبق على كافة العقود مع العملاء قائم على العقد، وتم فيه التخلي عن مدخل عملية اكتساب الإيراد المتبع في المعايير الحالية واستبداله بمدخل التغير في الأصول والالتزامات للاعتراف بالإيراد بهدف تقليل الحاجة إلى إرشادات تفسيرية ومعايير خاصة يتم تطويرها لكل معاملة أو صناعة تختلف في طريقة اكتساب الإيراد والذي كان سبباً في تعقدها وغموضها.

٣. أن المعيار رقم ٤٨ أستحدث معالجات محاسبية لبعض مشاكل القياس والاعتراف بالإيراد مثل مشكلة البيع مع حق الرد، وبعض الحالات الخاصة بالعقود التي لم تتضمنها معايير المحاسبة السابقة مثل عقود منح الترخيص وحقوق الملكية الفكرية، كذلك استحدث المعيار المعالجة المحاسبية للتكاليف المرتبطة بالعقد مع العميل، كذلك استحدث المعيار أن يتم الإفصاح عن مجموعة من المعلومات عن الإيرادات من العقود مع العملاء، والتزامات الأداء المتبقية، والأحكام المهنية، والتقديرات المرتبطة بها والتي يجب على الشركات الإفصاح عنها في نهاية كل فترة مالية.

٤. أن المعيار ترجمة للمعيار الدولي رقم ١٥ والذي يعد من ضمن المعايير القائمة على المبادئ ومن ثم يلعب التفسير والحكم المهني لإدارة الشركة دوراً هاماً في تطبيقها.

الفصل الثالث: بعنوان «جودة التقارير المالية في ضوء معيار المحاسبة المصري رقم ٤٨":

تناول الباحث خلال هذا الفصل في المبحث الأول منه مفهوم جودة التقارير المالية، وأهم نماذج قياسها، العوامل المؤثرة في جودة التقارير المالية وفى المبحث الثاني أثر المعيار

رقم ٤٨ على بعض المتغيرات المحاسبية محل الدراسة (التحفظ المحاسبي، الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، إدارة الأرباح) والتي تعكس جودة التقارير المالية وقد خلص الباحث إلى:

١. أن متطلبات معيار المحاسبة رقم ٤٨ سوف يساهم في تحسين وزيادة جودة المعلومات المحاسبية من خلال توفير معلومات أكثر ملائمة وموثوقة وذات درجة عالية من المصداقية، فضلاً عن الحفاظ على خاصية الثبات وتحسين خاصية القابلية للمقارنة بين الشركات على المستوى المحلي والدولي، كما أن المعيار ينص على معالجات محاسبية أكثر تحفظاً من المعايير السابقة وبالتالي الحد من ممارسات إدارة الأرباح ومن ثم تحسين جودة التقارير المالية.

٢. أن مصطلح جودة المعلومات المحاسبية يعنى بعدد من المسميات، وتعد جودة المحاسبة وجودة التقرير المالي الأكثر شمولاً في هذا المجال كما أن مفهوم جودة التقارير المالية يشير إلى مجموعة من المفاهيم الجزئية المكملة لبعضها البعض والتي تشمل على كل من جودة المعايير المحاسبية المطبقة، وجودة المعلومات التي يتم الإفصاح عنها، وجودة نظام الإفصاح ذاته، بالإضافة إلى جودة الأرباح.

٣. وفيما يتعلق بمفهوم جودة التقرير المالي ليس هناك تعريف محدد لجودة التقرير المالي وإنما يدور حول استيفاء إعداد التقارير المالية وفقاً لمعاييرها وإطارها المطلوب، وأن تمكن المعلومات التي تحتويها التقارير المالية، من اتخاذ القرارات بشكل أفضل وأن تكون قادرة على تفسير الارتباط بين الأرقام المحاسبية وأسعار السوق وقادرة على التنبؤ بالأرباح وتقدم في الوقت المناسب وأن أهمية جودة التقارير المالية من منظور أصحاب المصالح ليست في توفيرها وإنما تكون نافعة لمستخدميها بحيث تمكنهم من وفهم ورؤية وتقييم وضع الشركة وتؤثر على قراراتهم بشكل إيجابي.

٤. كما خلص الباحث إلى أن هناك مقاييس متعددة لقياس جودة التقرير المالي منها: أن تتصف بمجموعة من الخصائص التي تجعلها أكثر منفعة لمستخدميها في اتخاذ القرارات وكذلك المدى الذي يكون فيه التقرير المالي خالياً من ممارسات إدارة الأرباح، وتعد جودة الأرباح مؤشراً مهما لجودة التقرير المالي من جانب أصحاب المصالح، معبراً عنه بجودة الاستحقاقات، واستمراريتها وقدرتها التنبؤية، ومحتواها المعلوماتي والتقييمي، وتقديمها في الوقت المناسب، والتحفظ المحاسبي من خلال الاعتراف بالخسائر في الوقت المناسب.

٥. تتأثر جودة التقارير المالية بمجموعة من المحددات، أهمها معايير المحاسبة المطبقة، البيئة الاقتصادية والقانونية، اتجاهات الإدارة في هذا الشأن.

٦. ونظراً لعدم وجود مقياس موحد لقياس جودة التقارير المالية وتعدد مقاييس الجودة فسوف يعتمد الباحث على ثلاثة مقاييس كمية لقياس جودة التقارير المالية وهما (جودة الأرباح، التحفظ المحاسبي، إدارة الأرباح) فيما يتعلق بتطبيق المعيار رقم ٤٨، وقياس أثر تطبيقه على جودة التقارير المالية.

٧. أن تطبيق المعيار رقم ٤٨ سوف يترتب عليه تغيير في متطلبات القياس والعرض والإفصاح عن الإيرادات ومن ثم تغير في السياسات المحاسبية المطبقة مما يؤثر على بعض المتغيرات المحاسبية التي تعكس جودة التقارير المالية.

٨. كما أن متطلبات المعيار رقم ٤٨ سوف تساهم في تحسين وزيادة جودة المعلومات المحاسبية من خلال توفير معلومات أكثر ملائمة وموثوقية وذات درجة عالية من المصداقية بالإضافة إلى الحفاظ على خاصية الثبات وتحسين خاصية القابلية للمقارنة بين الشركات، كما أن المعيار رقم ٤٨ نص على معالجات محاسبية أكثر تحفظاً عند إعداد التقارير المالية حيث يؤدى إلى زيادة درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية ويحد من ممارسات إدارة الأرباح ومن ثم تحسين جودة التقارير المالية.

٩. وأخيراً يتبقى التساؤل هل سيؤدى تطبيق المعيار رقم ٤٨ إلى تحسين جودة التقارير المالية؟ أم أن المتغيرات الأخرى مثل البيئة القانونية والثقافية والخصائص التشغيلية للشركة سوف تحول دون تحقيق الهدف المرجو منه وهو ما سوف تحاول الدراسة التطبيقية الإجابة عنه.

الفصل الرابع:
الدراسة التطبيقية:

هدف الفصل الرابع اختبار أثر تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم ٤٨ «الإيراد من العقود مع العملاء» على جودة التقارير المالية من خلال دراسة تطبيقية على البيانات المالية لمجموعة الشركات المدرجة في البورصة المصرية التي قامت بتطبيق المعيار في ٢٠٢١ وفقاً لما أفصحت عنه في قوائمها المالية، ويمكن تلخيص نتائج الدراسة التطبيقية كما يلي:

- تم قياس أثر تطبيق معيار الإيراد رقم ٤٨ على جودة التقارير المالية باستخدام ثلاثة مقاييس كمية للجودة تمثلت في نموذج جودة الربح، نموذج التحفظ المحاسبي، نموذج إدارة الأرباح.

- بصفة عامة جاءت نتائج اختبار صحة الفروض الثلاثة للدراسة والمتعلقة بمقاييس جودة الربح، نموذج التحفظ المحاسبي، نموذج إدارة الأرباح بقبول الفرض العدمي القائل لا يؤدى تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم ٤٨ إلى تحسين جودة الربح المحاسبي أو تحسين درجة التحفظ المحاسبي أو تحسين الحد من ممارسة إدارة الأرباح عند التطبيق الأولى للمعيار، ومن ثم فإنه يمكن القول بأنه لا يوجد أثر جوهري لتطبيق المعيار رقم ٤٨ على جودة التقارير المالية المقاسة بتلك المقاييس الثلاثة.

- أن نتيجة الدراسة التطبيقية تتفق مع ما أفصحت عنه معظم الشركات المقيدة بالبورصة على مستوى كافة القطاعات التي قامت بالتطبيق الأولى للمعيار رقم ٤٨ في عام ٢٠٢١ في تقاريرها المالية المنشورة على موقع البورصة المصرية بأن تطبيق المعيار لم يكن له أثر جوهري على السياسات والممارسات المحاسبية المتعلقة بمتطلبات إثبات الإيراد والاعتراف به عما كان في السابق وأنه ليس هناك تغيير في السياسات والممارسات المحاسبية المتعلقة بالإيراد قبل وبعد تطبيق المعيار من قبل تلك الشركات.

- يرى الباحث أن عدم تحقيق التطبيق الفعلي الأولى للمعيار للأهداف المرجوة منه ترجع إلى الأسباب التالية:

٠ لا يتمتع المعنيين بتطبيق المعيار بالتأهيل والمهارة المهنية الملائمة واللازمة للتطبيق السليم لمعيار المحاسبة المصري رقم ٤٨

حيث أن المعيار يحتاج إلى خبرة وحكم مهني سليم بخصوص متطلبات القياس، والاعتراف بالإيراد.

· عدم قيام الجهات المنظمة لسوق المال وأطراف الحوكمة في مصر بالمتابعة الجادة لمدى التزام الشركات المقيدة بالبورصة بتطبيق تعديلات المعايير وخاصة فيما يتعلق بتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم ٤٨ «الإيراد من العقود مع العملاء» وخاصة أن من قام بالتطبيق للمعيار وفقاً لما أفصحت عنه الشركات في تقاريرها المالية يبلغ نحو ٧٠ شركة من أصل ٢١٨ شركة كمتوسط مقيدة حتى نهاية عام ٢٠٢١ أي بنسبة ٣٢% تقريباً من المجتمع.

· كما أنه نظراً لأن معيار المحاسبة المصرية رقم ٤٨ ما هو إلا ترجمة للمعيار الدولي IFRS ١٥ حيث أن أثر التطبيق على جودة التقارير المالية يختلف من بيئة لأخرى لاختلاف العوامل الاقتصادية والقانونية والنظامية مما يتطلب معه إلزامية تهيئة بيئة التطبيق حتى تتحقق الفائدة المرجوة منه.

نتائج الدراسة:

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة فيما يتعلق بالشق النظري من الدراسة خرج الباحث بالنتائج التالية:

١. يقدم معيار المحاسبة المصري رقم ٤٨ نموذج جديد للمحاسبة عن الإيراد يسمي النموذج المبني علي العقد وهو نموذج الخمس خطوات للاعتراف وقياس الإيراد، ويتمثل المبدأ الأساسي لهذا المعيار في ضرورة أن تعترف المنشأة بالإيراد لتعكس تقديم السلع والخدمات المتفق عليها للعميل، وذلك بمقدار المبلغ الذي يعكس المقابل الذي تتوقع الوحدة الاقتصادية أن يكون من حقها الحصول عليه نظير تبادل هذه السلع أو الخدمات، حيث تحول هذا النموذج من مفهوم المخاطر والعوائد إلي مفهوم نقل السيطرة.

٢. إن معيار المحاسبة المصري رقم ٤٨ من المفترض أن يؤدى تطبيقه إلي تحسين وزيادة جودة التقارير المالية، من خلال توفير معلومات أكثر ملائمة وموثوقية وذات درجة عالية من المصداقية، بالإضافة إلي الحفاظ علي خاصية الثبات وتحسين خاصية القابلية للمقارنة بين الشركات، وزيادة درجة الإفصاح في القوائم المالية، والحد من ممارسة إدارة الأرباح، وزيادة درجة التحفظ المحاسبي حيث ينص علي معالجات محاسبية أكثر تحفظاً عند إعداد التقارير المالية ومن ثم تحسين جودة التقارير المالية.

٣. أن المعيار رقم ٤٨ قدم حلول لمشكلات معايير الإيراد السابقة رقمي ١١،٨، كما أنه أستحدث معالجات محاسبية لبعض مشاكل القياس والاعتراف لبعض المعاملات والتي لم تتضمنها المعايير السابقة مثل مشكلة البيع مع حق الرد، عقود التراخيص، وحقوق الملكية الفكرية.

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة فيما يتعلق بالشق التطبيقي من الدراسة خرج الباحث بالنتائج التالية:

في ضوء الدراسة التطبيقية والتحليل الإحصائي واختبار فروض الدراسة، فقد توصل الباحث إلي النتائج التالية:

١. فيما يتعلق بالفرض الأول:

استهدف اختبار صحة الفرض الأول «قياس

أثر تطبيق المعيار رقم ٤٨ على مستوى جودة الأرباح المحاسبية» ومن ثم جودة التقارير المالية من خلال مقياس القيمة المعلوماتية للأرباح المحاسبية، وقد ثبت عدم معنوية نموذج الانحدار، ومن ثم فقد تم قبول الفرض العدمي القائل بعدم وجود أثر جوهري لتطبيق المعيار على تحسين مستوى جودة الأرباح المحاسبية ومن ثم جودة التقارير المالية ورفض الفرض البديل.

٢. فيما يتعلق بالفرض الثاني:

استهدف اختبار صحة الفرض الثاني «قياس أثر تطبيق معيار المحاسبة رقم ٤٨ على مستوى التحفظ المحاسبي» ومن ثم جودة التقارير المالية من خلال مقياس نسبة القيمة السوقية لحقوق الملكية/ قيمتها الدفترية وأوضحت نتائج اختبار الفرض أيضاً عدم معنوية نموذج الانحدار، ومن ثم قبول الفرض العدمي القائل بعدم وجود أثر جوهري لتطبيق المعيار رقم ٤٨ على زيادة مستوى التحفظ المحاسبي ومن ثم جودة التقارير المالية ورفض الفرض البديل.

٣. فيما يتعلق بالفرض الثالث:

استهدف اختبار صحة الفرض الثالث «قياس أثر تطبيق معيار الإيراد رقم ٤٨ على مستوى إدارة الأرباح» ومن ثم جودة التقارير المالية وتم استخدام نسبة ميلر كمقياس لإدارة الأرباح، وقد أوضحت نتائج اختبار الفرض أيضاً عدم معنوية نموذج الانحدار، ومن ثم قبول الفرض العدمي القائل بعدم وجود أثر جوهري لتطبيق المعيار على مستوى الحد من ممارسة إدارة الأرباح ومن ثم جودة التقارير المالية ورفض الفرض البديل.

٤. لم يؤدى التطبيق الأولي للمعيار رقم ٤٨ إلى تحسين جودة التقارير المالية المقاسة بثلاثة مقاييس وهم (نموذج جودة الربح، التحفظ المحاسبي، إدارة الأرباح) بالنسبة للشركات التي قامت بالتطبيق في ٢٠٢١ كما لم يختلف أثر التطبيق باختلاف نوع القطاعات الاقتصادية التي تنتمي إليها تلك الشركات.

٥. أن نتيجة الدراسة التطبيقية تتفق مع ما أفصحت عنه معظم الشركات بتقاريرها المالية التي قامت بالتطبيق في ٢٠٢١ بأن تطبيق المعيار لم يكن له أثر جوهري على سياسة إثبات الإيراد والاعتراف به.

٦. يرى الباحث أن عدم تحقيق التطبيق الفعلي الأولى للمعيار للأهداف المرجوة منه ترجع إلى الأسباب التالية:

- لا يتمتع المهنيين المعنيين بتطبيق المعيار بالتأهيل والمهارة المهنية الملائمة واللازمة للتطبيق السليم لمعايير المحاسبة المصري رقم ٤٨ حيث أن المعيار يحتاج تطبيقه إلى خبرة وحكم مهني سليم بخصوص متطلبات القياس، والاعتراف.
- عدم قيام الجهات المنظمة لسوق المال وأطراف الحوكمة في مصر بالمتابعة الجادة لمدى التزام الشركات المقيدة بالبورصة بتطبيق تعديلات المعايير وخاصة فيما يتعلق بتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم ٤٨ «الإيراد من العقود مع العملاء « وخاصة أن من قام بالتطبيق للمعيار وفقاً لما أفصحت عنه الشركات في تقاريرها المالية يبلغ نحو ٧٠ شركة تقريباً من أصل ٢١٨ شركة مقيدة حتى نهاية عام ٢٠٢١ أي بنسبة ٣٢% من المجتمع.
- كما أنه نظراً لأن معيار المحاسبة المصرية

رقم ٤٨ ما هو إلا ترجمة للمعيار الدولي IFRS ١٥ حيث أن أثر التطبيق على جودة التقارير المالية يختلف من بيئة لأخرى لاختلاف العوامل الاقتصادية والقانونية والنظامية مما يتطلب معه إلزامية تهيئة بيئة التطبيق حتى تتحقق الفائدة المرجوة منه.

توصيات الدراسة:

وفقاً لما انتهت إليه الدراسة من نتائج وفي حدود أهدافها يقدم الباحث بعض التوصيات أهمها:

١. ضرورة تضافر كافة جهود المنظمات المهنية والجهات المعنية في مصر لتنمية الوعي لدي معدي التقارير المالية ورفع المستوى المهني اللازم للتطبيق السليم لمعيار المحاسبة المصري رقم ٤٨، وذلك بتوفير ورش العمل والدورات التدريبية للمحاسبين وعقد الندوات والمؤتمرات للمختصين فيما يتعلق بالمعيار رقم ٤٨، وتدريسه في الجامعات المصرية.

٢. ضرورة قيام الهيئة العامة للرقابة المالية بحث وإلزام الشركات المقيدة في سوق المال المصري بالتطبيق الفعلي السليم لتعديلات المعايير المصرية الصادرة في ضوء القرار رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩ وخاصة فيما يتعلق بمعيار المحاسبة المصري رقم ٤٨ بهدف تحسين جودة التقارير المالية وزيادة مصداقيتها وشفافيتها لجموع المستفيدين مما يؤدي إلي زيادة ثقة المستثمرين في القوائم المالية.

٣. ضرورة اهتمام الشركات المقيدة بالبورصة بالتدريب المستمر للمحاسبين لديها على كيفية تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم ٤٨ ومتطلباته لضمان دقة التطبيق.

٤. ضرورة قيام الجهات المنظمة لمهنة المحاسبة والمراجعة في مصر بتوفير التفسيرات العملية لتعديلات المعايير وخاصة المعيار الإيراد رقم ٤٨ حتى لا تؤدى إلى تفسيرات مختلفة، والاهتمام بالتدريب المستمر للمحاسبين والمراجعين ومعدي ومستخدمي التقارير المالية.

٥. قيام البورصة المصرية وهيئة سوق المال بإعداد نشرات تعليمية وتثقيفية للمستثمرين والمحللين الماليين وغيرهم حول المتطلبات الجديدة للاعتراف بالإيراد ومتطلبات الإفصاح وتأثيرها علي القوائم المالية.

٦. إجراء المزيد من البحوث الخاصة بمعيار المحاسبة المصري رقم ٤٨ وذلك للوقوف على آثار التطبيق وتحسين ثقة المستثمرين في القوائم المالية.

دراسات مستقبلية مقترحة:

بعد الانتهاء من الدراسة يتضح للباحث أن هناك بعض النقاط البحثية التي لم تتناولها الدراسة ولا الدراسات السابقة لها بالتفصيل، وفيما يلي بعض النقاط التي يوصي الباحث بإجراء المزيد من الدراسات المستقبلية بشأنها:

١. دراسة قياس أثر تطبيق المعيار رقم ٤٨ على متطلبات الإفصاح عن الإيراد بالقوائم المالية.

٢. توسيع نطاق الدراسة التطبيقية من خلال استخدام مقاييس بديلة لجودة التقارير المالية بخلاف ما تناولته تلك الدراسة مثل (الإفصاح المحاسبي، عدم تماثل المعلومات).

٣. دراسة أثر تطبيق المعيار رقم ٤٨ على التحاسب الضريبي (ضريبة الدخل، ضريبة القيمة المضافة) من خلال استخدام سلسلة زمنية.

ملخص رسالة دكتوراه

بعنوان

إطار مقترح لقياس أثر مبادئ حوكمة تكنولوجيا المعلومات على ترشيد قرارات الاستثمار

دراسة ميدانية

الدكتورة المحاسبة/ غادة أحمد عطوة المرسى سليمان،
رئيس قطاع بالإدارة المركزية للتقارير وشئـون مجلس النواب

تقدمت الزميلة الدكتورة/ غادة أحمد عطوة المرسى سليمان القلموشي، رئيس قطاع بالإدارة المركزية للتقارير وشئـون مجلس النواب، برسالة للحصول على درجة دكتور الفلسفة في المحاسبة من كلية التجارة جامعة عين شمس.

حول «إطار مقترح لقياس أثر مبادئ حوكمة تكنولوجيا المعلومات على ترشيد قرارات الاستثمار»، وقد نوقشت الرسالة المذكورة وأجيزت من اللجنة المشكلة من السادة: الأستاذ الدكتور/ يحيى محمد أبو طالب، أستاذ المحاسبة المالية بكلية التجارة – جامعة عين شمس (مشرفاً ورئيساً)، والأستاذ الدكتور/ سامي معروف عبد الرحيم، «عضواً» أستاذ المحاسبة الإدارية بكلية التجارة – جامعة قناة السويس، والأستاذ الدكتور/ عاطف محمد العوام (عضواً) أستاذ المحاسبة المالية بكلية التجارة- جامعة عين شمس، والأستاذة الدكتورة/ نجوى أحمد السيسي (مشرفاً بالاشتراك) أستاذ المحاسبة والمراجعة المساعد بكلية التجارة – جامعة عين شمس.

ونظرا لأهمية الموضوع ننشر موجزا لمحتويات الرسالة على النحو التالي:

مقدمة:

يشهد العالم اليوم الكثير من التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية، والتي تمثل الهدف الأساسي الذي تسعي إليه إدارة الأعمال، وذلك من أجل مواكبة العولمة والدخول في سباق التنافس، حيث تمثل المعلومات العصب الرئيسي لإدارة المشروعات وحجر الأساس لأي عملية اتخاذ قرار، وإن حيازة المنشأة لتكنولوجيا المعلومات والاستثمار فيها يعكس مدى قدرتها على استخدام تلك التكنولوجيا بكفاءة وما تنتجه من مخرجات ملائمة تُمكن المستخدمين والمديرين من اتخاذ القرارات المناسبة.

وحتى تتم الاستفادة المثلي من مخرجات تكنولوجيا المعلومات وتوجيهها المسار الصحيح، يجب التحديد الدقيق لاستراتيجية تكنولوجيا المعلومات والتحكم فيها والرقابة عليها، وذلك من خلال حوكمة تكنولوجيا المعلومات، التي توفر منظومة رقابية تُدعم الدور الاستراتيجي للإداء واستخدام عدة أدوات منها بطاقة القياس المتوازن للإداء من منظور استراتيجي و(إطار الـ Cobit)، حيث تضمن حوكمة تكنولوجيا المعلومات الاستخدام الفعال لتكنولوجيا المعلومات، وإتاحة الفرصة للمنشأة لتحقيق أهدافها، وتزداد أهمية الحصول على هذه الشهادات كلما زاد اعتماد المنشأة على التكنولوجيا، حيث يمثل تطبيق مبادئ حوكمة تكنولوجيا المعلومات أحد المفاتيح الأساسية، لإيجاد بيئة أعمال تحافظ على تحقيق شفافية وأمن المعلومات وتوجيه ومراقبة العمليات، وتهدف إلى تحقيق القيمة المضافة لتكنولوجيا المعلومات وتقليل مخاطر تكنولوجيا المعلومات.

ولقد زادت التحديات والتهديدات مع دخول تكنولوجيا المعلومات مجال الاعمال، والتي تتمثل في مجموعة المخاطر التكنولوجية والتشغيلية والتنظيمية التي يتعرض لها نشاط المنشأة القائم على تكنولوجيا المعلومات، حيث تعمل تكنولوجيا المعلومات بشكل متزايد كمحرك للابتكار وأساس للنمو، وتسعي عملية اتخاذ القرار المتعلقة باستثمارات تكنولوجيا المعلومات إلى توسيع قدرات تكنولوجيا المعلومات لتلبية احتياجات العمل المستقبلية بالإضافة إلى الاحتياجات الحالية.

ولتحقيق فعالية قرارات الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات يجب تحقيق المنظور الاستراتيجي لتكنولوجيا المعلومات، وأن تكون استراتيجية تكنولوجيا المعلومات مُتسقة ومتوافقة مع استراتيجية المنشأة، فضلاً عن دعم هيكل وأنظمة المنشأة من خلال استراتيجية تكنولوجيا المعلومات، كما يعد التطبيق الجيد لمبادئ حوكمة تكنولوجيا المعلومات أحد مكونات هيكل اتخاذ القرار، وذلك للتأثير المباشر على الأداء التكنولوجي والنمو الاقتصادي للمنشأة، وتفادي تعرضها لتهديدات تكنولوجيا المعلومات، وتحقيق دقة وجودة المعلومات والتقدير السليم لتكاليف تكنولوجيا المعلومات.

مشكلة البحث:

تواجه منشآت الأعمال تحديات لتحقيق الرؤية الصحيحة لاستراتيجية تكنولوجيا المعلومات، فضلاً عن كيفية استخدام الموارد التنظيمية

التكنولوجية لتعزيز التوافق بين استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاستراتيجية العامة للمنشأة، حيث تُمثل هذه التكنولوجيا أصل من الأصول الاستراتيجية بالمنشأة، كما تعد حوكمة تلك التكنولوجيا مطلب استراتيجي يتم استخدامه في كافة القطاعات والمجالات بالمنشأة، وتستخدم في خفض مخاطر أمن المعلومات، ومخاطر الأمن السيبراني المتمثلة في مجموعة المخاطر (التكنولوجية/ التشغيلية/ التنظيمية)، التي تتعرض لها المنشآت.

وتكمن مشكلة الدراسة في أنه نتيجة استخدام التكنولوجيا أصبح لزامًا على مجلس الإدارة والإدارة العليا السعي نحو تطبيق المزيد من الإجراءات والنظم التكنولوجية، للحفاظ على مستوي عالي من تكنولوجيا المعلومات وتحقيق قيمة أفضل للأعمال من الاستثمار التكنولوجي.

وينتج عن تلك المشكلة بعض التساؤلات البحثية، وهي كما يلي:

١ - هل هناك أثر لمبادئ حوكمة تكنولوجيا المعلومات على شفافية وأمن تكنولوجيا المعلومات؟

٢ - هل هناك تأثير لشفافية وأمن تكنولوجيا المعلومات على اتخاذ قرارات الاستثمار؟

٣ - هل تساهم مبادئ حوكمة تكنولوجيا المعلومات في تحقيق شفافية وأمن تكنولوجيا المعلومات لترشيد قرارات الاستثمار؟

أهداف البحث:

تتمثل أهداف البحث في محاولة للإجابة على الأسئلة التي طرحتها مشكلة البحث، وعليه يمكن تلخيصها فيما يلي:

١ - دراسة أثر مبادئ حوكمة تكنولوجيا المعلومات على شفافية وأمن تكنولوجيا المعلومات.

٢ - إيضاح تأثير شفافية وأمن تكنولوجيا المعلومات على اتخاذ قرارات الاستثمار.

٣ - دراسة مدى مساهمة مبادئ حوكمة تكنولوجيا المعلومات في تحقيق شفافية وأمن تكنولوجيا المعلومات لترشيد قرارات الاستثمار.

أهمية البحث:

يستمد البحث أهميته من زاويتين رئيسيتين:

من الناحية العملية:

١ - مدي انعكاس تأثير تطبيق مبادئ حوكمة تكنولوجيا المعلومات في توفير بيئة أعمال تتسم بالشفافية والإفصاح والمصداقية والقدرة التنافسية للمنشأة.

٢ - مدي مساهمة تطبيق مبادئ حوكمة تكنولوجيا المعلومات في تحقيق شفافية وأمن تكنولوجيا المعلومات.

٣ - مدي أهمية تطبيق مبادئ حوكمة تكنولوجيا المعلومات في إضافة قيمة للمنشأة وزيادة حصتها بالسوق ومن ثم ترشيد قرارات الاستثمار.

من الناحية العلمية:

٤ - تقدير الأثار الناتجة عن عدم تطبيق مبادئ حوكمة تكنولوجيا المعلومات.

٥ - توضيح الأليات التي تكفل تطوير وتحسين الأداء الاستراتيجي للمنشأة ومن ثم شفافية وأمن تكنولوجيا وجودة المعلومات.

٦ - محاولة وضع إطار علمي لتطبيق مبادئ حوكمة تكنولوجيا المعلومات في تحقيق

شفافية وأمن تكنولوجيا المعلومات مما يؤدي إلى تحسين وترشيد قرارات الاستثمار.

متغيرات البحث:

١ – المتغير المستقل: مبادئ حوكمة تكنولوجيا المعلومات.

٢ – المتغير الوسيط: شفافية وأمن تكنولوجيا المعلومات.

٣ – المتغير التابع: ترشيد قرارات الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات.

فروض البحث:

لتحقيق أهداف البحث يمكن صياغة الفروض التالية ويسعى البحث لاختبار مدى صحتها، وهي:

١ – لا يوجد أثر جوهري لمبادئ حوكمة تكنولوجيا المعلومات على شفافية وأمن تكنولوجيا المعلومات.

٢ – لا يوجد تأثير جوهري لشفافية وأمن تكنولوجيا المعلومات على اتخاذ قرارات الاستثمار.

٣ – لا توجد علاقة جوهرية لمساهمة مبادئ حوكمة تكنولوجيا المعلومات في تحقيق شفافية وأمن تكنولوجيا المعلومات لترشيد قرارات الاستثمار.

منهجية البحث:

استنادًا إلى طبيعة المشكلة ولتحقيق أهداف البحث سوف تعتمد الدراسة علي:

المنهج الاستقرائي:

اتبعت الباحثة من خلال هذا المنهج استقراء الدراسات التي تناولها الأدب المحاسبي في مجال مبادئ حوكمة تكنولوجيا المعلومات ودورها في دعم القدرة التنافسية وتحقيق الاستراتيجية وإدارة الموارد وزيادة قيمة المنشأة للوصول إلى ترشيد قرارات الاستثمار.

المنهج الاستنباطي:

اتبعت الباحثة من خلال هذا المنهج تفسير وتحليل تلك الدراسات اعتمادًا على التفكير المنطقي لاستنباط مقترحات تساعد في الإجابة على أسئلة البحث.

المنهج التجريبي:

اتبعت الباحثة من خلال هذا المنهج إجراء دراسة ميدانية وذلك بالتطبيق على الشركة المصرية لإدارة وتشغيل المترو، من خلال المقابلات الشخصية والاستفسارات حول موضوع الدراسة وتصميم قائمة استقصاء وتوزيعها على العاملين بالشركة لأهمية حوكمة تكنولوجيا المعلومات لديهم.

حدود البحث:

حدود مكانية:

تم عمل الدراسة الميدانية بالتطبيق على الشركة المصرية لإدارة وتشغيل المترو، من خلال المقابلات الشخصية والاستفسارات حول موضوع الدراسة، وتصميم قائمة استقصاء وتوزيعها على العاملين بالشركة المصرية لإدارة وتشغيل المترو، والجهاز المركزي للمحاسبات (مراجع خارجي) كجهة الرقابة الخارجية على الشركة، وذلك لأهمية حوكمة تكنولوجيا المعلومات موضوع الدراسة لديهم.

حدود زمنية:

تم إجراء الدراسة النظرية بالفترة من ٢٠١٦ حتى ٢٠٢١، والدراسة العملية عام ٢٠٢٢.

خطة البحث:

لتحقيق هدف البحث ومعالجة مشكلته بصورة علمية، اشتمل البحث بشقيه النظري والتطبيقي على الفصول التالية:

الفصل الأول:
علاقة الحوكمة بشفافية وأمن تكنولوجيا المعلومات.

إن التطورات المتلاحقة في بيئة الأعمال التكنولوجية كان لها الأثر البالغ لاعتماد المنشآت على تقنية متقدمة للمعلومات في أنظمتها وخاصة في ظل الاقتصاد الرقمي الحالي، إذ أضحت إدارة المنشآت تعتمد على تكنولوجيا المعلومات في إدارة وتطوير المعلومات والمعرفة وتوفيرها بالجودة المطلوبة، وذلك من أجل ضمان نجاحها والاستجابة السريعة للتغيرات البيئية التي تتشكل نتيجة التقلبات والتطورات العالمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المحيطة بها.

وتساهم تكنولوجيا المعلومات في معالجة وجودة البيانات المالية بمختلف أوجه النشاط الاقتصادي، وبشكل فعال في كفاءة الأعمال من خلال نظم رقابة داخلية قوية، وأنها تحتل مكانة واسعة وذات أهمية كبيرة في كل المجالات لتكون قادرة على توفير معلومات ذات شفافية ومصداقية وموثوقية وجودة عالية وتأثير إيجابي فعال لاتخاذ قرار الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات.

ويجب التحديد الواضح والدقيق لاستراتيجية تكنولوجيا المعلومات في المنشأة، وذلك حتى تتم الاستفادة الكاملة من مخرجات تكنولوجيا المعلومات وتوجيهها في المسار الصحيح، وتنفيذها وتوصيلها لكافة المستويات الإدارية والمحافظة عليها بنظم رقابة والتحكم فيها، من خلال حوكمة تكنولوجيا المعلومات Information Technology Governance، التي تهدف إلى إيجاد تنسيق بين استخدام تكنولوجيا المعلومات وأنشطة الأعمال وذلك بإنشاء نظم رقابة فعالة لتكنولوجيا المعلومات.

وتتمثل حوكمة تكنولوجيا المعلومات في العمليات والإجراءات التي يقوم بها المسئولين التنفيذيين في المنشأة، لضمان توافق تكنولوجيا المعلومات مع احتياجات وخدمات المنشأة لأهدافها واستراتيجيتها، وتلبية احتياجاتها مع الأخذ بالاعتبار القيمة المضافة منها.

وقد تناولت الباحثة في هذا الفصل علاقة الحوكمة بشفافية وأمن تكنولوجيا المعلومات من خلال المبحثين الآتيين:

المبحث الأول:
شفافية وأمن تكنولوجيا المعلومات في ضوء الحوكمة - من خلال النقاط التالية:

- شفافية المعلومات.
- تكنولوجيا المعلومات (المفهوم، الابعاد).
- أمن المعلومات التكنولوجية والأمن السيبراني.
- المخاطر السيبرانية (المفهوم، الطبيعة، الأنواع، إدارة المخاطر، ضوابط الحماية من المخاطر).
- حوكمة تكنولوجيا المعلومات (المفهوم الابعاد والمتطلبات).

تعد تكنولوجيا المعلومات بمختلف مكوناتها عنصراً هاماً من عناصر النشاط الاقتصادي الذي تقوم عليه المنشآت، نظراً لما توفره من معلومات دقيقة وسريعة تساعد الإدارة العليا في اتخاذ القرارات، حيث إن حيازة المنشأة لتكنولوجيا المعلومات والاستثمار فيها، يعكس مدى قدرتها على استخدام تلك التكنولوجيا بكفاءة وما لها من تأثير على الجوانب الإدارية والتنظيمية لها.

ويلزم حماية التكنولوجيا وذلك من خلال أمن تلك المعلومات الذي يمتد ليشمل جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية لكافة المجتمعات المعاصرة، كما أنه يرتبط إرتباطا وثيقا بسلامة مصادر الثروة والتقدم في الوقت الحالي، والتي تشمل القدرة على الاتصال والتواصل للبيانات والمعلومات التي يستند عليها ترشيد قرارات استثمار في تكنولوجيا المعلومات.

وعلي الرغم من المزايا المتعددة التي تحققها تكنولوجيا المعلومات وتطبيق استراتيجيات التحول الرقمي، إلا أنه توجد العديد من المخاطر التي تقترن بها وتترتب عليها، وياتي في مقدمتها مخاطر الأمن السيبراني والمتمثلة في جرائم التعدي علي البيانات المعلوماتية، والتعدي علي الأنظمة المعلوماتية وعلي الملكية الفكرية للاعمال التكنولوجية.

ويمكن القول بأن الأمن السيبراني يتمثل في مجموعة من التقنيات والعمليات التي تم تصميمها لحماية أجهزة الكمبيوتر من الهجمات الإلكترونية والشبكات وقواعد البيانات بما تحتويه من بيانات وما تقدمه من خدمات، أصبح يتمتع بأهمية كبيرة لكافة الأطراف الداخلية بالمنشأة.

وتتضح أهمية حوكمة تكنولوجيا المعلومات تجاة أمن المعلومات من خلال أنها تضيف قيمة مستدامة للمنشأة، وذلك بإمكانية القياس والسيطرة علي تنفيذ واتخاذ القرارات، وزيادة الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات بشكل فعال، وذلك بتزويد المنشأة بالفرص الممكنة لايجاد قيمة جديدة، وتعد ضرورية للمنشأة للوصول إلى إدارة جيدة وتكامل لأعمال تكنولوجيا المعلومات.

وهناك ضرورة لقيام المنشأت بتعظيم الاستفادة، من حوكمة تكنولوجيا المعلومات في بناء قواعد بيانات ومنصات رقمية، تسهم في معالجة وتحليل البيانات وإدارتها بشكل جيد، وذلك كضمان للحد من مخاطر الأمن السيبراني وتعزز من شفافية المعلومات.

حيث أن فعالية حوكمة تكنولوجيا المعلومات بالمنشأة تعتمد على إدارة البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات الأجهزة والبرامج، وإدارة استخدام تكنولوجيا المعلومات بتشغيل النظام، وإدارة عملية تكنولوجيا المعلومات التي تتطلب استخدام البنية التحتية في التطوير التكنولوجي.

المبحث الثاني:

محددات جودة الحوكمة لشفافية وأمن تكنولوجيا المعلومات - من خلال النقاط التالية:

- أثر تطبيق مبادئ الحوكمة على شفافية وأمن تكنولوجيا المعلومات.
- أثر تطبيق آليات الحوكمة على شفافية وأمن تكنولوجيا المعلومات.
- أثر تطبيق آطر الحوكمة لشفافية وأمن تكنولوجيا المعلومات.

نتيجة التقدم السريع في تكنولوجيا المعلومات وما تبعها من زيادة مقابلة في المخاطر الالكترونية، الأمر الذي أدي إلى أن يكون

مجلس الإدارة ولجنة المراجعة علي علم مستمر بالتقنيات الجديدة والإجراءات المتخذة لمواجهة المخاطر السيبرانية التي تتعرض لها تكنولوجيا المعلومات، وتقييم التعرض لمخاطرها إتباع استراتيجية الأمن السيبراني التي تمثل خطة عالية المستوى لتحديد كيفية تأمين المنشأة لأصولها، حيث تتضمن تحولًا من نهج الأمان التفاعلي إلى نهج الأمان الاستباقي، والذي يحقق التواجد الاستراتيجي لحوكمة تكنولوجيا المعلومات، التي تركز استراتيجيتها بشكل أكبر على منع الهجمات والحوادث السيبرانية بدلًا من الرد عليها بعد وقوعها.

وتعد الرقابة علي تكنولوجيا المعلومات والمحافظة على شفافية وأمن المعلومات أمر بالغ الأهمية للمنشأة، حيث أن المخاوف من عدم إمكانية الرقابة عليها أصبح كبيرًا، الأمر الذي يُمثل قلقًا للكثير من المنشآت، حيث تمثل إدارة المخاطر جزءًا أساسيا في الإدارة الاستراتيجية لأي منشأة، والإجراءات التي تتبعها المنشآت بشكل منظم لمواجهة المخاطر المصاحبة لانشطتها بهدف تحقيق المزايا المستمرة من كل نشاط، ونظرًا لتزايد المخاطر المصاحبة لتكنولوجيا المعلومات سواء المخاطر التشغيلية او المتعلقة بكفاءة النظم الرقابية، مما ادي الى وجود تنسيق بين استخدام تكنولوجيا المعلومات واهداف أنشطة الاعمال، ووجود رقابة فعالة لتكنولوجيا المعلومات والتي تتمثل في حوكمة تكنولوجيا المعلومات Information Technology Governance.

وكنتيجة حتمية أنه لحاجة بيئة الأعمال إلى تكيف أدواتها والسعي الدائم نحو الحد من مخاطر الأمن السيبراني، الذي هو في الأساس عملية امان وسلامة الفضاء السيبراني من التهديدات، مما يمكن أن تحقق حوكمة تكنولوجيا المعلومات دورًا هامًا في تقييم الإضطرابات السيبرانية وتوفير توكيد فيما يتعلق بأمن المعلومات، وفي تكوين رؤي حول كيفية رقابة وتحسين أمن معلومات المنشأة وتنسيق جهود إدارة المخاطر بصفة عامة ومخاطر الأمن السيبراني بصفة خاصة.

الفصل الثاني:
علاقة قرارات الاستثمار بشفافية وأمن تكنولوجيا المعلومات في ضوء الحوكمة.

يعتبر جوهر حوكمة تكنولوجيا المعلومات وضع نظام يضمن كفاءة وفعالية عملية استخدام تكنولوجيا المعلومات لتحقيق الأهداف بشكل استراتيجي، فضلًا عن كفاءة وفعالية نظم المعلومات المحاسبية لتحقيق مستوي عالي من الأداء التكنولوجي، وتعتبر جودة المعلومات المحاسبية معيارًا للحكم على مدي تحقيق تلك المعلومات لأهدافها، وتلبية احتياجات الإدارة في اتخاذ القرارات الرشيدة.

وتوجد محددات لفعالية أداء حوكمة تكنولوجيا المعلومات ومجموعة التقنيات المتكاملة التي تحقق شفافية تكنولوجيا المعلومات المتمثلة في القدرة التنظيمية لمجلس الإدارة والإدارات التنفيذية وإدارة تكنولوجيا المعلومات، وتتمثل تلك المحددات في:

١ - تعزيز لجنة دعم استراتيجية تكنولوجيا المعلومات.

٢ - تحقيق مشاركة ودعم الإدارة العليا في تكنولوجيا المعلومات.

٣ - تحقيق وجود ثقافة الامتثال في تكنولوجيا المعلومات وأنظمة اتصالات المنشأة.

٤ - تطوير إطار مفاهيمي شامل يوفر تعزيز الوعي بالامتثال التنظيمي يتيح تشكيل ثقافة تنظيمية.

وقد تناولت الباحثة في هذا الفصل علاقة قرارات الاستثمار بشفافية وأمن تكنولوجيا المعلومات في ضوء الحوكمة، وذلك من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول:

اتخاذ قرارات الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات - من خلال النقاط التالية:

١ – اتخاذ القرارات الاستثمارية في تكنولوجيا المعلومات (المفهوم، محددات، متطلبات).

٢ – المنظور الاستراتيجي لاتخاذ القرار في استثمارات تكنولوجيا المعلومات.

٣ – الاعتبارات الواجب مراعاتها عند اتخاذ القرار في استثمارات تكنولوجيا المعلومات.

٤ – مراحل عملية اتخاذ القرار في استثمارات تكنولوجيا المعلومات.

٥ – العوامل المؤثرة على اتخاذ القرار في استثمارات تكنولوجيا المعلومات.

٦ – تأثير المخاطر على اتخاذ القرار في استثمارات تكنولوجيا المعلومات.

تسعي تكنولوجيا المعلومات لتحقيق قدرة المنشأة في الحصول على ميزة تنافسية مستدامة، بما يحقق المصداقية للأداء التكنولوجي وقيمة مضافة لنشاط المنشأة، ولقد أدركت العديد من المنشآت الحاجة الحيوية لأفضل ممارسة لتكنولوجيا المعلومات من أجل استراتيجية قصيرة المدى، وذلك للحفاظ على تكنولوجيا المعلومات الخاصة بها، حيث يعد الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات أهم عنصر في التطوير وله تأثير على الإنتاجية من خلال تقليل التكاليف وزيادة الاستثمار.

وتتضمن الخطة الاستراتيجية لتكنولوجيا المعلومات أولويات تكنولوجيا المعلومات والتركيز على أهداف تعزيز برنامج الأمن السيبراني والامتثال للوائح والتفويضات الرئيسية، وتحسين جودة خدمات تكنولوجيا المعلومات وتحسين الكفاءة وتدعم الأهداف بشكل مباشر وتتوافق مع الأولويات الاستراتيجية لإدارة وتحقيق أهداف وغايات الخطة الاستراتيجية العامة بالمنشأة.

وتعتبر عملية اتخاذ قرار الاستثمار في مجال تكنولوجيا المعلومات أحد أهم الأنشطة التنظيمية والادارية، وذلك لدعم تكنولوجيا المعلومات لعمليات المنشأة والوضع الاستراتيجي لها، ويمثل الاستثمار أحد المفاتيح الهامة للنجاح المالي الذي ينطوي على التضحية والالتزام، حيث أن إدارة عمليات الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات تعمل عادة على أساس الأهداف المحددة، والتي يتم تحقيقها من خلال إطار زمني وتحديد النفقات والمخرجات في مراحل مختلفة، حيث يتم استخدام التحليلات ليس فقط في مراجعة الأداء مقابل الخطط، ولكن في التحقق من صحة تلك الخطط بناء علي المعرفة ومراجعة التقديرات، وذلك حتي تكون لدي إدارة تكنولوجيا المعلومات خطة لإجراء تقييم دوري للمخاطر.

كما يعد وجود مجلس إدارة مشارك ومعني بقضايا الأمن السيبراني، هو المفتاح لمزيد من إجراءات الأمن القوية وبرنامج فعال لإدارة المخاطر الكلية، وذلك من خلال اجراء تقييم شامل لإدارة المخاطر الالكترونية، والاستفادة من موارد إدارة المخاطر وبشكل مستمر، مما يساعد في تقييم البدائل واختيار أفضل مسار للعمل لمواجهة تهديدات الأمن السيبراني، فضلاً عن وجود بمجلس الإدارة خبراء تكنولوجيا معلومات، مما تعطي الأولوية لأمن المعلومات كجزء من الاستراتيجية التكنولوجية.

المبحث الثاني:

انعكاس دور الحوكمة في تحقيق شفافية وأمن تكنولوجيا المعلومات لترشيد قرارات الاستثمار- من خلال النقاط التالية:

يتضح انعكاس دور الحوكمة لشفافية وأمن تكنولوجيا المعلومات على ترشيد قرارات الاستثمار، من خلال تحليل العلاقة بين تحقيق

مبادئ الحوكمة وترشيد قرارات الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات حيث تهدف الخطة الاستراتيجية للمنشأة إلى تحديد الرؤيا والمتطلبات والمبادرات الهامة والتوجيهات التي تتخذها تكنولوجيا المعلومات للوفاء باستراتيجيات واهداف العمل، كما تتيح الخطة الاستراتيجية الاستعداد بشكل أفضل للتغيرات غير المتوقعة وحالات الطوارئ، وتحقيق الأهداف الاستراتيجية.

وترتبط ثقافة الامتثال في تكنولوجيا المعلومات بشكل إيجابي بمجموعة التقنيات المتكاملة التي تحقق شفافية تكنولوجيا المعلومات، والمتمثلة في القدرة التنظيمية لمجلس الإدارة والإدارات التنفيذية وإدارة تكنولوجيا المعلومات، وذلك من خلال تحقيق القيمة لتكنولوجيا المعلومات وتفعيل دور تكنولوجيا المعلومات وزيادة كفاءة خدماتها، وأن تكون وظيفة تكنولوجيا المعلومات أداة للامتثال لقواعد تكنولوجيا المعلومات وموائمة إجراءات تكنولوجيا المعلومات مع أهداف الأداء الخاصة بها.

الفصل الثالث:
انعكاس دور الحوكمة لترشيد قرارات الاستثمار في شفافية وأمن تكنولوجيا المعلومات من خلال إطار مقترح.

حيث يعتمد الإطار المقترح لقياس أثر مبادئ حوكمة تكنولوجيا المعلومات لترشيد قرارات الاستثمار على تكامل وتضافر مجموعة عناصر ومكونات ومراعاة عدة أمور هامة، تقوم بها آليات الحوكمة، تتمثل تلك العناصر والمكونات في:

١ – قياس مستوي حوكمة تكنولوجيا المعلومات، من خلال إعادة تنظيم لموارد تكنولوجيا المعلومات، وتكامل الاعمال لتحقيق قيمة مضافة، وتعزيز الأهداف الرقابية لتكنولوجيا المعلومات، وتوافر ابعاد حوكمة تكنولوجيا المعلومات المتعلقة بالاستثمار التكنولوجي، وتحقيق كفاءة استخدام تكنولوجيا المعلومات، مما ينعكس بالإيجاب في توفير تقارير عن الأداء التكنولوجي لدعم اتخاذ القرار.

٢ – قياس تحقيق شفافية تكنولوجيا المعلومات، من خلال تحقيق كفاءة استخدام مكونات تكنولوجيا المعلومات، وتحقيق الأداء التكنولوجي، المتمثل في تطوير أداء الاعمال، وتحقيق تكامل بين أداء تكنولوجيا المعلومات بإطار (Cobit) وبطاقة الأداء المتوازن، مما يساهم في تقييم أداء اقسام تكنولوجيا المعلومات والتأكد من تحقيق الأهداف الاستراتيجية، ومدي إمكانية الوقوف على نقاط الضعف في أداء هذه الأقسام ومن ثم اتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجتها والسيطرة عليها.

٣ – قياس إدارة المخاطر وتحقيق أمن تكنولوجيا المعلومات، من خلال تحقيق دور مجلس الإدارة والإدارة العليا ولجنة المراجعة والمراجعة الداخلية تجاه إدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات.

٤ – قياس ترشيد قرارات الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات، بالأخذ بعين الاعتبار التكلفة والمنفعة وتحقيق نتائج إيجابية في التوقيت المناسب، تحقيق التوازن بين القيمة والتكلفة والمخاطر، وتحقيق كفاءة الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات، وتحقيق قياس للعائد على الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات، وتحقيق فعالية وجودة تكنولوجيا المعلومات بالمنشأة، وتحقيق استخدام أساليب تقييم الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات.

٥ – مزايا تطبيق الإطار المقترح لأثر حوكمة تكنولوجيا المعلومات على ترشيد قرارات الاستثمار.

يحقق تطبيق الإطار المقترح لقياس أثر مبادئ الحوكمة على ترشيد قرارات الاستثمار مزايا تتمثل في:

· تحقيق شفافية تكنولوجيا المعلومات، حيث يحقق تطبيق الإطار المقترح توفير معلومات تساعد في تحقيق شفافية تكنولوجيا المعلومات، وذلك من خلال التعرف على قدرة المنشأة في الوصول بسهولة الي المعلومات المالية المطلوبة حول اعمالها، ومهارات المنفذين في عملية إدارة التكنولوجيا وتعزيز عملية اتخاذ القرارات، حيث تؤدي الشفافية الي إعادة بناء الثقة بين الأطراف المتعددة أصحاب المصالح، وتحقيق المزيد من كفاءة الاعمال التكنولوجية وجودة الأداء نتيجة دمج التقنيات التكنولوجية.

· تحقيق أمن تكنولوجيا المعلومات، حيث يحقق تطبيق الإطار المقترح توفير معلومات تساعد في تحقيق أمن تكنولوجيا المعلومات، وذلك من خلال توفير بيئة أمنة للتعامل في تكنولوجيا المعلومات وموثوقيتها وصحتها، فضلاً عن توفير بنية تحتية قوية تحقق خطوط دفاعية امام الهجمات الالكترونية.

· تحقيق إدارة لمخاطر تكنولوجيا المعلومات، حيث يحقق تطبيق الإطار المقترح توفير معلومات تساعد في تحقيق إدارة وتقييم مخاطر تكنولوجيا المعلومات، وذلك من خلال التعرف على مدي تضمين متطلبات الأمن السيبراني في منهجية وإجراءات إدارة المشاريع للأصول المعلوماتية والتكنولوجية، لضمان وتحديد مخاطر الهجمات السيبرانية ومعالجتها كجزء أساسي من متطلبات الاعمال التكنولوجية.

· تحقيق استراتيجية تكنولوجيا المعلومات، حيث يحقق تطبيق الإطار المقترح توفير معلومات تساعد في تحقيق التوافق بين استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاستراتيجية العامة بالمنشأة، وذلك من خلال وضع الاستراتيجية في ضوء الأنشطة التكنولوجية ومخاطر أمن المعلومات، ويجب توفير مستوي مناسب من سرية المعلومات وتأمينها من المخاطر التي تتعرض لمدي سلامتها.

· تحقيق إدارة الأداء لتكنولوجيا المعلومات، حيث يحقق تطبيق الإطار المقترح توفير معلومات تساعد في توافق تكنولوجيا المعلومات مع الإمكانيات المتاحة وأن تكون الأهداف قابلة للتحقق، وتتضمن الاستثمار الأمثل والإدارة السليمة لإدارة موارد لتكنولوجيا المعلومات.

· تحقيق قدرة أكبر في تخطيط الموارد التكنولوجية وبالتالي الاستغلال الأمثل لموارد المنشأة، حيث يحقق تطبيق الإطار المقترح تحديد متطلبات الأنشطة التكنولوجية من الموارد التي تحتاج إليها والبنية التحتية والتخطيط الدقيق للموارد مما يؤدي إلى الاستغلال الأمثل للموارد التكنولوجية المتاحة للمنشأة.

· ترشيد قرارات الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات، حيث يحقق تطبيق الإطار المقترح توفير معلومات عن مدي إدارة والتوازن بين تكلفة الاستثمار والعائد من الاستثمار ودرجة المخاطرة الناتجة من اتخاذ قرار الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات، فضلاً عن التوقيت الذي تم فيه انجاز نشاط الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات، وكذلك مدي تطوير البنية التحتية على نطاق واسع وتحديد التكاليف والعوائد المستقبلية، وان تكون تكنولوجيا المعلومات مساهماً في النجاح الاستراتيجي للمنشأة.

٦ - التنفيذ للإطار المقترح لأثر حوكمة تكنولوجيا المعلومات على ترشيد قرارات الاستثمار، حيث:

· تقوم المنشأة التي تمتلك تكنولوجيا معلومات في نشاطها باتباع أسس واستراتيجيات وسياسات للسيطرة على تلك التكنولوجيا، من خلال عملية إدارة وسيطرة على تكنولوجيا المعلومات، بحيث تنعكس نظم المعلومات وحوكمة تكنولوجيا المعلومات لديها في تصميم هيكل إدارات تكنولوجيا المعلومات الخاصة بالمنشأة.

· تحقيق استراتيجية تكنولوجيا المعلومات التي تمثل محرك لتكنولوجيا المعلومات حيث يقوم مجلس الإدارة بوضع الخطط الاستراتيجية لتكنولوجيا المعلومات، ويتم تطبيقها وتنفيذها من قبل الإدارات التنفيذية، وتتولي لجنة المراجعة مهمة تقييمها للتحقق من مدي موائمتها في التطبيق مع الخطة الاستراتيجية العامة للمنشأة ككل، وتضمن الربط بين خطط الاعمال وتكنولوجيا المعلومات وتنسيق تكنولوجيا المعلومات وعمليات المنشأة، ويستخدم في عملية التقييم إطار عمل Cobit الذي يمثل آلية تفصل بين إدارة تكنولوجيا المعلومات والإدارة العامة، واستخدام إطار ISO ٣٨٥٠٠ للحصول علي هيكل تنظيمي لتكنولوجيا المعلومات يُدعم متطلبات تنفيذ حوكمة تكنولوجيا المعلومات.

· يهدف هذا التكامل إلى امداد الإدارة بتكنولوجيا المعلومات اللازمة لدعمها في اتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة، وتقليل التكاليف التشغيلية عن طريق توفير نتائج يمكن التنبؤ بها، وتحسين الكفاءة في أداء المهام المختلفة وتجنب إهدار الوقت والجهد نتيجة مخاطر الأمن التكنولوجية، وتحسين استراتيجية تكنولوجيا المعلومات التي تعتمد على مدي التكامل بين توافق المنشأة مع البيئة الخارجية، وتعزيز نظرة واقعية شاملة للكفاءة الأساسية والمزايا التنافسية المستدامة، والتنفيذ الدقيق لتلك الاستراتيجية والرقابة عليها والمتابعة لها.

· يحقق الإطار المقترح التكامل بين كلا من مبادئ حوكمة تكنولوجيا المعلومات وترشيد قرارات الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات، حيث يتيح إمكانية تحقيق شفافية وإدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات إيجاد قيمة هامة لتكنولوجيا المعلومات والانتقال بها إلى القدرة التكنولوجية، وتقييم استثمارات تكنولوجيا المعلومات بتحقيق قيمه للأعمال والتأثير على الكفاءة وتحقيق الجاذبية المالية للاستثمار في تكنولوجيا المعلومات، والاحتياجات التكنولوجية ومدي تقييم المخاطر التكنولوجية ودرجة الملاءمة الاستراتيجية ومستوي الاستثمار المطلوب.

· يحقق تكامل الإطار المقترح مدى استفادة الإدارة من العلاقات التشابكية المتداخلة، التي تتحقق من خلال العلاقة بين الموارد التكنولوجية بعضها البعض وإيجاد قيمة مضافة لتكنولوجيا المعلومات، والعلاقة بين الموارد التكنولوجية والأنشطة وإيجاد فعالية الأداء التكنولوجي، وكذلك العلاقة بين تحقيق استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والتوافق مع الاستراتيجية العامة.

الفصل الرابع:
الدراسة الميدانية (بالتطبيق على الشركة المصرية لإدارة وتشغيل المترو).

هدفت الدراسة الميدانية إلى قياس أثر مبادئ حوكمة تكنولوجيا المعلومات على ترشيد قرارات الاستثمار بالشركة المصرية لإدارة وتشغيل المترو، والوقوف على العلاقة بين أهم المتغيرات المستقلة المتعلقة بمحددات جودة الحوكمة، والتي يُمكن أن تؤثر بشكل معنوي على تحقيق شفافية وأمن تكنولوجيا

المعلومات كمتغير وسيط، والتوصل إلى انعكاسات هذه العلاقة لترشيد قرارات الاستثمار كمتغير تابع، وكذلك اختبار مقياس الدراسة بغرض الحصول على النتائج التي توضح مدى صحة أو خطأ فرضيات الدراسة.

ولتحقيق تلك الأهداف قامت الباحثة بتصميم قائمة الاستقصاء، والتي شملت مجموعة من الأسئلة التي تقيس العلاقة بين حوكمة تكنولوجيا المعلومات وشفافية وأمن تكنولوجيا المعلومات، وكذلك العلاقة بين شفافية وأمن تكنولوجيا المعلومات واتخاذ قرارات الاستثمار، وأيضًا العلاقة بين مساهمة الحوكمة في تحقيق شفافية وأمن تكنولوجيا المعلومات وترشيد قرارات الاستثمار بالشركة محل الدراسة (الشركة المصرية لإدارة وتشغيل المترو).

كما اعتمدت الباحثة على مجموعة من المؤشرات التي تعكس ترشيد القرارات الاستثمارية ويتم مزاولة نشاط التشغيل بالشركة من خلال وحدات التحكم المركزية بإدارة CCP، لوحة VCP، وأجهزة DOO لمتابعة حركة التشغيل وعرض تشغيل القطارات وحركة السكة على مستوي جميع المحطات، ويتم مراقبة حركة التشغيل الالكتروني من خلال تلك الوحدات واللوحات، وتتم المرونة في التشغيل باستخدام أنظمة تشغيل مؤهلة لذلك وبرامج معتمدة للتشغيل التكنولوجي، وتحقيق أعلى معايير الجودة والكفاءة والتميز في الأداء التكنولوجي كما يتم تطبيق إجراءات الأمن والأمان لتقليل مخاطر التشغيل الالكترونية بصفة عامة ومخاطر الأمن السيبراني بصفة خاصة، وتحرص الشركة علي استمرارية حصول العاملين بها على دورات تدريبية في مجال تكنولوجيا المعلومات ومخاطر الأمن التكنولوجي بصورة مستمرة، بالإضافة الي استمرارية حصول الشركة علي شهادات الجودة للمنتج والبيئة.

النتائج والتوصيات:

أهم النتائج:

في ضوء ما أسفرت عنه نتائج تحليل بيانات الدراسة الميدانية التي قامت بها الباحثة، يمكن عرض أهم النتائج كما يلي:

١. أكدت نتائج الإحصاءات الوصفية فيما يخص المتغير التابع (ترشيد قرارات الاستثمار) ما يلي:

أ. ارتفاع الوسط الحسابي لتطبيق مبادئ حوكمة تكنولوجيا المعلومات بالشركة المصرية لإدارة وتشغيل المترو، مما يدل على مدى أهمية حوكمة تكنولوجيا المعلومات فيها.

ب. ارتفاع الوسط الحسابي لتحقق شفافية وأمن تكنولوجيا المعلومات بالشركة المصرية لإدارة وتشغيل المترو، مما يدل على تحسين إدارة الأعمال التكنولوجية والمساءلة وتوافر مهارات في عملية إدارة التكنولوجيا ومرونة في وصول المستخدم إلى المعلومات التي تتحقق لها خصائص الموثوقية والمُلائمة وخصائص تتعلق بمستخدميها.

ت. ارتفاع الوسط الحسابي لتحقق شفافية وأمن تكنولوجيا المعلومات في ضوء الحوكمة حيث انها تعزز مشاركة كافة أصحاب المصالح في صنع القرارات، وتحسين الأداء

التكنولوجي، كما أنها تؤدي لإعادة بناء الثقة بين الأطراف أصحاب المصالح، وتحقيق المزيد من الكفاءة للأعمال التكنولوجية.

ث. ارتفاع الوسط الحسابي لاتخاذ قرارات الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات حيث يشكل التطبيق السليم لمبادئ حوكمة تكنولوجيا المعلومات سندًا فعالًا لتحقيق شفافية وأمن تكنولوجيا المعلومات، وبيئة عمل أفضل والأساس الذي تبنى عليه المخرجات التي يتم الاعتماد عليها عند اتخاذ قرارات الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات.

ج. ارتفاع الوسط الحسابي لمساهمة الحوكمة في تحقيق شفافية وأمن تكنولوجيا المعلومات لدعم القرارات حيث انها تعد أفضل نظام رقابي يحكم العلاقات بين جميع أطراف المنشأة، وإضافة قيمة مستدامة لها وتتحقق فعالية استثمارات تكنولوجيا المعلومات من خلال ضبط المخاطر التكنولوجية وإدارتها وتحليلها من منظور متكامل وفعالية برنامج مخاطر الأمن السيبراني، وتطبيق مجموعة سياسات وعمليات وضوابط لحماية العمليات والأنظمة التكنولوجية.

ح. ارتفاع الوسط الحسابي لترشيد قرارات الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات وذلك بالتزام المنشأة بكافة مستوياتها بتوسيع عمليات وممارسات الحوكمة بشكل فعلي، ووضع إطار فعال لها يعالج التوافق الاستراتيجي/ وقياس الأداء/ وإدارة المخاطر/ وإضافة القيمة/ وإدارة الموارد، كما يُمثل إدراك وتحديد وتقييم المخاطر ونقطة انطلاق تجاه تحديد وقياس وتحليل مخاطر الاستثمار.

وبناء عليه تؤكد نتائج الإحصاءات الوصفية تحسن المؤشرات الخاصة بترشيد قرارات الاستثمار المتغير التابع بالشركة المصرية لمترو الانفاق محل الدراسة بتطبيقها لمبادئ حوكمة تكنولوجيا المعلومات، بالتزام الشركة بكافة مستوياتها بتوسيع عمليات وممارسات الحوكمة بشكل فعلي، ووضع إطار فعال لها يعالج التوافق الاستراتيجي وقياس الأداء وإدارة الموارد، وإدراك وتحديد وتقييم المخاطر التي تمثل نقطة انطلاق تجاه تحديد وقياس وتحليل مخاطر الاستثمار، وتحقيق قيمة مضافة من الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات.

٢. أكدت الاختبارات الإحصائية لفرضيات الدراسة ما يلي:

أ. عدم قبول الفرضية الرئيسية الأولى القائلة «لا يوجد أثر جوهري لمبادئ حوكمة تكنولوجيا المعلومات على شفافية وأمن تكنولوجيا المعلومات» والذي تمت صياغته في صورة العدم، وقبول الفرض البديل، أي يوجد أثر جوهري لمبادئ حوكمة تكنولوجيا المعلومات على شفافية وأمن تكنولوجيا المعلومات.

ب. عدم قبول الفرضية الرئيسية الثانية القائلة «لا يوجد تأثير جوهري لشفافية وأمن تكنولوجيا المعلومات على اتخاذ قرارات الاستثمار» والذي تمت صياغته في صورة العدم، وقبول الفرض البديل، أي» يوجد تأثير جوهري لشفافية وأمن تكنولوجيا المعلومات على اتخاذ قرارات الاستثمار».

ت. عدم قبول الفرضية الرئيسية الثالثة القائلة « لا توجد علاقة جوهرية لمساهمة مبادئ حوكمة تكنولوجيا المعلومات في تحقيق شفافية وأمن تكنولوجيا المعلومات لترشيد

قرارات الاستثمار « والذي تمت صياغته في صورة العدم، وقبول الفرض البديل، أي» توجد علاقة جوهرية لمساهمة مبادئ حوكمة تكنولوجيا المعلومات في تحقيق شفافية وأمن تكنولوجيا المعلومات لترشيد قرارات الاستثمار».

٣. أكدت الاختبارات الإحصائية لتحليل المسار للعلاقات التشابكية بين المتغيرات ما يلي:

- اعتبار أن مستوي شفافية وأمن تكنولوجيا المعلومات تتأثر بتطبيق مبادئ حوكمة تكنولوجيا المعلومات، والتي تؤثر بدورها علي ترشيد قرارات الاستثمار، لذا تعتبر شفافية وأمن تكنولوجيا المعلومات متغير وسيط، حيث إنه يتأثر بتطبيق مبادئ حوكمة تكنولوجيا المعلومات، كما إنه يؤثر في الوقت ذاته في ترشيد قرارات الاستثمار، وتم استخدام تحليل المسار Path Analysis حيث يوجد متغير وسيط وهو شفافية وأمن تكنولوجيا المعلومات "يتأثر بالمتغير المستقل «مبادئ حوكمة تكنولوجيا المعلومات «ويؤثر في نفس الوقت على المتغير التابع «ترشيد قرارات الاستثمار».

- يساهم تطبيق مبادئ حوكمة تكنولوجيا المعلومات في تحقيق شفافية وأمن تكنولوجيا المعلومات لترشيد قرارات الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات، حيث أنه:

١ – تؤثر مبادئ حوكمة تكنولوجيا المعلومات على شفافية وأمن تكنولوجيا المعلومات، تأثير إيجابياً حيث بلغ ذلك التأثير ٠.٩١٤ وذلك عند مستوى معنوية ٠.٠٠١.

٢ – تؤثر شفافية وأمن تكنولوجيا المعلومات على اتخاذ قرارات الاستثمار، تأثير إيجابياً حيث بلغ ذلك التأثير ٠.٤٣٩وذلك عند مستوى معنوية ٠.٠٠١.

٣ – تساهم مبادئ حوكمة تكنولوجيا المعلومات في تحقيق شفافية وأمن تكنولوجيا المعلومات لترشيد قرارات الاستثمار، تأثير إيجابياً حيث بلغ ذلك التأثير ٠.٤٦١، وذلك عند مستوي معنوية ٠.٠٠١.

٤- اثبتت نتائج الدراسة الميدانية بناء على تحليل استجابات مفردات العينة ما يلي:

- تشير النتائج إلى مساهمة مبادئ حوكمة تكنولوجيا المعلومات في تحقيق شفافية وأمن تكنولوجيا المعلومات لترشيد قرارات الاستثمار، وذلك بقدرة تفسيرية ٧٤.٣%، واتفاق المجموعات الستة على وجود علاقات تشابكية بين المتغيرات، فكلما تم زيادة مستوي شفافية وأمن تكنولوجيا المعلومات كلما تحسن ترشيد قرارات الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات وذلك في ضوء الالتزام بقواعد حوكمة تكنولوجيا المعلومات.

- تتحقق فعالية تقييم استثمارات تكنولوجيا المعلومات، من خلال مدي تكامل ابعاد الاستثمار المتمثلة في المدخلات والعمليات والمخرجات والنتائج للاحتياجات التكنولوجية ومدي تقييم المخاطر التكنولوجية ودرجة الملاءمة الاستراتيجية ومستوي الاستثمار المطلوب بنسبة اتفاق ٩٤.٦٤%.

- يتطلب من لجنة المراجعة تحليل استراتيجيات واعتبارات ونموذج العمل فيما يتعلق بقضايا الأمن السيبراني، حيث تعهد للمراجع الداخلي بتوفير تأكيدات معقولة عن مدي توافر متطلبات أمن نظم المعلومات ومدي كفاءتها وفعاليتها، لتقييم مخاطر الأمن السيبراني بشكل فعال وإجراءات التعامل مع المخاطر المتوقعة، لتأثيرها الإيجابي على ترشيد قرارات الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات حيث تراوح متوسط الاستجابات بين ٤,٥٥، ٤.٦٤.

أهم التوصيات:

١. على المنشأة تطبيق مبادئ الحوكمة لشفافية وأمن تكنولوجيا المعلومات وذلك من خلال تكامل آلياتها في التطبيق الفعال لمبادئها، حتى تكون شريك استراتيجياً ومضيفاً للقيمة وادراكاً للمخاطر، وتحقيقاً لإدارة موارد بنيتها التحتية وفعالية الأداء التكنولوجي لها، حتى يتم الوصول لترشيد قرارات الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات.

٢. ضرورة أن تكون إدارة تكنولوجيا المعلومات حساسة للمخاطر تتابع وتنفذ وتستخدم أنظمة موفقة وذات أداء، وذلك من خلال وضع خطط عمل وأمن وترتيب الأهداف على مستويات تشغيلية قابلة للتكيف مع التغيرات الدائمة، حيث تعد أطر إدارة خدمات تكنولوجيا المعلومات إرشادات لتقديم خدمات شفافية وأمن وعمليات تكنولوجيا المعلومات وهي نماذج تتمثل في:

.٢٧٠٠١ ISO ,COBIT, ISO٣٨٥٠٠

٣. يتطلب الاشراف على برنامج الأمن السيبراني الفعال مشاركة متكررة واستباقية واستراتيجية من مجلس الإدارة ولجنة المراجعة في تنسيق مبادرات وسياسات المخاطر التكنولوجية وتأكيد مدي فعاليتها وتقييم كفاية الموارد والتمويل والتركيز على أنشطة الأمن السيبراني.

٤. ضرورة أن يكون لدي المراجعين الداخليين معرفة كافية بمخاطر تكنولوجيا المعلومات، وأن يتحكموا في تقنيات مراجعة تكنولوجيا المعلومات ومعايير الأمن لها، والمساهمة في بناء برامج أمن فعالة في ضوء الحوكمة، حيث تمثل مبادئ حوكمة تكنولوجيا المعلومات قواعد وضوابط يتم بناء عليها نظم إدارة ورقابة وتقويم الأنشطة التكنولوجية وتقييم دوري لمخاطر تكنولوجيا المعلومات.

٥. ضرورة إنشاء خطوط دفاعية لفعالية إدارة المخاطر وتدعم باستمرار، تتمثل في تحقيق المسئولية والمساءلة للإدارة عن تقييم المخاطر التكنولوجية، تحقيق تنفيذ ممارسات إدارة المخاطر من قبل الإدارة وتحقيق تقييم مستقل لفعالية إدارة المخاطر وبرنامج الأمن السيبراني.

٦. ضرورة التزام المنشأة بكافة مستوياتها بتوسيع عمليات وممارسات حوكمة تكنولوجيا المعلومات بشكل فعلي، لترشيد قرارات الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات ووضع إطار فعال لها يعالج التوافق الاستراتيجي/ وقياس الأداء/ وإدارة المخاطر/ وإضافة القيمة/ وإدارة الموارد للمنشأة.

٧. ضرورة ضبط المخاطر التكنولوجية وإدارتها وتحليلها من منظور متكامل وتحقيق فعالية برنامج مخاطر الأمن السيبراني، لتقييم استثمارات تكنولوجيا المعلومات وتطبيق مجموعة سياسات وعمليات وضوابط لحماية العمليات والأنظمة التكنولوجية.

٨. ضرورة دعم وتعزيز المهارات الرقمية للموارد البشرية العاملة بالمنشآت بشكل عام، ولكافة عناصر آليات الحوكمة بصفة خاصة، لضمان كفاءة وفعالية التعامل مع تكنولوجيا المعلومات وتحقيق الشفافية لها، وكذلك التعامل مع مخاطر تكنولوجيا المعلومات ومخاطر الأمن السيبرانية والحد منها، من خلال توفير دورات تدريبية وورش عمل ولقاءات علمية.

أهم المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية:

١ - أحمد، رامیار رازكار. (٢٠٢١)،» دور نظام المعلومات المحاسبية الالكترونية في تعزيز أمن المعلومات المالية: دراسة تطبيقية في شركة بردبار للصرافة فرع محافظة أربيل ٢٠٢١»، المجلة الدولية للعلوم الإنسانية، ع ٢٤، ص ص ٢٥٤-٢٨٢.

٢ - الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني، (٢٠٢١)، جمهورية مصر العربية، وزارة الاتصالات المصرية.

٣ - صالح، نرمين محمد. (٢٠٢٢)، محددات فعالية المراجع الداخلي للأمن السيبراني، المؤتمر العلمي الخامس لقسم المحاسبة والمراجعة بعنوان تحديات وآفاق مهنة المحاسبة والمراجعة في القرن الحادي والعشرين، كلية التجارة – جامعة الإسكندرية، ص ص ١-٢٤.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية:

4- Lesbos, M., (2022), "Human Aspects of Information Security and Assurance", 16th IFIP WG 11.12 International Symposium, HAISA Proceedings Greece.

5- Lynn, T., Mooney, J.G., Rosati, P., & Fox, G., (2020), "Measuring the Business Value of Cloud Computing", PALGRAVE STUDIES IN DIGITAL BUSINESS AND ENABLING TECHNOLOGIES, Dublin, Ireland, Malibu, CA, USA.

Periodicals:

6- Betti N., Sarens G., and Poncin, I., (2021), Effects of digitalization of organizations on internal audit activities and practices Managerial Auditing Journal Vol 36, No 6, Pp. 872 – 888.

7- BÎRC**Ă**, A.,& LAZARI L., (2021),"Information of transparency important management instrument in ensuring performance and development of corporate governance", Economic Stinted Commerce, 1(60), pp.,6876-.

8- Bracci, E., &Otia, J.E.,(2022)," Digital transformation and the public sector auditing: The SAI's perspective", OTIA AND BRACCI, 38(1)PP.,252-280.

9- Brooke, C.,(2022), "The Importance of Information Technology in Business Today", Technology & Invention, PP., 14-.

10- Joyce, S., Dobrygowski, D., & Oord F.V., (2021), "Principles for Board Governance of Cyber Risk", National Association of Corporate Directors, PP.,16-.

11- Kelton, A.S.,(2021)," How to Reduce the Cybersecurity Breach Contagion Effect", CURRENT ISSUES IN AUDITING, Vol. 15, No. 2,PP.,19-.

12- Kim B, Wilson SM, Mosher TM and Breland JY (2021),''Systematic Decision-Making for Using Technological Strategies to Implement Evidence-Based Interventions: An Illustrated Case Study'', Frontiers in Psychiatry, Volume 12 May,pp.,110-.

13- Kim, K.; & Kim, B., (2022), "Decision-Making Model for Reinforcing Digital Transformation Strategies Based on Artificial Intelligence Technology", Information, 13, 253, pp.,114- .15- - Madaan, G., & Singh, S.,(2020)," A Quantitative Analysis of Factors Influencing Investment Decision-Making of Information Technology Professionals", Test Engineering and Management, No. 193, PP., 3919 – 3933.

15- Maleh, Y., Sahid, A., & Belaissaoui, M. (2021). A maturity framework for cybersecurity governance in organizations. EDPACS, 63(6), pp., 122-.

16- Marlang, A. R. (2021). The Role of IT Governance Components in Evaluating IT Performance and its Administrative Implications in the Banking Sector, Saudi Arabia. Electronic Business, 20(4), pp.,433445-.

17- Mensah, B.K., (2021), "The impact of board characteristics on corporate investment decisions: an empirical study", VOL. 21 NO. 4 Corporate Governance pp.,569586-.

18- Mendhurwar, S., & Mishra, R. (2021). Integration of social and It technologies: architectural framework for digital transformation and cyber security challenges. Enterprise Information Systems, 15(4), pp., 565584-.

19- Puspa W., Witra P., & Subriadi A.P., (2022)," Gender and information technology (IT) investment decision-making", Procedia Computer Science, NO.197, PP., 583–590.

20- Salehi, F., Abdollahbeigi, B., & Sajjady, S. (2021). Impact of effective IT governance on organizational performance and economic growth in Canada. Asian Journal of Economics, Finance and Management, 1419-.

21- Slapnicar, S., Vuko, T., Cular, M., & Drascek, M., (2022),"Effectiveness of cyber security audit", International Journal of accounting information systems,44(1), pp.122- .21- Sofyani, H., Riyadh, H.A. ,& Fahlevi H., et al. (2020), Improving service quality, accountability and transparency of local government: The int ervening role of information technology governance Cogent Business & Management, 7:1,PP.,120-.

23- Sousa, P., Reyes Junior, E., & Lora, V. (2021). Influences of Intermediation of Support Institutions on Innovativeness and Organizational Performance. Future Studies Research Journal: Trends and Strategies [FSRJ], 13(1), 127-.

24- Steccolini, I., Bracci, E., & Agostino, D (2022)," Accounting and accountability for the digital transformation of public services", Financial Accounting &Management., No (38), pp., 145151-.

25- Vuko, T., Slapnicar, S., Cular, M., & Drascek, M., (2021) Key drivers of cybersecurity audit effectiveness: the neo-institutional perspective", International Journal of accounting information systems,44(2), pp.143-.

26- Yoshikuni, A.C. (2021), "IT Governance as Driver of DYNAMIC CAPABILITIES to Gain Corporate Performance Under the Effect of

Environmental DYNAMISM", International Journal of Business, Economics and Management, 8(3): PP., 181206-.

27- Zhen, J., Xie, Z., & Dong, K. (2021). Impact of IT governance mechanisms on organizational agility and the role of top management support and IT ambidexterity. International Journal of Accounting Information Systems, 40 , Pp.,100110-.

Reports:

28- Ako-Nai, S. A. (2021). IT Governance Within Corporate Governance: A Conceptualized Framework. Perspectives on ICT4D and Socio-Economic Growth Opportunities in Developing Countries, 172211-.

29- Babalola, A. O. (2021). Effective Strategies for Cybersecurity and Information Technology Governance for Small Business Leaders: A Quantitative Study (Doctoral dissertation, University of Phoenix).

30- Hertvik J., (2022)," T STRATEGIC PLANNING: WHY YOU NEED AN IT STRATEGY", The Business of IT Blog, PP., 15-.

31- ISO/ 27001, (2021)," Information Security Management Systems (ISMS) ", International Standard Organization.

32- ISO/IEC 27002(:2022), Information security, cybersecurity and privacy protection controls within the context of an ISO/IEC 27001 ISMS.

33- Niemann, K.H., (2021)," Differentiation of the IT security standard series ISO 27000 and IEC 62443 A B B WHITEPAPER.

34- Niemann, K.H., (2021)," The role of governance committees in managing cyber security risks", Queensland Audit Office.

35- Vaughan S., (2021), "The role of governance committees in managing cyber security risks", Queensland Audit Office.

36- Writer, C.S., (2022)," The Definitive Guide to Developing an IT Strategy and Roadmap", CIOPages.com, PP.,17-.

موجز بأهم القوانين والقرارات

الزملاء والزميلات،،

نظراً لما تمثله القرارات والقوانين الصادرة من أهمية كبيرة بالنسبة لعمل الجهاز فى مجال الرقابة التى يباشرها ننشر لكم فيما يلى موجزاً بأهم القوانين والقرارات الصادرة خلال الفترة من أول يناير ٢٠٢٤ حتى أخر يونيو ٢٠٢٤ وذلك على النحو التالي:

قوانين وقرارات رئيس الجمهورية

١

القوانين

- القانون رقم ١ لسنة ٢٠٢٤ بتعديل بعض احكام قانون الاجراءات الجنائية.

(ج/ ٢ (مكرر) - ١٦/ ١/ ٢٠٢٤)

- القانون رقم ٥ لسنة ٢٠٢٤ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٣٩ لسنة ٢٠٢١ بإنشاء صندوق مواجهة الطوارئ الطبية.

(ج/ ٧ (مكرر) - ٢٠/ ٢/ ٢٠٢٤)

- القانون رقم ٦ لسنة ٢٠٢٤ بإصدار قانون إنشاء جهاز إدارة والتصرف في الأموال المستردة والمتحفظ عليها.

(ج/ ٧ (مكرر) - ٢٠/ ٢/ ٢٠٢٤)

- القانون رقم ٧ لسنة ٢٠٢٤ بتعديل بعض أحكام قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥.

(ج/ ٧ (مكرر (أ)) - ٢١/ ٢/ ٢٠٢٤)

- القانون رقم ٨ لسنة ٢٠٢٤ بتعديل بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات الصادر بالقانون رقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩.

(ج/ ٧ (مكرر (أ)) - ٢١/ ٢/ ٢٠٢٤)

١

- القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٢٤ بتعديل بعض أحكام قانون إنشاء صندوق قادرون باختلاف الصادر بالقانون رقم ٢٠٠ لسنة ٢٠٢٠.

(ج/ ٧ (مكرر (أ)) - ٢١/ ٢/ ٢٠٢٤)

- القانون رقم ١١ لسنة ٢٠٢٤ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ في شأن الأراضي الصحراوية.

(ج/ ٨ (مكرر (أ)) - ٢٤/ ٢/ ٢٠٢٤)

- القانون رقم ١٢ لسنة ٢٠٢٤ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٢ بشأن الأوسمة والأنواط المدنية.

(ج/ ٨ (مكرر (أ)) - ٢٤/ ٢/ ٢٠٢٤)

- القانون رقم ١٣ لسنة ٢٠٢٤ بإصدار قانون بإنشاء وتنظيم نقابة التكنولوجيين.

(ج/ ٨ (مكرر (أ)) - ٢٤/ ٢/ ٢٠٢٤)

- القانون رقم ١٤ لسنة ٢٠٢٤ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤لسنة ٢٠٢٤ بتنظيم شئون أعضاء المهن الطبية العاملين بالجهات التابعة لوزارة الصحة والسكان من غير المخاطبين بقوانين أو لوائح خاصة.

(ج/ ٨ (مكرر (أ)) - ٢٤/ ٢/ ٢٠٢٤)

- القانون رقم ١٥ لسنة ٢٠٢٤ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها وبإنشاء صندوق الرعاية الاجتماعية.

(ج/ ٨ (مكرر (أ)) - ٢٤/ ٢/ ٢٠٢٤)

- القانون رقم ١٦ لسنة ٢٠٢٤ بتعديل بعض احكام القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن جوازات السفر.

(ج/٩ (مكرر (ج)) - ٢٠٢٤/٣/٤)

١

- القانون رقم ١٧ لسنة ٢٠٢٤ بتعديل بعض احكام قانون المرور الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣.

(ج/١٣ (تابع (أ)) - ٢٠٢٤/٣/٢٨)

- القانون رقم ١٨ لسنة ٢٠٢٤ بتعديل بعض احكام القانون رقم ٦ بإصدار قانون المالية العامة الموحد والقانون المرفق له.

(ج/ ١٣ (مكرر (أ)) - ٢٠٢٤/٣/٣٠)

- القانون رقم ٢٠ لسنة ٢٠٢٤ بتعديل بعض احكام قانون حماية المستهلك الصادر بالقانون رقم ١٨١ لسنة ٢٠١٨.

(ج/ ١٤ (مكرر) - ٢٠٢٤/٤/٥)

٢

القرارات

- القرار رقم ٣٢٥ لسنة ٢٠٢٣ بالموافقة على الخطابات المتبادلة بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة اليابان بشأن القرض المقدم من خلال وكالة اليابان للتعاون الدولي (جايكا) بمبلغ (١٠٠) مليار ين ياباني، لتنفيذ مشروع المرحلة الأولى من الخط الرابع لمترو أنفاق القاهرة الكبرى (الشريحة الثالثة)، الموقع في القاهرة بتاريخ ٣٠ أبريل ٢٠٢٣.

(ج/ ٣ - ١٨/ ١/ ٢٠٢٤)

- القرار رقم ٣٣٩ لسنة ٢٠٢٣ بالموافقة على اتفاق ترتيبات القرض بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية كوريا بشأن قرض بمبلغ (٤٦٠) مليون دولار من خلال بنك التصدير والاستيراد الكوري لمشروع «تصنيع وتوريد عدد (٤٠) وحدة قطار (٣٢٠ عربة) للخطين الثاني والثالث لمترو أنفاق القاهرة الكبرى» والموقع بتاريخ ١٢ يونيو ٢٠٢٣.

(ج/ ١٠ - ٧/ ٣/ ٢٠٢٤)

٢

- القرار رقم ٣٥٦ لسنة ٢٠٢٣ بالموافقة على الخطابات المتبادلة بين حكومتي جمهورية مصر العربية وجمهورية البرازيل الاتحادية بشأن اتفاق منع الازدواج الضريبي على الأرباح الناتجة من النقل الجوي الموقعة في القاهرة بتاريخ ٩/ ٥/ ٢٠٢٣.

(ج/ ١٠ - ٧/ ٣/ ٢٠٢٤)

- القرار رقم ٤٠٣ لسنة ٢٠٢٣ بالموافقة على اتفاقية الاتفاق الفرعي بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة كندا حول تنفيذ مشروع تعزيز الزراعة الذكية مناخيا والتنوع الحيوي الزراعي لتعزيز القدرة على التكيف لدى المجتمعات الريفية الأكثر تأثرا بالتغيرات المناخية في الأراضي القديمة والجديدة بدلتا النيل وصعيد مصر بقيمة (١٠) مليون دولار كندي.

(ج/ ٥ - ١/ ٢/ ٢٠٢٤)

- القرار رقم ٤٠٤ لسنة ٢٠٢٣ بالموافقة على اتفاقية استضافة جمهورية مصر العربية لمركز التدريب الإقليمي التابع لاتحاد البريد العالمي والموقعة بتاريخ ١١ مايو ٢٠٢٣.

(ج/ ١٠ - ٧/ ٣/ ٢٠٢٤)

- القرار رقم ٤٧٣ لسنة ٢٠٢٣ بالموافقة على اتفاقية قرض تسهيل التصحيح الهيكلي السابع بين حكومة جمهورية مصر العربية وصندوق النقد العربي بقيمة (١٥٣,٤٧٥,٠٠٠) دينار عربي حسابي بما يعادل نحو (٦١٤,٣) مليون دولار أمريكي.

(ج/ ١٠ - ٧/ ٣/ ٢٠٢٤)

- القرار رقم ٤٨٣ لسنة ٢٠٢٣ بالموافقة على خطاب تعديل اتفاقيات القروض مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية بالتخلي عن الليبور LIBOR كسعر فائدة مرجعي واستبداله بالسوفر SOFR.

(ج/ ١٠ - ٧/ ٣/ ٢٠٢٤)

- القرار رقم ٥١٤ لسنة ٢٠٢٣ بالموافقة على اتفاقية منحة المساعدة الفنية بشأن تحديد تدخلات التنمية الحضرية ذات الأولوية لتعزيز الاستثمارات والتطبيقات الذكية وسبل المعيشة في مدينة دهب.

(ج/ ١٠ - ٧/ ٣/ ٢٠٢٤)

- القرار رقم ٥٥٣ لسنة ٢٠٢٣ بالموافقة على اتفاقية ازالة الازدواج الضريبي بالنسبة

٢

للضرائب على الدخل ورأس المال ومنع التهرب من الضرائب وتجنبها بين مصر وكرواتيا.

(ج/ ٢١ (مكرر)- ٢٠٢٤/٥/٢٣)

- القرار رقم 000 لسنة ٢٠٢٣ بالموافقة على اكتتاب جمهورية مصر العربية في التجديد السادس عشر لموارد صندوق التنمية الافريقي بقيمة (٢) مليون دولار.

(ج/ ١٨ - ٢٠٢٤/٥/٢)

- القرار رقم ٦١٢ لسنة ٢٠٢٣ بالموافقة على اتفاق التعاون المالي بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية المانيا الاتحادية وذلك لتمويل البرنامج الوطني لإدارة المخلفات الصلبة والدعم المالي لمبادرة التعليم الفني الشامل وآليات ادارة المخاطر.

(ج/ ٢١ - ٢٠٢٤/٥/٢٣)

- القرار رقم ٦١٣ لسنة ٢٠٢٣ بالموافقة على اتفاق التعاون الاستشاري الخاص بدعم اختيار المخططات الاستثمارية لمشروع الصناعة الخضراء المستدامة بقيمة ٥٠٠ ألف يورو- منحه من بنك الاستثمار الأوروبي.

(ج/ ٢٢ - ٢٠٢٤/٥/٣٠)

- القرار رقم 0 لسنة ٢٠٢٤ بالموافقة على «منحه الاتفاق التمويلي» بمبلغ (٥٠) مليون يورو الخاص ببرنامج الاتحاد الأوروبي من اجل حياة كريمة ومكافحة الفقر متعدد الابعاد في المناطق الريفية في مصر.

(ج/ ٢٣ - ٢٠٢٤/٦/٦)

- القرار رقم ٢٤ لسنة ٢٠٢٤ بالموافقة على الخطابات المتبادلة لمشروع الطاقة الذكية ضمن برنامج نوفي - محور الارتباط بين مشروعات المياه والغذاء والطاقة لصالح وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة كقرض بقيمة (٥٠) مليون يورو ومنحة قيمتها (٣) مليون يورو.

(ج/ ٢٣ - ٢٠٢٤/٦/٦)

- القرار رقم ٤٩ لسنة ٢٠٢٤ بالموافقة على التعديل السابع لاتفاقية «منحه

٢

المساعدة» بشأن تحفيز التجارة والاستثمار في مصر (ثابت) بين حكومة جمهورية مصر العربية والوكالة الامريكية للتنمية الدولية.

(ج/ ٢٤ - ٢٠٢٤/٦/١٣)

- القرار رقم ٥١ لسنة ٢٠٢٤ بالموافقة على «التعديل السادس لاتفاقية منحه المساعدة بشأن تحسين النتائج الصحية للمجموعات المستهدفة» بين جمهورية مصر العربية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

(ج/ ٢٤ - ٢٠٢٤/٦/١٣)

- القرار رقم ٥٥ لسنة ٢٠٢٤ بتخصيص قطعه ارض املاك الدولة بمساحة ١٧٠٨٠٠٠٠ م٢ ناحية محافظة مطروح، وفقاً للخرائط وجدول الاحداثيات المرفقين، لصالح هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، لاستخدامها في اقامة مدينة رأس الحكمة الجديدة وذلك نقلاً من الاراضي المملوكة للقوات المسلحة.

(ج/٨ (مكرر) - ٢٠٢٤/٢/٢٣)

- القرار رقم ١٤٩ لسنة ٢٠٢٤ بإنشاء «التحالف الوطني للعمل الأهلي التنموي»، ينشأ التحالف الوطني للعمل الأهلي التنموي من مؤسسات المجتمع الأهلي المصرية والأشخاص الاعتبارية الخاصة والعامة الآتية: صندوق تحيا مصر، مكتبة الإسكندرية، الأكاديمية الوطنية للتدريب، الهيئة العامة للاستعلامات، جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، جامعة القاهرة، المعهد القومي للأورام، أسقفية الخدمات العامة والاجتماعية والمسكونية، الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية، الجمعية المصرية لتنظيم الأسرة، الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية، مؤسسة أهل مصر، بنك الشفاء المصري، بنك الطعام المصري، جمعية الأورمان، جمعية الباقيات الصالحات، جمعية رسالة للأعمال الخيرية، جمعية رعاية مرضى الكبد، جمعية مسجد دكتور مصطفى محمود، مؤسسة صناع الخير للتنمية، مؤسسة أبو العينين للنشاط الاجتماعي والخيري، مؤسسة جمال الجارحي للتنمية المجتمعية، مؤسسة الجود، المؤسسة الصديقية، مؤسسة العربي لتنمية المجتمع، مؤسسة أبو هشيمة الخير، مؤسسة بهية، مؤسسة حياة كريمة، مؤسسة راعي مصر للتنمية،

٢

مؤسسة صناع الحياة مصر، مؤسسة كير مصر، مؤسسة مجدي يعقوب، مؤسسة مرسال للأعمال الخيرية والتنموية، مؤسسة نبيل الكاتب الخيرية لتنمية المجتمع، مؤسسة مصر الخير، بيت الزكاة والصدقات.

(ج/ ١٨ (تابع) - ٢٠٢٤/٥/٢)

- القرار رقم ١٥١ لسنة ٢٠٢٤ باستبدال اللوحة وجدول الاحداثيات المرفقين بهذا القرار باللوحة وجدول الاحداثيات المرفقين بقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٥ لسنة ٢٠٢٤.

(ج/ ١٨ (تابع) - ٢٠٢٤/٥/٢)

- القرار رقم ١٨١ لسنة ٢٠٢٤ بتشكيل المجلس القومي للطفولة والامومة.

(ج/ ٢٠ (مكرر (ج)) - ٢٠٢٤ /٥/٢١)

- القرار رقم ١١٠١ لسنة ٢٠٢٤ بنقل تبعيه مستشفى قفط التعليمي التابعة للهيئة العامة للمستشفيات والمعاهد التعليمية الى امانه المراكز الطبية المتخصصة التابعة لوزارة الصحة والسكان.

(ج/ ١٣ (مكرر (د)) - ٢٠٢٤/٤/٣)

- القرار رقم ١١٠٢ لسنة ٢٠٢٤ بالترخيص لهيئة قناة السويس بالاشتراك في تأسيس شركة مساهمة باسم (شركة العلمين لإدارة الموانئ واليخوت) بالساحل الشمالي وفقاً لأحكام قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة وشركات الشخص الواحد والقانون رقم ١ لسنة ١٩٩٦ وقانون الاستثمار.

(ج/ ١٣ (مكرر (د)) - ٢٠٢٤/٤/٣)

- القرار رقم ١٢٠٣ لسنة ٢٠٢٤ بتعديل بعض احكام اللائحة التنفيذية لقانون الاستثمار الصادر بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٣١٠ لسنة ٢٠١٤.

(ج/ ١٥ (مكرر (أ)) - ٢٠٢٤/٤/١٧)

موجز بأهم الكتب الدورية الصادرة عن وزارة المالية

المصدر: وزارة المالية

الكتاب الدوري رقم ٢ لسنة ٢٠٢٤ بشأن صندوق تكريم شهداء وضحايا ومفقودي ومصابي العمليات الحربية والإرهابية والأمنية، وأسرهم و إخطار الجهاز المركزي للمحاسبات عن أية مخالفات قد تحدث في شأن التراخي في تحصيل وتوريد قيمة (ضريبة الطابع/ المشاركة المجتمعية) إلى الحساب المفتوح لهذا الغرض.
ومما تلاحظ من التراخي في تحصيل وتوريد مستحقات الصندوق، توجه وزارة المالية نظر المسئولين الماليين بالجهات المخاطبة بأحكام القانون رقم ١٦ لسنة ٢٠١٨ وتعديلاته، الالتزام التام والعناية الفائقة بتحصيل ضريبة طابع الشهيد والمشاركة المجتمعية، وحصر الجهات غير الملتزمة بتطبيق القانون المشار إليه وإخطار السلطة المختصة بالجهة لإعمال شئونها نحو إحالة المخالفة لجهات التحقيق المختصة، مع تحميل المسئولين عن عدم تحصيل وتوريد مستحقات الصندوق المشار إليها بمقابل تأخير يعادل سعر الإقراض والخصم الساري المعلن بالبنك المركزي المصري في التاريخ المحدد للتوريد وذلك ما لم تقض قوانين أخرى بفرض مقابل أعلى - طبقا لحكم

المادة رقم (٤٤) من قانون المالية العامة الموحد رقم ٦ لسنة -٢٠٢٢ على أن يؤول المقابل للصندوق.

الكتاب الدوري رقم ٥ لسنة ٢٠٢٤ بالموافقة على استمرار منح وزارة الصحة والسكان مهلة إضافية لاستكمال تقنين أوضاع الحسابات والصناديق الخاصة المنشأة بها حتى ٣٠/ ٦/ ٢٠٢٤ او لحين تقنين أوضاع الحسابات والصناديق الخاصة المنشأة بوزارة الصحة والسكان ايهما اقرب.

الكتاب الدوري رقم ٧ لسنة ٢٠٢٤ بشأن ضوابط ومحددات صرف بدل السكن للموظفين المنتقلين الى العاصمة الإدارية الجديدة.

الكتاب الدوري رقم ١٠ لسنة ٢٠٢٤ بشأن "المبالغ المعلاة بحساب الدائنون ومضى عليها المدة القانونية بالجهات الإدارية" فإنه يتم التنبيه مشددًا على كافة الوحدات الحسابية التابعة للجهات الإدارية بتعريفها الوارد بقانون المالية العامة الموحد رقم (٦) لسنة ٢٠٢٢، بإضافة تلك المبالغ لحساب إيرادات باب ثالث نوع (مبالغ معلاه دائنة مضت عليها المدة القانونية – كود ١١٣٥٠١٠١) بالجهات الداخلة في الموازنة العامة للدولة.

الكتاب الدوري رقم ١١ لسنة ٢٠٢٤ بشأن متابعة التحصيل السليم لإيرادات الخزانة العامة "تلتزم الجهات بتوريد كافة المبالغ التي تستقطع من جملة إيرادات الصناديق والحسابات الخاصة الشهرية طبقا للنسب المقررة ما لم تكن لوائحها المعتمدة تنص على نسبة أعلى من ذلك الى الخزانة العامة في المواعيد المحددة قانوناً وعلى السلطة المختصة بكل جهة اتخاذ الإجراءات القانونية الرادعة حال الاخلال بما تقدم".

الكتاب الدوري رقم ١٢ لسنة ٢٠٢٤ بشأن تعاقد وزارة المالية بطريق الاتفاق المباشر مع شركة مصر لتأمينات الحياة لإبرام عقد تأمين جماعي مؤقت على حياة الموظفين المنتقلين للعمل بالعاصمة الإدارية الجديدة والمنتفعين بوحدات سكنية. يتم الالتزام بإبلاغ وزارة المالية (قطاع التمويل) في حالة وفاة الموظف المستفيد من الوحدات السكنية من المنتقلين فعليًا للعمل بالعاصمة الإدارية الجديدة أو إصابته بعجز كلي أو عجز جزئي مستديم، وذلك في مدة أقصاها شهر من تاريخ الوفاة أو الإصابة بالعجز. حتى تتمكن وزارة المالية (قطاع التمويل) من مخاطبة شركة مصر لتأمينات الحياة بذلك، لتقوم الشركة بإعمال شئونها في هذا الخصوص. ويتحمل المسئولين بالجهة الإدارية المبالغ

التي تستحق لصالح الخزانة العامة للدولة في حالة عدم إبلاغ وزارة المالية (قطاع التمويل) خلال المدة المشار إليها، وذلك حفاظا على المال العام واستيداء حقوق الخزانة العامة، وكذا الحفاظ على حقوق الموظف أو ورثته بحسب الأحوال.

لذا توجه وزارة المالية نظر السادة رؤساء الجهات الإدارية المنتقلة فعليا للعمل بالعاصمة الإدارية الجديدة، والمسئولين الماليين بها، مراعاة الالتزام بإبلاغ وزارة المالية (قطاع التمويل) في المدة المحددة، وعلى المراقبين الماليين وممثلي وزارة المالية متابعة التزام الجهات بما ورد به.

الكتاب الدوري ١٤ لسنة ٢٠٢٤ بمناسبة مرور عام على صدور قرار السيدة الدكتورة/ وزيرة البيئة رقم (١١٣) لسنة ٢٠٢٢، والمنشور في الوقائع المصرية بتاريخ ٢٠٢٢/٨/٢٤ والخاص بقيام جهاز تنظيم ادارة المخلفات بتحصيل نسبة (٠.٥%) من قيمة كل عقد تبرمه لتقديم خدمة الادارة المتكاملة للمخلفات البلدية وذلك مقابل قيام الجهاز بإعداد التقارير الفنية اللازمة التي تساعد الجهة الادارية المختصة على تقييم اداء مقدمي الخدمات وفقاً للعقود.

لذا يتم التوجيه للسادة المسئولين الماليين بالجهة الادارية المختصة بتعريفها الوارد بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٢٢ لسنة ٢٠٢٢ (الجهة الادارية المختصة: الجهة المسؤولة عن ادارة المخلفات وهى المحافظة بنطاقها الاداري او اجهزة هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة بحسب الاحوال وذلك فيما يخص المواد والمخلفات غير الخطرة وهى الوزارة المختصة، بحسب الاحوال فيما يخص المواد والمخلفات غير الخطرة) بتحويل النسبة المستحقة لجهاز تنظيم ادارة المخلفات للكود المؤسسي للجهاز (٤٠٢٠٧٠٠١) حتى يتمكن من أدائه للدور المنوط به.

الكتاب الدوري رقم ١٩ لسنة ٢٠٢٤ بشأن رسم التنمية على المحررات وفي إطار جهود قطاع الحسابات والمديريات المالية لتحقيق الأهداف الاستراتيجية لوزارة المالية وعلى الأخص تحقيق الانضباط والامتثال المالي، وتعظيم موارد الدولة والحفاظ على حقوق الخزانة العامة واتخاذ ما من شأنه المساهمة في إزالة مسببات عدم تحقيق ذلك، فنظراً لما تلاحظ من التطبيق غير المطابق لصحيح القانون رقم ٨٣ لسنة ٢٠٢٠ من قبل بعض الجهات والأشخاص الملزمين قانونا بتنفيذ أحكام ضريبة الدمغة النوعية وضرورة تحصيل رسم التنمية المنصوص عليه في كل من البند (٩) و البند (١٠) من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ المشار إليه، تم التباحث والتنسيق مع الإدارة المركزية للدمغة ورسم التنمية بمصلحة الضرائب المصرية بشأن التطبيق الصحيح للقانون المشار إليه فيما يتعلق بالبند رقم (٩) الخاص برسم التنمية على المحررات، ويُشدد القطاع على جميع الجهات الإدارية ضرورة الالتزام بالآتي:

أ- تحصيل رسم التنمية على المحررات وباقي الأوعية الخاضعة لضريبة الدمغة النوعية طبقاً للبند رقم (٩) وذلك بواقع (جنيهان) على كل وعاء من الأوعية الخاضعة لضريبة الدمغة النوعية التي تكون ضريبة الدمغة عليها من فئة الخمسة قروش فأكثر مع إعفاء اسطوانات البوتاجاز وتذاكر نقل الأفراد بوسائل النقل البري والسكك الحديدية من هذا الرسم وتتمثل بعض هذه الأوعية فيما يلي:

- الشهادات الدراسية والإقرارات وما يعادلها.

- العقود وما في حكمها كل ورقة من أوراق العقد وملحقاته أو الإشهاد ولو تمت بالمراسلة.

- وثائق الأحوال الشخصية (عقود الزواج والطلاق).

- كل ورقة من أوراق المحررات القضائية الآتية (أوامر تنفيذ الأحكام الأجنبية في مصر الأوامر على العرائض التي يصدرها القضاة في حدود سلطاتهم الولائية - كل نشرة قضائية عدا ما كان منها خاصاً بالبيوع الجبرية).

- محررات خدمات النقل والتي منها:

١. اشتراك نقل الأشخاص وتصاريح السفر.

٢. اشتراك التراخيص والاشتراكات.

٣. تذاكر السفر على السفن والطائرات.

٤. كل ورقة من أوراق وثيقة (بوليصة) الشحن البحري.

التصاريح والرخص الإدارية والتي منها:

* كل تصريح يصدر عن أية سلطة إدارية.

* كل رخصة تصدر من أية سلطة إدارية أو يتم تجديدها أو امتدادها أو إجراء أي تعديل عليها.

ب- طريقة حساب الرسم:

• يتم حساب قيمة رسم التنمية على المحررات وباقي الأوعية الخاضعة لضريبة الدمغة النوعية المشار إليها بعالية - على سبيل المثال لا الحصر - بقيمة (جنيهان) عن كل ورقة من أوراق الأوعية سالفة الذكر.

الكتاب الدوري رقم ٢٣ لسنة ٢٠٢٤ بشأن ما أثير من تساؤلات عن البند الذي سيتم الخصم عليه بمستحقات المعلمين (معلم مساعد- بالتعاقد) لذا تؤكد وزارة المالية على استمرار الخصم بكامل مستحقات المعلمين المساعدين المتعاقدين على بند (١٠/٣) مكافأة التدريس - كود اقتصادي ٢١١١٠٣١٠ - فيما عدا المزايا التأمينية فيتم الخصم بها على البند المختص، وذلك بمراعاة مصادر التمويل.

الكتاب الدوري رقم ٢٤ لسنة ٢٠٢٤ بشأن تأكيد وزارة المالية على ضرورة الالتزام بأحكام الكتاب الدوري رقم (١٠١) لسنة ٢٠٢٣ بوضع ضوابط لحوكمة استحقاق صرف مكافأة يصادف صرفها حلول الاعياد او المناسبات والخصم بها على الموازنة العامة للدولة وعلى السادة المسئولين الماليين بالجهات الإدارية الالتزام التام بأحكام الكتاب الدوري المشار إليه، ومراعاة الضوابط المنظمة لصرف تلك المكافآت - منعًا للمساءلة القانونية- وخاصة من حيث (مناط الاستحقاق-صرفها بقيمة مقطوعة-الخصم بها على الموارد الذاتية) وعدم تأثير صرف تلك المكافآت على الهدف المنشأ من اجله الصندوق أو الحساب الخاص أو الوحدة ذات الطابع الخاص وكذا ألا يؤثر صرفها على حصة وزارة المالية المقررة بقوانين ربط الموازنة العامة للدولة.

الكتاب الدوري رقم ٤٤ لسنة ٢٠٢٤ بشأن توقيتات إقفال موازنة العام المالي ٢٠٢٣/ ٢٠٢٤ فقد تم التوجيه من لجنة متابعة منظومات ادارة المالية العامة بوضع ألية لأعمال الختامي من شأنها العمل على تفادى المشكلات التي ظهرت بالأعوام السابقة عن الحساب الختامي وكيفيه ضبط الأرصدة الدفترية مع الموقف المالي والحساب البنكي دون وجود فروق غير مقبولة وذلك بالتنسيق مع كافة القطاعات المعنية بوزارة المالية ذات الصلة بهدف الوصول الى الحساب الختامي للعام المالي ٢٠٢٣/ ٢٠٢٤ دون وجود أي معوقات تفادياً لكافة الصعوبات والمشكلات في الآونة السابقة.

النشاط التدريبي والعلمي للجهاز

تعددت أوجه النشاط التدريبى والعلمى للجهاز خلال الفترة من أول يوليو ٢٠٢٣ حتى آخر يونيو ٢٠٢٤، وتمثل فيما يلى:

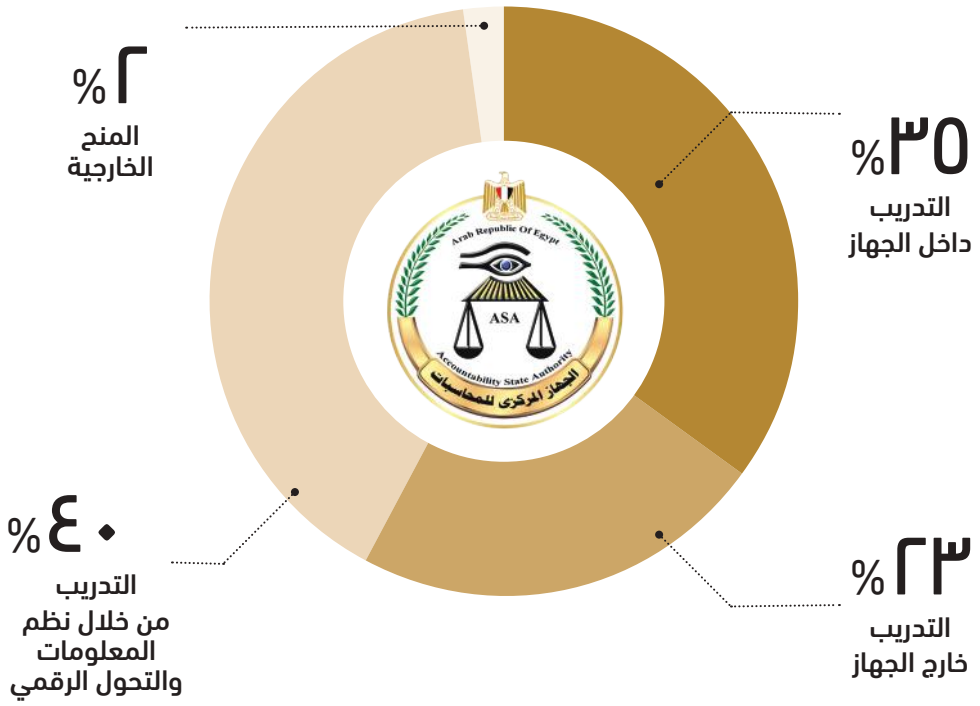

بلغ إجمالي عدد الدورات التدريبية خلال العام (١٢٩) دورة بواقع (٤٥٨٤) متدرب، منهم (٥٧) دورة تخصصية فى مجال الرقابة بالقاهرة والمحافظات بإجمالي عدد (٢٦٧١) متدرب "منهم بعض اللقاءات التدريبية تمت من خلال برنامج Zoom Meeting بواقع (١٤) دورة بإجمالي (١٠٦٢) متدرب"، (٦٦) دورة اقيمت من خلال الادارة المركزية لنظم المعلومات والتحول الرقمي بإجمالي عدد (١٥٦٦) متدرب، عدد (٦) دورات تمت بمعهد القوات المسلحة بإجمالي (٢٠٠) متدرب، بخلاف ورش عمل اقيمت خارج الجهاز بنظام اليوم الواحد من خلال مركز الابداع التكنولوجي – التابع لوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بإجمالي (١٤٧) متدرب.

وكذا إلحاق عدد (٥٧) دارس بمراكز اللغات بالجامعة الأمريكية ومعهد القوات المسلحة للغات، فضلاً عن الحاق عدد(١٤) دارس بالمنح التدريبية الممنوحة من خلال المعهد القومي للحوكمة والتنمية المستدامة بـ (البرتغال، المانيا، دبى، الجامعة الامريكية).

أولاً:

أولاً: التدريب داخل الجهاز

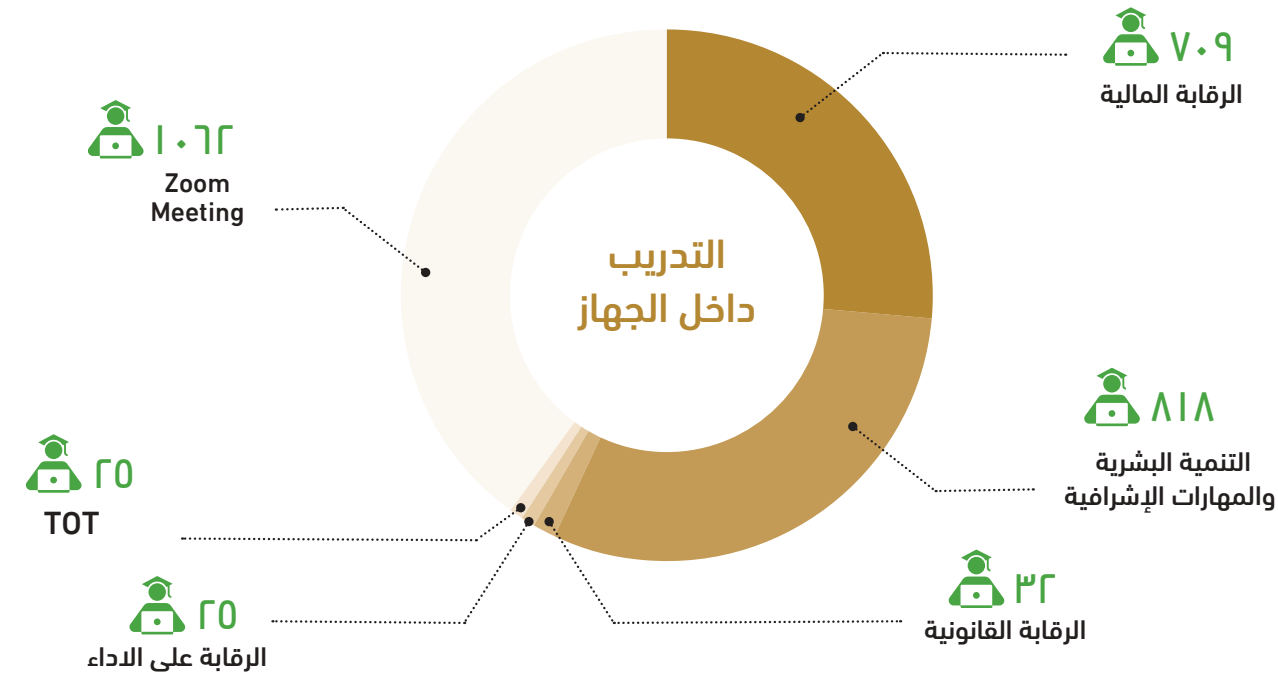

عقدت العديد من الدورات التدريبية التخصصية وورش العمل في مجال العمل المحاسبي والرقابي، التنمية البشرية والمهارات الإشرافية والإدارية والقيادية، دورات السكرتارية، والشئون الادارية والتنظيمية بالمركز الرئيسي للجهاز بالقاهرة وكذلك بالمحافظات وذلك على النحو التالي:

الدورات التدريبية التخصصية وورش العمل بالقاهرة والمحافظات:

عقدت (٥٧) دورة تخصصية وورش عمل بالقاهرة والمحافظات وشارك فيها عدد (٢٦٧١) متدرباً، كما يلي:

- دورات متخصصة في مجال الرقابة المالية (٢٥ دورة/ ٧٠٩ متدرب).
- دورات متخصصة في مجال التنمية البشرية والمهارات الإشرافية (١٣ دورات/ ٨١٨ متدرب).
- دورات متخصصة في مجال الرقابة القانونية (٢ دورة/ ٣٢ متدرب).
- دورات تدريبية في مجال الرقابة على الاداء (٢ دورة/ ٢٥ متدرب)
- دورة تدريب مدرب TOT (١ دورة/ ٢٥ متدرب).
- دورات تدريبية عن طريق برنامج الـ Zoom Meeting (١٤ دورة/ ١٠٦٢ متدرب).

ثانياً:

التدريب خارج الجهاز

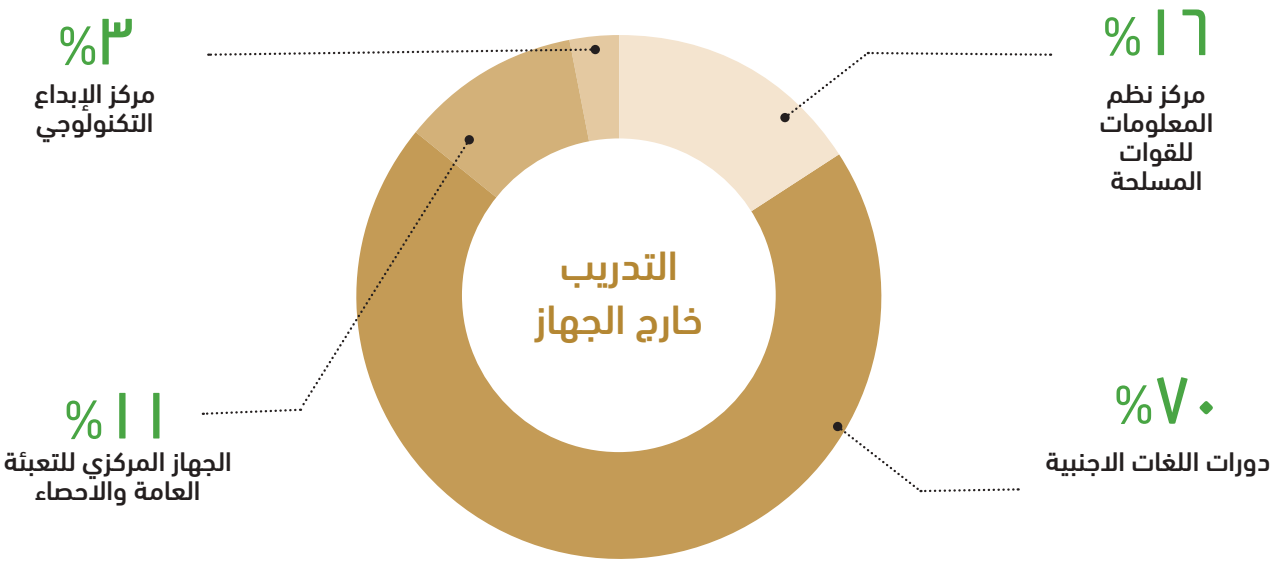

- عقدت بعض الورش التدريبية خارج الجهاز بنظام اليوم الواحد من خلال مركز الابداع التكنولوجي – التابع لوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بإجمالي (١٤٧) متدرب.

- دورات بمركز نظم المعلومات للقوات المسلحة بالقاهرة كالتالي:

• دورات تدريبية في اساسيات التحول الرقمي (٣ دورة/ ١١٢ متدرب) ضمن بروتوكول التعاون مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

• دورات تدريبية في مجال الاكسيل المتقدم (٣دورات/ ٨٨ متدرب) ضمن بروتوكول التعاون مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

- الحاق بعض اعضاء الجهاز بدورات اللغات الاجنبية بمراكز اللغات والتي تتمثل في الجامعة الامريكية ومعهد اللغات للقوات المسلحة كالتالي:

• الدورات التدريبية بالجامعة الامريكية (٦ دورات/ ٢٥ دارس).

• الدورات التدريبية بمعهد القوات المسلحة للغات (٢٠دورة/ ٣٢ دارس).

- الحاق بعض أعضاء الجهاز بدورات عقدت بالجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء وقد حضر هذه الدورات (٤) دارس لدراسة برنامج اساسيات التحليل الإحصائي رقم (٥٥) و (٣٤).

- تدريب عدد (٨٢) موظف بالشركة العامة للبترول بالبرنامج التدريبي "تعديلات النظام المحاسبي الموحد" طبقاً للقرار رقم ١٨٠٧ و "معايير المحاسبة" من خلال خبراء من الجهاز المركزي للمحاسبات.

ثالثاً:

التدريب من خلال الإدارة المركزية لنظم المعلومات والتحول الرقمي:

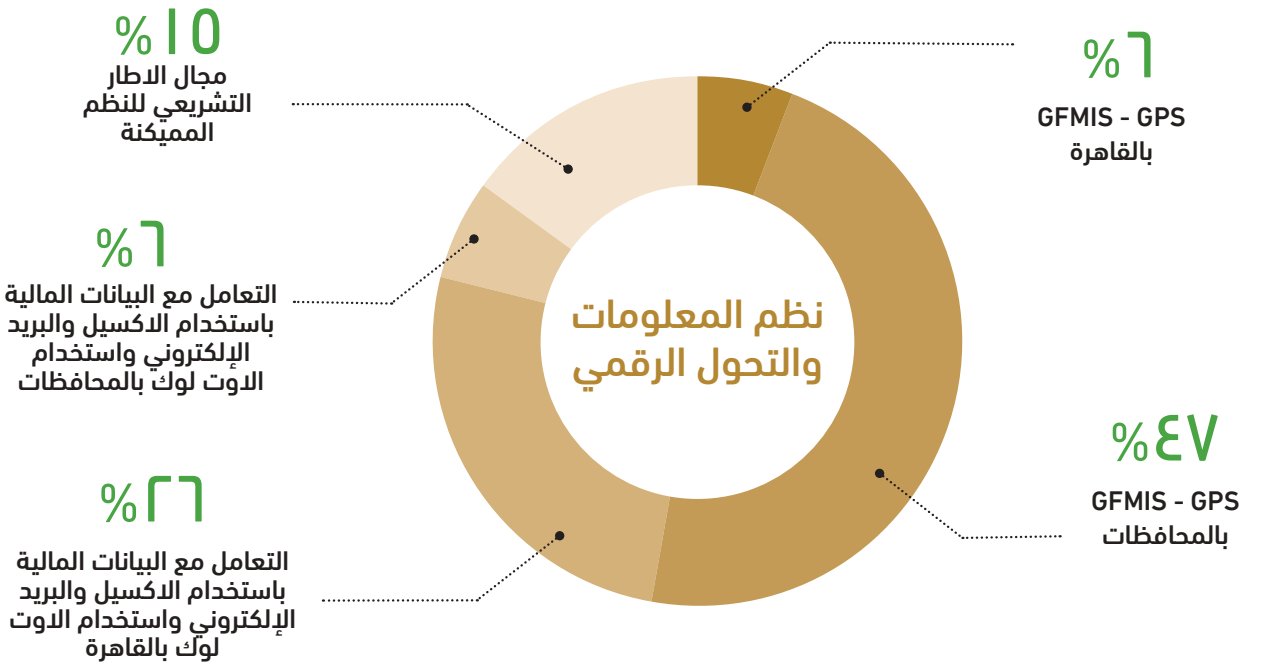

عقدت (٦٦) دورة تدريبية على برامج نظم المعلومات والتحول الرقمي على النحو التالي:

- دورات تدريبية في التعامل مع منظومتي GFMIS - GPS بالقاهرة (٤ دورة/ ٦٣ متدرب).

- دورات تدريبية في التعامل مع منظومتي GFMIS - GPS بمحافظات اسيوط – الشرقية- المنوفية- بنى سويف- المنيا- الاسكندرية- الغربية- سوهاج- البحيرة- كفر الشيخ- الدقهلية – قنا- الفيوم- بورسعيد- الاسماعيلية – دمياط (٣١ دورة/ ٥٣٧ متدرب).

- دورات تدريبية في التعامل مع البيانات المالية باستخدام الاكسيل والبريد الإلكتروني واستخدام الاوت لوك بالقاهرة (١٧ دورة/ ٢٧٨ متدرب).

- دورات تدريبية فى التعامل مع البيانات المالية باستخدام الاكسيل والبريد الإلكتروني واستخدام الاوت لوك بالمحافظات (٤ دورة/ ١٠٢ متدرب)

- دورات تدريبية فى مجال الاطار التشريعي للنظم المميكنة (١٠ دورة/ ٥٨٦ متدرب).

رابعاً:
المنح الخارجية:

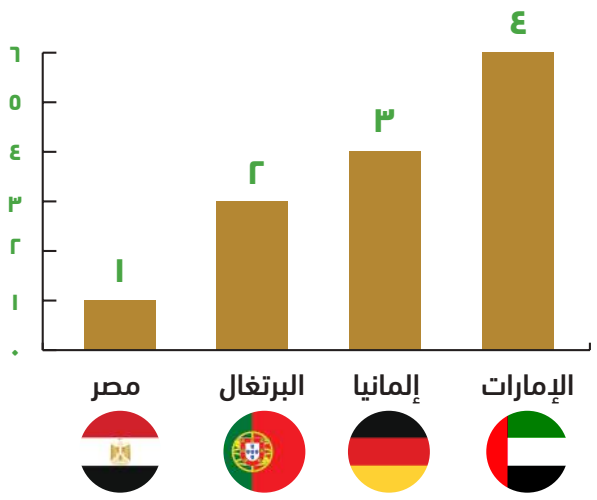

التدريب من خلال منح تدريبية من المعهد القومي للحوكمة والتنمية المستدامة.

- منحة البرنامج التدريبي بالجامعة الامريكية تحت عنوان "قيادة التغيير في المنظمات الديناميكية" عدد الدراسين (١) دارس.

- منحة البرنامج التدريبي حول موضوع "الحوكمة الالكترونية في الإدارة العامة" في مدينة غيمارش بدولة البرتغال والمنفذ بالتعاون بين المعهد القومي للحوكمة والتنمية المستدامة وجامعة الامم المتحدة عدد الدارسين (٣) دارس.

- منحة البرنامج التدريبي حول التحول الرقمي والحوكمة الرشيدة بالتعاون مع كلية هرتى للحوكمه بمقرها برلين- المانيا وعدد الدارسين (٤) دارس.

- منحة البرنامج التدريبي حول موضوع "التميز فى الحوكمه والاستدامة في العصر الرقمي" الذى ينظمه المعهد القومي للحوكمة والتنمية المستدامة مع كلية راشد للإدارة الحكومية والذي عقد بدبى – دولة الامارات العربية المتحدة (٦) دارس.

جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية

ساهم الجهاز في تأهيل اعضائه للحصول على عضوية جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية، لعدد (١١) دارس للمستوى المتوسط وعدد (١) دارس للمستوى النهائي.

النشاط العلمي

تضمن النشاط العلمي خلال الفترة المشار اليها قيام اعضاء الجهاز بإعداد العديد من الاوراق البحثية في مختلف الموضوعات المتصلة بمجالات العمل الرقابي، وذلك في اطار ما تقضي به القواعد المنظمة للترقية طبقاً لأحكام لائحة العاملين بالجهاز الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٦ لسنة ١٩٩٩.

أحدث المراجع العلمية التي وردت لمكتبة الجهاز

احمد سعيد فرحات السرجاني:

التحول الرقمي في تحقيق الامن السيبرانى - كفر الشيخ: دار العلم والايمان للنشر والتوزيع، ٢٠٢٣.

احمد محمد عادل:

الاقتصاد الجديد: التحولات والتحديات المعاصرة – الاسكندرية: دار التعليم الجامعي، ٢٠٢٣.

الشهيد عطية محمد بيومى:

الاقتصاد الإلكتروني ودورة في نمو الناتج المحلى والاجتماعي – كفر الشيخ: دار العلم والايمان للنشر والتوزيع، ٢٠٢٣.

أمين السيد احمد لطفى:

تقارير مراقبي الحسابات وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة– الاسكندرية: الدار الجامعية، ٢٠٢٤.

تأثير تكنولوجيا سلسلة الكتلة على المحاسبة والمراجعة – الاسكندرية: الدار الجامعية، ٢٠٢٤.

تأثير التحول الرقمي على المراجعة – القاهرة: الدار الجامعية، ٢٠٢٤.

ايهاب عيسي عبد الرحمن المصري:

التحول الرقمي في ادارة الموارد البشرية – الاسكندرية: دار التعليم الجامعي، ٢٠٢٤.

جابر فهمى عمران:

الجرائم المالية الدولية في الاقتصاد العالمي وسُبل مكافحتها كيانات الاقتصاد العالمي – الاسكندرية: الدار الجامعية الجديدة، ٢٠٢٢.

شحاتة السيد شحاتة:

مراجعة انظمة المحاسبة الالكترونية في بيئة الاعمال المعاصرة – الاسكندرية: الدار الجامعية، ٢٠٢٣.

جمال محمد احمد:

موسوعة التمويل: التمويل الدولي (١). (مؤسساته – ألياته – عناصره) – الاسكندرية: دار التعليم الجامعي، ٢٠٢٣.

موسوعة التمويل: القروض المصرفية والتمويل (٢). (العولمة المالية- اضطرابات القطاع المالي – أسواق المال) – الاسكندرية: دار التعليم الجامعي، ٢٠٢٣.

حمدي ياسين عكاشة:

موسوعة الخدمة المدنية في ضوء احكام قانون الخدمة المدنية الصادرة بالقانون رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦ ولائحته التنفيذية المجلد الأول + المجلد الثاني (الملحق) – القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠٢٢.

صلاح الدين حسن السيسي:

تطوير إدارة الشركات لتحقيق إدارة الجودة الشاملة شهادة ISO – القاهرة: دار الكتاب الحديث، ٢٠١١.

صلاح حسن:

تحليل وادارة وحوكمة المخاطر المصرفية الإلكترونية – القاهرة: دار الكتاب الحديث.

عبد الوهاب نصر على:

معايير الرقابة والمراجعة الداخلية وفقاً لأحدث الاصدارات الدولية: مدخل دولي مقارن لإدارة المخاطر – الاسكندرية: دار التعليم الجامعي، ٢٠١٦.

مراجعة حسابات المؤسسات المالية وشركات وصناديق الاستثمار والتمويل العقاري – الاسكندرية: دار التعليم الجامعي، ٢٠١٥.

أحدث المراجع العلمية التي وردت لمكتبة الجهاز

عمر جبار أحمد:

ظاهرة الفساد الإداري ودور الهيئات الرقابية في مكافحتها – ط ١ – لبنان: المؤسسة الحديثة للكتاب، ٢٠١٩.

فاروق محمد عبد الرحمن:

الذكاء الاصطناعي بين التكنولوجيا وبين القانون – القاهرة: دار كتبنا، ٢٠٢٣.

فريد راغب النجار:

ازمات العملات واستراتيجية الذهب – الاسكندرية: الدار الجامعية، ٢٠٢٣.

المراجعة الإدارية الرقمية – الاسكندرية: الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٢٣.

فيرونيكا بيلون:

دليل عملي على الفرنشايز: حق الامتياز التجاري، ترجمة: رانيا محمد خليف – القاهرة: مجموعة النيل العربية، ٢٠٢٣.

مجدى عبد الغنى خليف:

تسوية منازعات التجارة الالكترونية عبر التحكيم الإلكتروني: دراسة اجرائية لخصومة التحكيم الإلكتروني وفقاً للوائح مراكز التحكيم الإلكتروني – الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة، ٢٠٢٤.

محمد احمد ابراهيم العبيدلي:

سلطة الادارة في تعديل العقد الإداري – الاسكندرية: مؤسسة حورس الدولية، ٢٠٢٣.

محمد احمد الشيشي:

شرح احكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠٢٠.

محمد سمير الصبان:

القياس والتحليل المحاسبي – الاسكندرية: دار التعليم الجامعي، ٢٠٢٤.

محمود احمد عياد صلاح:

مبادئ الاقتصاد الكلى من منظور سياسات الانفاق – كفر الشيخ: دار العلم والايمان للنشر والتوزيع، ٢٠٢٢.

الاقتصاد الرقمي – كفر الشيخ: دار العلم والايمان للنشر والتوزيع، ٢٠٢٣.

مصطفى عطية ابراهيم:

النظام القانوني للمعاملات المصرفية الالكترونية: دراسة على ضوء قواعد تنازع القوانين ودراسة مقارنة – الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة، ٢٠٢٣.

مصطفى منصور ابو الغيط:

متطلبات تحقيق الامن السيبرانى لأنظمة المعلومات الادارية – ط١ – كفر الشيخ: دار العلم والايمان للنشر والتوزيع، ٢٠٢٤.

وزارة التجارة والصناعة:

معايير المراجعة المصرية الصادرة بقرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية- القاهرة: المطابع الاميرية، ٢٠٢٣.

قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٣١٠ لسنة ٢٠١٧ – القاهرة: المطابع الاميرية، ٢٠٢١.

القانون رقم ١٨ لسنة ٢٠١٩، القانون رقم ١٥١ لسنة ٢٠١٩، القانون رقم ٥ لسنة ٢٠٢٢، القانون رقم ٦ لسنة ٢٠٢٢ – القاهرة: المطابع الاميرية، ٢٠٢٣.

تهنئة وتكريم

يهنئ معالى المستشار/ محمد الفيصل

رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات.

السادة أعضاء الجهاز ممن اجتازوا بنجاح الامتحان النهائي لجمعية المحاسبين والمراجعين المصرية وحصلوا على عضويتها، والذين حصلوا على درجة الماجستير والدكتوراه، خلال الفترة من أول يوليو ٢٠٢٣ حتي يونيو ٢٠٢٤، متمنين لهم دوام التوفيق والتقدم، وهم:

أولاً: درجة الماجستير:

١. السيدة/ منى على يوسف بلتاجي – وكيل وزارة، بالإدارة المركزية للرقابة المالية على النقابات والاتحادات.

٢. السيد/ هانى حسن محمد حسن عبد القادر – وكيل وزارة، بالإدارة المركزية للأمانة العامة.

٣. السيد / محمد عبد الحميد متولى خطاب – وكيل وزارة، بإدارة مراقبة حسابات البريد.

٤. السيد/ سامى على محمد زغلول – مدير عام، بالإدارة المركزية للرقابة المالية على البنوك.

٥. السيدة/ منال عبد الحى احمد البسيوني – مدير عام ادارى، بالإدارة المركزية للأمانة العامة .

٦. السيدة/ نهال هانى الطيب على، مراقب، بالإدارة المركزية للرقابة المالية على الإسكان والنقل.

٧. السيدة/ دعاء محمد على الخولى – مراقب، بالإدارة المركزية للرقابة المالية على النقابات والاتحادات.

٨. السيدة/ سماح عبد الرحيم محمود نوح – مراقب، بالإدارة المركزية للرقابة المالية على البنوك.

٩. السيدة/ مروه حمودة امين حمودة – رئيس مجموعة مراجعة، بالإدارة المركزية للرقابة المالية على البنوك.

١٠. السيدة/ سلمى سمير محمد بكير الامين – رئيس مجموعة مراجعة، بالإدارة المركزية للرقابة المالية على البنوك.

١١. السيدة/ نشوى محي ابو اليزيد محمد – رئيس مجموعة مراجعة، بالإدارة المركزية للرقابة المالية على البنوك.

١٢. السيدة/ هبه محمود محمد حسين – رئيس مجموعة مراجعة، بالإدارة المركزية للرقابة المالية على البنوك.

١٣. السيدة/ دينا صلاح محمد عبد الحليم – رئيس مجموعة مراجعة، بالإدارة المركزية للرقابة المالية على الزراعة والموارد المائية والرى.

١٤. السيدة/ ماريان وديع عبد السيد جرجس – رئيس مجموعة مراجعة، بإدارة مراقبة حسابات التخطيط العمراني والمجتمعات الجديدة.

١٥. السيد/ عبد الفتاح سعيد عبد الفتاح عبد الواحد - رئيس مجموعة مراجعة، بإدارة مراقبة حسابات المرافق.

١٦. السيدة/ سوسن طلعت مصطفى كبك – مراجع أول، بإدارة مراقبة حسابات البريد.

١٧. السيدة/ هبه السيد محمود السيد إبراهيم، مراجع أول، بالإدارة المركزية للرقابة المالية على التعليم العالي والبحث العلمي.

١٨. السيدة/ فايزة السيد عبده الخضرى - مراجع أول، بالإدارة المركزية للرقابة المالية على التعليم العالي والبحث العلمي.

١٩. السيد/ أحمد عبد الله احمد عبد الله – مراجع أول، بالإدارة المركزية لمتابعة تنفيذ الخطة وتقويم الأداء لقطاعات الخدمات العامة.

٢٠. السيدة/ مي عبدالمجيد أحمد سالم، مراجع أول، بالإدارة المركزية للرقابة المالية على التعليم العالي والبحث العلمي.

٢١. السيدة/ هدى ممدوح محمد مصطفى، مراجع أول، بالإدارة المركزية للرقابة المالية على وزارة المالية والجهات التابعة لها.

٢٢. السيد/ زين محمد محمد سيد أحمد، مراجع أول، بالإدارة المركزية للرقابة المالية على وزارة المالية والجهات التابعة لها.

٢٣. السيدة/ يارا سيد محمد ابراهيم خليل – مراجع أول، بالإدارة المركزية للرقابة المالية على وزارة التربية والتعليم.

٢٤. السيد/ محمد سليمان عطية الحسينى - مراجع أول، بالإدارة المركزية لمتابعة تنفيذ الخطة وتقويم الأداء لقطاعات الخدمات العامة.

٢٥. السيد/ عمرو ابراهيم عباس الحلوجى – مراجع أول، بالإدارة المركزية لمتابعة تنفيذ الخطة وتقويم الأداء لقطاعات الخدمات العامة.

٢٦. السيد/ اسلام محمد عبد العزيز محمد شلبي – مراجع أول، بالإدارة المركزية للعلاقات الدولية والمؤتمرات.

٢٧. السيد/ عامر فتحي عامر محمد عامر – مراجع أول، بالإدارة المركزية للرقابة على محافظات وسط وغرب الدلتا.

٢٨. السيدة/ هبه ابراهيم عبد السلام ابراهيم – مراجع أول، بإدارة مراقبة حسابات السياحة والفنادق.

٢٩. السيد/ خالد احمد حسن هندام - مراجع اول، بالإدارة المركزية للرقابة على محافظتي القاهرة والقليوبية.

٣٠. السيد/ عمرو محمد عبد المعبود شومان – مراجع أول، بإدارة مراقبة حسابات المرافق.

٣١. السيدة/ شريهان سليمان فهمى احمد رشوان – مراجع أول، بإدارة مراقبة

حسابات المرافق.

٣٢. السيدة/ هدير ممدوح عبد الرحمن غلاب – مراجع أول، بإدارة مراقبة حسابات المرافق.

٣٣. السيد/ فارس ابراهيم هريدي – مراجع، بالإدارة المركزية للشئون القانونية.

٣٤. السيد/ عبد القوى جمال عبد القوى – مراجع، بالإدارة المركزية للشئون القانونية.

٣٥. السيدة/ سارة عبد الوهاب محمود محمود – مراجع، بإدارة مراقبة حسابات التخطيط العمراني والمجتمعات الجديدة.

٣٦. السيدة/ زينب محمد شرف الدين على – أخصائي، بالإدارة المركزية للأمانة العامة.

ثانياً : درجة الدكتوراه:

١. السيدة/ غادة احمد عطوة المرسى – وكيل وزارة، بالإدارة المركزية الرابعة للرقابة على التقارير وشئون مجلس النواب.

٢. السيدة/ رانيا نبيل جمال الدين ابو غنيمة - رئيس مجموعة مراجعة، بالإدارة المركزية للرقابة المالية على وزارة الدفاع والانتاج الحربى.

٣. السيد/ مدحت رمضان محمد عيد - رئيس مجموعة مراجعة، بالإدارة المركزية للرقابة المالية على وزارة العدل.

٤. السيدة/ هيام عيد عطية محمد على – مراجع أول، بالإدارة المركزية للرقابة المالية على التعليم العالي والبحث العلمي.

٥. السيد / محمد محمود زكى ابراهيم – مراجع أول، بإدارة مراقبة حسابات النقل الجوي.

٦. السيد / محمد معتز

مصطفى كامل عبد الرازق – مراجع أول، بإدارة مراقبة حسابات البترول.

٧. السيد/ عصام عبد المقصود فوزى عبد الرحيم – مراجع، بالإدارة المركزية الرابعة للرقابة على شئون العاملين.

٨. السيد/ ابراهيم عبد الله محمد حامد – مراجع مساعد، بالإدارة المركزية الرابعة للرقابة على شئون العاملين.

٩. السيد/ حازم خلاف خليفة عبد ربة – مراجع مساعد، بالإدارة المركزية الرابعة للرقابة على شئون العاملين.

١٠. السيدة/ ساره سعيد رزق السيد جمال- مراجع مساعد، بالإدارة المركزية الثالثة للرقابة على شئون العاملين.

١١. السيد/ مرقس عبد الملاك حنا – مراجع تحت التمرين، بالإدارة المركزية الرابعة للرقابة على شئون العاملين.

كما تتقدم الإدارة المركزية للتدريب والتعليم المستمر
بأصدق التهانى لهؤلاء الأعضاء،
وتتمنى للجميع دوام التوفيق،،،

أحداث مرتقبة

INTOSAI

في خطوة بارزة على الصعيد الدولي في مجالي الرقابة والمحاسبة، تستضيف مصر، ممثلة في الجهاز المركزي للمحاسبات، الاجتماع الـ٧٨ للمجلس التنفيذي للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الإنتوساي)، والذي سيُعقد في القاهرة يوم ٢٨ أكتوبر ٢٠٢٤. يُعد هذا الاجتماع جزءًا من التحضيرات الأساسية التي تسبق الجمعية العامة للمنظمة.

وفي إطار تعزيز دورها الريادي، تستعد مصر لاستضافة الجمعية العامة للإنتوساي (الإنكوساي) في عام ٢٠٢٥، وهي واحدة من أبرز الفعاليات العالمية في مجال الرقابة المالية. بهذه المناسبة، تُرحب مصر بجميع أعضاء مجتمع الإنتوساي من كافة أنحاء العالم للمشاركة في المؤتمر الخامس والعشرين للإنتوساي، المقرر عقده في شرم الشيخ، المدينة الخضراء التي تُجسد قيم الأمن والاستقرار على أرض الكنانة.

العنوان :

طريق صلاح سالم - ناصية يوسف عباس - مدينة نصر القاهرة

رقم التليفون:

٠٢/٢٤٠١٨٣١٠ - ٠٢/٢٤٠١٨٣٠١

رقم الفاكس:

٠٢/٢٤٠١٨٣٦٨

الموقع الإلكترونى:

www.asa.gov.eg